تداول العملات المشفرة
وخطره على الأمن المجتمعي

إعداد

أ.د/ خالد محمد حمدي صميدة محمد

الأستاذ المساعد في قسم الدعوة والثقافة الإسلامية

بكلية أصول الدين والدعوة بالمنوفية، جامعة الأزهر ، مصر

Khalidsemeda١٦٤٥.el@azhar.edu.eg

الملخص:

إنَّ الأمن المجتمعي من أهم حاجات الإنسان الضرورية التي جاء الإسلام لتحقيقها للناس، إذ إن بواعث الخوف والقلق والفزع تجعل الإنسان لا يهنأ بحياته، لذا؛ كانت غاية رسالة الإسلام هي إقامة السلم الاجتماعي بين بني البشر، تظهر مشكلة هذا الموضوع في أنه متعلق بالجرائم التي تهدد الأمن المجتمعي والمرتبطة بالمستجدات والتطورات الحديثة التي تتخذ التقنيات العالية والتكنولوجيا وسيلة سريعة تسهل ممارسة الأنشطة الإجرامية، واعتمدت في هذا البحث على المنهج الوصفي الذي يهدف إلى وصف ظواهر أو أحداث معينة، بجمع الحقائق والمعلومات عنها، ثم وصف الظروف الخاصة بها، وتقرير حالتها كما توجد عليه في الواقع، ولتطبيق هذا المنهج قمت بعرض تاريخ العملات التقليدية، ومراحل تطورها، ثم بيان نشأة العملات المشفرة، وبداية ظهورها، كما اعتمدت على المنهج التحليلي الاستنباطي الذي يقوم بتحليل المحتوى والتوصل من خلاله إلى النتائج المتصلة بموضوع البحث من قريب أو بعيد، **وخلص البحث إلى أنه** في رحاب الأمن المجتمعي يمكن تحقيق التنمية والتقدم، وتكاتف الجهود في خدمة المجتمع والوطن، وفي غياب الأمن المجتمعي تزداد فرص ظهور مظاهر الحقد والكراهية ونفي الآخر وتخوينه وتكفيره، والمجتمع الآمن هو الذي يشعر فيه الناس بحرمة الأنفس والأعراض والأموال فيما بينهم، ويؤدون فيه شعائر الدين، هو المجتمع المسلم القابل للنمو والارتقاء، وكذلك أعطى الإسلام لمسألة إصدار العملات حرمة، فجعل إصدارها وسكِّها والمحافظة عليها حقًّا من حقوق الله تعالى الخالصة، التي لا يجوز المساس بها، ولا التلاعب فيها، وأوكل مهمتها للحاكم، ولا يمكن حصر عدد العملات المشفرة لعدم وجود قانون يضبط إصدارها، وكذلك فإن شبكة الإنترنت المظلمة تخفي هوية مستخدميها فيصعب على الجهات الأمنية معرفة هوية الداخل لها وتعقبه، وأيضا يتبين من البحث أن جريمة غسيل الأموال في الوقت الحاضر أكثر خطورة في ظل وجود العملات الافتراضية المشفرة، كما اتجهت التنظيمات الإرهابية إلى تداول العملات المشفرة؛ لأنها تتميز بالقدرة على التعامل مع أي أفراد أو جهات في مختلف العالم، ويوصي البحث على ضرورة تحقيق الأمن المجتمعي سواء من أفراد المجتمع، أومن الجهات المسؤولة في الدولة، وعدم السماح بما يمس أمن المجتمع، أو يهدد السلم المجتمعي، كما يوصي بوجوب رصد عمليات تمويل الإرهاب التي تتم من خلال العملات المشفرة، وتكاتف الجهود الدولية في ذلك، وأيضا ضرورة رقابة الدولة لمواقع شبكة الإنترنت، ووضع آليات للحد من الجرائم التي ترتكب من خلالها.

الكلمات المفتاحية: تداول العملات، الأمن المجتمعي، غسيل الأموال، الأنشطة الإجرامية، تمويل الإرهاب

Cryptocurrency trading and its danger to societal security

Khaled Mohammed Hamdy Semida

Department of Dawah And Islamic Culture.Faculty of Osoul El.Din And Dawa, Menoufia Branch, Al Azhar University. Egypt.

E-mail: Khalidsemeda١٦٤٥.el@azhar.edu.eg

Abstract:

Societal security is one of the most important and necessary human needs that Islam came to achieve for people, as the causes of fear, anxiety and panic make a person unhappy with his life. The goal of the message of Islam was to establish social peace among human beings. The problem of this topic appears in that it is related to crimes that threaten societal security and are linked to recent developments and developments that take high technologies and technology as a quick means to facilitate the practice of criminal activities, In this research, she relied on the descriptive approach, which aims to describe certain phenomena or events, by collecting facts and information about them, then describing their circumstances, and deciding their condition as they exist in reality, In order to apply this approach, I presented the history of traditional currencies, their stages of development, then explained the emergence of cryptocurrencies, and the beginning of their appearance. I also relied on the deductive analytical approach, which analyzes the content and reaches through it results related to the topic of research from near or far, and the research concluded that it is in the realm of security Societal development and progress can be achieved, and efforts should be combined in the service of society and the country. In the absence of societal security, the chances of manifestations of hatred, denial, treachery and infidelity of the other increase. A safe society is one in which people feel the sanctity of souls, honor and money among themselves, and perform the rituals of religion, it is the Muslim

society capable of development and advancement, and Islam has also given the issue of currency issuance a sanctity, So he made issuing, minting and preserving them a right of God Almighty, which cannot be violated or tampered with, and he entrusted its task to the ruler, and it is not possible to limit the number of cryptocurrencies because there is no law controlling their issuance, and also that the dark web hides the identity of its users, making it difficult for the security authorities. Knowing the identity of the insider and tracking him down, and also it appears from the research that the crime of money laundering at the present time is more dangerous in the presence of encrypted virtual currencies, and terrorist organizations have tended to trade cryptocurrencies; Because it is characterized by the ability to deal with any individuals or entities in different parts of the world, and the research recommends the necessity of achieving societal security, whether from members of the community, or from the responsible authorities in the state, and not to allow anything that affects the security of society, or threatens community peace, It also recommends that terrorist financing operations carried out through cryptocurrencies should be monitored, and international efforts should unite in this, as well as the need for state supervision of Internet websites, and mechanisms to be put in place to curb crimes committed through them.

Keywords: Currency Trading, societal security, Money Laundering, Criminal Activities, Terrorist Financing.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله، والصلاة والسلام على سيّد الأولين والآخرين، الذي أكملَ اللهُ به الدين، وعلى آله وصَحْبِه الغُرّ الميامين، ومن اهتدى بهديهم إلى يوم الدين، أما بعد:

فإنَّ الأمن المجتمعي من أهم حاجات الإنسان الضرورية التي جاء الإسلام لتحقيقها للناس، إذ إن بواعث الخوف والقلق والفزع تجعل الإنسان لا يهنأ بحياته، لذا؛ كانت غاية رسالة الإسلام هي إقامة السلم الاجتماعي بين بني البشر، فعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «المُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ المُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ، وَالمُؤْمِنُ مَنْ أَمِنَهُ النَّاسُ عَلَى دِمَائِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ»(١)

فدعوة الإسلام تأمر بكل عمل يبعث على الأمن الاجتماعي والطمأنينة في النفوس، وتنهى عن كل قول أو عمل يبث الخوف والرعب ويثير القلق والفزع.

ومحاولة الإخلال بأمن المجتمع عن طريق ارتكاب الجرائم المختلفة، التي ترهب الناس وتنزع من نفوسهم الشعور بالأمن هو محاربة لله ورسوله ﷺ.

ومع تطوّر وسائل التقنية الحديثة في الوقت الحاضر ظهرت أدوات وبرامج على شبكة الإنترنت يستخدمها البعض في زعزعة الأمن المجتمعي وتهديده.

وقد ظهرت في السنوات القليلة الماضيةِ مجموعةٌ من العملات المشفرة الافتراضية التي أنتجها الناس بأنفسهم، وشاع تداولها بينهم في صورةِ بياناتٍ إلكترونيةٍ مشفرةٍ تُنتج وتدار عبر الحواسيب الإلكترونية والهواتف الذكية، من خلال الاتصال بشبكة الإنترنت عن طريق برامج إلكترونية معينة.

وقد ارتضى البعض من الناس حول العالم هذه العملات وسيطًا للتبادل بينهم، وجعلوها أثمانًا باعوا بها واشتروا كما يتبايعون بالنقود ويشترون، وصمَّموا لها العديد من البرامج والتطبيقات والمواقع الإلكترونية المبثوثة على شبكة الإنترنت، وهرع إلى تداولها والتعامل بها كثيرٌ من الأفراد داخل مصر وخارجها.

---

(١) أخرجه الترمذي في سننه، أبواب الإيمان، بَابُ مَا جَاءَ فِي أَنَّ المُسْلِمَ مَنْ سَلِمَ المُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ، ج٤، ص٣١٣، رقم ٢٦٢٧، وقال الترمذي: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ. المحقق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٨م.

وقامت التنظيمات الإجرامية، والجماعات الإرهابية المتطرفة باستعمال هذه العملات فيما يهدد أمن المجتمع، ويخدم تنفيذ مخططاتهم وأعمالهم الإرهابية، ومن هنا تأتي أهمية هذا الموضوع الذي جاء بعنوان: (تداول العملات المشفرة وخطرها على الأمن المجتمعي)، وأردت من خلال هذا البحث التعرف على هذه العملات، وطرق تداولها، وإدارتها، والتركيز على مدى خطورتها على أمن المجتمع واستقراره، بعيدًا عن المسائل الفقهية المتعلقة بحكم تداولها والتعامل بها، وحكم تعدينها والتنقيب عنها في العالم الافتراضي- عالم الإنترنت-، وركزت على التعريف بها، وتداولها في الأنشطة التي تهدد الأمن المجتمعي، لا سيما أن الجرائم التي تهدد الأمن المجتمعي ارتبطت في الوقت الحاضر بالمستجدات والتطورات الحديثة، التي تتخذ التقنيات العالية والتكنولوجيا وسيلة سريعة تسهل ممارسة الأنشطة الإجرامية.

ونظرًا لحداثة الموضوع، وارتباطه بشبكة الإنترنت والأجهزة الذكية الحديثة، وعدم انتشاره بين كثير من الباحثين، أردت أن ألقي الضوء على ماهية هذه العملات المشفرة، ونشأتها، واستعمالاتها في ممارسة الأنشطة الإجرامية التي تهدد أمن المجتمع، وخدمة التنظيمات الإرهابية المتطرفة؛ لأخذ الحيطة والحذر.

أسباب اختيار الموضوع:

دفعني إلى اختيار هذا الموضوع عدةُ أسباب، منها:

أولًا: التعرف على مفهوم العملات المشفرة، وأنواعها، والفرق بينها وبين العملات التقليدية.

ثانيًا: إبراز كيفية الحصول على هذه العملات المشفرة وخصائصها، وبيان أهم مخاطرها.

ثالثًا: استعراض الأنشطة الإجرامية التي تمارسها الجماعات المتطرفة من خلال هذه العملات المشفرة.

رابعًا: كشف اللثام عن استعمال البرامج والتقنيات الحديثة في ممارسة الجرائم الإرهابية.

الدراسات السابقة:

بعد البحث عن دراسات سابقة لموضوع: (تداول العملات المشفرة وخطره على الأمن المجتمعي) لم أقف على دراسة بهذا العنوان، لكن وقفت على بعض الدراسات الفقهية التي تتعلق بحكم تداول هذه العملات، وفي حدود علم الباحث أن هذا الموضوع لم يسبق أن تناوله الباحثون بالشكل الذي جاء به في هذا البحث.

منهج البحث:

اعتمدت في هذا البحث على المنهج الوصفي: (الذي يهدف إلى وصف ظواهر أو أحداث معينة، بجمع الحقائق والمعلومات عنها، ثم وصف الظروف الخاصة بها، وتقرير حالتها كما توجد عليه في الواقع، وكثيراً ما يتعدى البحث الوصفي حد الوصف أو التشخيص، وإنما يهتم بدراسة الوقائع والأحداث، ويحللها، ويفسرها، ويحدد الظروف والعلاقات التي توجد بين تلك الوقائع).[١]

ولتطبيق هذا المنهج قمت بعرض تاريخ العملات التقليدية، ومراحل تطورها، ثم بيان نشأة العملات المشفرة، وبداية ظهورها.

كما اعتمدت على المنهج التحليلي الاستنباطي: (الذي يقوم بتحليل المحتوى والتوصل من خلاله إلى النتائج المتصلة بموضوع البحث من قريب أو بعيد).[٢]

خطة البحث:

اقتضت طبيعة هذا البحث أن يأتي في مقدمة، وتمهيد، وخمسة مباحث، وخاتمة .

المقدمة: فيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، ومنهج الدراسة، وخطة البحث.

التمهيد: التعريف بمفردات عنوان البحث، وفيه النقاط التالية:

أولًا: تعريف (التَّدَاوُل).

ثانيًا: تعريف العُملات (النقود).

ثالثًا: مفهوم العملات المشفرة.

رابعًا: مفهوم الأمن المجتمعي.

المبحث الأول: نشأة العملات وأنواعها. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: نشأة العملات (النقود) ومراحلها التاريخية.

المطلب الثاني: أنواع العملات (النقود).

---

(١) منهجية البحث في العلوم الإنسانية والتطبيقية، د/ عبود عبد الله العسكري، ص١٤، طبعة دار النمير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق.

(٢) البحث العلمي: مفهومه، أدواته، أساليبه، د/ ذوقان عبيدات وآخرون، ص٦، طبعة دار مجدلاوي للنشر والتوزيع عمان، الأردن.

المبحث الثاني: تاريخ التشفير ونشأة العملات المشفرة. وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مفهوم التشفير وتاريخه.

المطلب الثاني: تاريخ العملات المشفرة.

المطلب الثالث: أنواع العملات المشفرة وخصائصها.

المبحث الثالث: تداول العملات المشفرة على صفحات الإنترنت المظلم. وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: التعريف بشبكة الإنترنت وطبقاتها.

المطلب الثاني: مفهوم الانترنت المظلم وخصائصه.

المطلب الثالث: أسواق التعامل بالعملات المشفرة على الإنترنت المظلم.

المبحث الرابع: استعمال العملات المشفرة في جريمة غسيل الأموال. وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: عوامل جذب استعمال العملات المشفرة في الأنشطة الإجرامية.

المطلب الثاني: استعمال العملات المشفرة في جريمة غسيل الأموال.

المطلب الثالث: إحصائيات حول غسيل الأموال بالعملات المشفرة.

المبحث الخامس: استعمال العملات المشفرة في تمويل الإرهاب. وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مفهوم تمويل الإرهاب ومصادره.

المطلب الثاني: طريقة توظيف الجماعات الإرهابية للعملات المشفرة.

المطلب الثالث: تنظيم داعش وتداول العملات المشفرة:

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها البحث.

والله تعالى أسأل أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم، إنه على كل شيء قدير وبالإجابة جدير، وصلِّ اللهم على سيِّدنا محمدٍ وعلى آله وصحْبه وسلم.

أ.د/ خالد محمد حمدي صميدة

أستاذ مساعد بقسم الدعوة والثقافة الإسلامية

بكلية أصول الدين والدعوة بالمنوفية، جامعة الأزهر

تمهيد

(التعريف بمفردات عنوان البحث)

أولاً: تعريف (التَّدَاوُل).

جاء في معجم مقاييس اللغة: (دَوَلَ) الدال والواو واللام يدلُّ على تحوُّل شيءٍ من مكان إلى مكان).[١]

وفي المعجم الوسيط: (دَال) الدَّهْر دولا ودولة انْتقل من حَال إِلَى حَال...(أَدَالَ) الشَّيْء جعله متداولًا، وتداولوا الشَّيءَ: تبادلوه، أخذه هؤلاء مرّة وأولئك مرّة (داول) كَذَا بَينهم جعله متداولا تَارَة لهَؤُلَاء وَتارَة لهَؤُلَاء، وَيُقَال داول الله الْأَيَّام بَين النَّاس أدارها وصرفها، وَفِي التَّنْزِيل الْعَزِيز: (وَتلك الْأَيَّام نداولها بَين النَّاس)[٢]، و(اندال) الْقَوْم تحولوا من مَكَان إِلَى مَكَان ... (تداولت) الْأَيْدِي الشَّيْء أَخَذته هَذِه مرّة وَهَذِه مرّة، وتداول النَّقد: انتقاله من يد إلى يد في البيع والشِّراء).[٣]

ثانياً: تعريف العُملات (النقود).

العُمْلة في اللغة: جمعها عُمُلات وعُمْلات وهي نقد يتعامل به الناس، والعُمْلَةُ: النقد، والعملة أجرة العمل، ويقال: هما وجهان لعملة واحدة: متلازمان يكمل أحدهما الآخر.[٤]

والعملة هي ما يُعطاه العامل على عمله من نقد أو غيره، وتطلق عرفا على النقدين- الذهب والفضة- لكونهما عوضا في غالب ما يجري بين الناس من معاملات؛ أما في زماننا فصارت تطلق العملة على كل ما يتخذ ثمناً تُقيَّم به الأشياء سواءً أكان من النقدين أو من غيرهما.[٥]

---

(١) مقاييس اللغة، أبي الحسين أحمد بن فارِس بن زكَرِيّا، ج٢، ص٢٥٨، المحقق : عبد السَّلام محمد هَارُون، طبعة اتحاد الكتاب العربي، ١٤٢٣هـ٢٠٠٢م.

(٢) سورة آل عمران من الآية: ١٤٠.

(٣) المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى وآخرون، ج١، ص٣٠٤، تحقيق مجمع اللغة العربية، طبعة دار الدعوة، معجم اللغة العربية المعاصرة، د/ أحمد مختار عبد الحميد، ج ١، ص ٧٨٧، الطبعة الأولى، عالم الكتب، ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م.

(٤) معجم اللغة العربية المعاصرة، د/ أحمد مختار عبد الحميد ج٢ ص١٥٥.

(٥) المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى وآخرون، ج٢ ص٦٢٦، والموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف الكويتية، ج٤١، ص١٣٩، الطبعة الثانية، وزارة الأوقاف الكويتية ١٤٢٨هـ.

وفي الاصطلاح: العملة هي وحدة التبادل التجاري، وهي تختلف وتتنوع من دولة إلى أخرى، وتمثل العملة شكل يسهل التبادل التجاري مقارنة بالأسلوب التبادلي القديم القائم على تبادل السلع مباشرة، ويأتي معنى كلمة العملة من كلمة التعامل، ويقصد بها شكل المال الذي يتم التعامل التجاري به).[١]

والعملة عند علماء الاقتصاد المعاصرين: (أيُ شيءٍ يكون مقبولا قبولًا عامًا كوسيط للتبادل ومقياس للقيمة).[٢]

والنقود جمع نقد وتطلق على عدة معانٍ منها:

خلاف النسيئة: فنقده الثمن إعطاؤه نقدًا معجلًا.[٣]

والنقد والتناقد: هو تمييز الدراهم، وإخراج الزائف والرديء منها.[٤]

وتأتي بمعنى العملة من الذهب والفضة وغيرهما مما يُتعامل به.[٥]

يُفْهَم من هذا أن العملة تعني النقد وبالعكس، والعملات والنقود أمر اصطلاحي عرفي، أيا كانت مادتها أو طبيعتها، ولا تراد لذاتها بل لوظائفها، وهي أن تكون معيارًا للقيمة، ووسيلةً للتبادل والمدفوعات، وتلقى قبولًا عامًا بين الناس.

ثالثًا: مفهوم العملات المشفرة.

تُعرَّف العملات المشفرة بأنها: (وحدات افتراضية تشفيرية لا مركزية، مُنتَجَة بواسطة برامج على الإنترنت، يتم تداولها بين أعضاء مجتمع افتراضي باعتبارها عملة، ولا تملك كل صفات العملة

---

(١) العملات الافتراضية: حقيقتها وأحكامها الفقهية، ياسر بن عبد الرحمن آل عبد السلام، ص٣١، دار الميمان، الرياض ١٤٣٩هـ٢٠١٨م.

(٢) المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، محمد عثمان شبير، ص١٧٤، الطبعة الرابعة، دار النفائس، الأردن، ٢٠٠١م.

(٣) لسان العرب، جمال الدين ابن منظور، ج٣، ص٤٧٥، الطبعة الثالثة، دار صادر بيروت١٤١٤هـ.

(٤) معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، ج٥، ص٤٦٧.

(٥) أساس البلاغة، الزمخشري، ج٢، ص ٢٩٧، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.

الحقيقية).[١]

وتُعرَّف أيضا بأنها: نقود افتراضية بحتة، ليس لها وجود فيزيائيٌّ محسوسٌ في العالم الخارجي، بل هي مجردُ سلسلةٍ من الأرقام والبيانات المشفرة التي تعبّر عن قيمٍ نقديةٍ معيَّنة، تصدرها البنوك والمؤسسات المالية لعملائها في صورة نبضات كهرومغناطيسية تُخزَّن إلكترونيا على بطاقة ذكية، أو على ذاكرة الكمبيوتر الشخصي للعميل، في مكان يسمى (المحفظة الإلكترونية)؛ ليستخدمها العملاءُ في تسوية معاملاتهم في التجارة الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت، أو في الدفع في المتاجر التقليدية بواسطة وحدات نقاط البيع المخصصة لذلك في المتاجر التي تتعامل بمثل هذا النوع من النقود.[٢]

وعلى هذا فالعملة المشفرة تمثل قيمة نقدية رقمية مشفرة غير محسوسة، وليس لها وجود مادي، وليست صادرة عن بنك مركزي ولا عن سلطة عامة، فلا تخضع لسلطة حكومية، وليست مرتبطة بالضرورة بالعملة الورقية، ولكنها مقبولة للتبادل لدى بعض الأشخاص، ويتم تداولها وتخزينها إلكترونيًا من خلال أجهزة كمبيوتر عملاقة، ويتم من خلال هذه الأجهزة إنتاج هذه العملات بواسطة مسائل رياضية معقدة؛ لذا يصعب الرقابة عليها، كما أنها مجهولة المنشأ ولا تمتلك رقما متسلسلًا ولا أي وسيلة أخرى تتيح تتبعها، وهنا تكمن خطورة تداول هذه العملات.

رابعاً: مفهوم الأمن المجتمعي.

الأمن في اللغة: من أمِن الرَّجلُ: اطمأنَّ ولم يخف، أمِن البلدُ: اطمأنّ به أهلُه، أمِن من الشَّرّ: سَلِم، أمِن فلانًا: وثق به، أمِنه على ماله ونحوه: جعله أميناً عليه، (هَلْ ءَامَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلاَّ كَمَا أَمِنْتُكُمْ عَلَى أَخِيهِ مِنْ قَبْلُ)، وأَمْن مصدر أمِنَ، وأمان، اطمئنان من بعد خوف، (وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِلنَّاسِ وَأَمْنًا)، فالأمن ضد الخوف، والأمانة: ضد الخيانة، يقال آمنته، فهو ضد أخفته.[٣]

فالأمن ضد الخوف، والخوف بالمفهوم الحديث يعني التهديد الشامل، سواء الاقتصادي أو

---

(١) النقد الافتراضي، إبراهيم بن أحمد محمد، ص٣، ورقة مقدمة لمركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

(٢) الآثار النقدية والاقتصادية والمالية للنقود الإلكترونية، د/ محمد إبراهيم الشافعي، ج٤٧، ص ٢٨٦ وما بعدها، بحث منشور بمجلة العلوم القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، القاهرة، العدد ٢، ٢٠٠٥م.

(٣) لسان العرب، ابن منظور، ج١، ص١٦٤، معجم اللغة العربية المعاصرة، د/ أحمد مختار عبد الحميد، ج١، ص١٢٢، ١٢٣.

الاجتماعي أو السياسي، الداخلي منه والخارجي.

والأمن هو الشعور بالطمأنينة والسلامة من الشرور والأذى.

ويُعَرَّف الأمن اصطلاحًا: بأنه الشعور بالطمأنينة التي تنفي الخوف والفزع عن الإنسان، فردًا أو جماعةً، والشعور بالاستقرار والقدرة على تأمين وإشباع الحاجات الأساسية، أي أن يكون المجتمع المسلم، كالبنيان المرصوص، يشد بعضه بعضا.(١)

والمجتمع الآمن هو الذي يشعر فيه الناس بحرمة الأنفس والأعراض والأموال فيما بينهم، ويؤدون فيه شعائر الدين، إنه المجتمع المسلم القابل للنمو والارتقاء.

كما يعرَّف الأمن بأنه: مجموعة من الإجراءات التربوية، والوقائية، والعقابية التي تتخذها السلطة لحماية الوطن والمواطن داخليا وخارجيا انطلاقا من المبادئ التي تؤمن بها الأمة ولا تتعارض أو تتناقض مع المقاصد والمصالح المعتبرة.(٢)

والإسلام دين الأمن والسلام، والحديث عن الأمن هو حديث عن الحياة بأكملها، وذلك لأن الأمن أساس هذه الحياة، ومصدر طمأنينتها واستقرارها وتوازنها، والطمأنينة والاستقرار والتوازن يقتضي زوال الخوف والظلم وتوافر أسباب الثقة والقوة والحفاظ على سلامة المعتقدات، ويهدف الإسلام إلى تحقيق الأمن بحماية الإنسان وصد الاعتداء عليه في نفسه ودينه وعقله وماله وعرضه وآراءه.

يُفهم مما سبق أن الأمن المجتمعي هو أن يعيش الفرد ويحيا حياة اجتماعية آمنة مطمئنة مستقرة على نفسه ورزقه ومكانه الذي يعيش فيه هو ومن يعول.

ومفهوم الأمن المجتمعي في الإسلام يستوعب كل شيء مادي ومعنوي، فهو حق للجميع أفرادا وجماعات، مسلمين وغير مسلمين، محتويا على مقاصد الشريعة الإسلامية الخمسة: حفظ الدين والنفس والعقل والمال والعرض المطلوب شرعا المحافظة عليها.(٣)

ولا يخفى أن الأفراد يؤثِّر بعضهم في بعض عندما يضمهم مجتمع واحد، فينشأ عن هذا مجموعة

---

(١) الأمن في حياة الناس وأهميته في الإسلام، د/ عبد الله بن عبد المحسن بن عبد الرحمن التركي، ص٦٢، منشور على موقع وزارة الأوقاف السعودية، بدون تاريخ للنشر.

(٢) المفهوم الأمني في الإسلام، علي بن فايز الجهني، ص٢، مجلة الأمن، وزارة الداخلية، الرياض، ١٩٨٩م.

(٣) معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة، محمَّد بنْ حسَيْن بن حَسَنْ الجيزاني، ج١، ص٢٤٠، دار ابن الجوزي، الطبعة الخامسة، ١٤٢٧هـ.

من السلوكيات والأحاسيس والتصورات تختلف عما يفكر فيه الفرد ويحس به أو يريده لنفسه، وربما اتخذت المجموعات قرارات لم يردها بعض أفرادها –لو خلوا بأنفسهم– لاختلاف الإرادة الفردية عن الإرادة الجماعية، وهذا يعني وجود شخصية جماعية تفرض نفسها على الأفراد.(١)

ويسمي علماء الاجتماع هذا الذي أشرنا إليه بالضبط الاجتماعي وهو يعني ضرورة الوعي بشعور الآخرين، ومراعاة حقوقهم وانتهاج سلوك يتأثر بهذا الوعي وهذا السلوك.(٢)

ولا شك في أن حاجة المجتمع ماسة لوجود ضوابط وأنظمة تطلق نشاط الأفراد في مجالات معينة، وتقيد نشاطهم في مجالات، وتضع لهم مقاييس للسلوك تقوم الأمور تبعًا لها، فتعتبر بعض الأمور كريمًا محببًا، وتعتبر بعضها كريها مذمومًا.

والإسلام في ضبط السلوك وحفظ الأمن الاجتماعي قصد إلى إيجاد تشريعات يحتكم إليها أفراد المجتمع عن رضا وطيب نفس كونها ربانية المصدر، فنظَّم العلاقة بين أفراد المجتمع المسلم، وأوجد نظماً تخص الأسرة الصغيرة والكبيرة، ونظم أمور المعاملات، ليقف كل فرد على ما له وما عليه، وهو منهج يتسم بالواقعية، ويسهم في ضبط الأمور في المجتمع.

الدلالات المعاصرة لضرورة الأمن المجتمعي.

في رحاب الأمن المجتمعي يمكن تحقيق التنمية والتقدم، وتكاتف الجهود في خدمة المجتمع والوطن، وفي غياب الأمن المجتمعي تزداد فرص ظهور مظاهر الحقد والكراهية، ونفي الآخر وتخوينه وتكفيره.

ونظرًا لتداعيات الحروب والإرهاب فنحن اليوم في أشد الحاجة لتعزيز مفهوم السلم الاجتماعي والمقصود به حالة السلم والوئام داخل المجتمع نفسه، وفي العلاقة بين جمع أطيافه وشرائحه.

إن تحقيق الأمن المجتمعي عامل أساس لتوفير الأمن والاستقرار في المجتمع، وإذا ما فُقِد الأمن الاجتماعي فإن النتيجة تدهور الأمن وزعزعة الاستقرار، إضافة إلى أن أهم مقاييس صحة المجتمع تكمن في سلامة العلاقة بين مواطنيه.

وقد عبر علماء الإسلام قديمًا عن الأمن المجتمعي بمصطلح الأمن العام، فالإمام الماوردي(٣)

---

(١) المعجم الفلسفي، جميل صليبا، ج١، ص٤١١، طبعة دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨٢م.

(٢) قاموس علم الاجتماعي، د/ محمد عاطف غيث، ص٤١٠، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٨م.

(٣) علي بن محمد بن حبيب، أبو الحسن الماوردي البصري الشافعي، أقضى القضاة، صاحب التصانيف المليحة الجيدة، ولي القضاء ببلدان كثيرة، ثم سكن بغداد، ودرس بالبصرة سنين كثيرة، وكان يميل إلى مذهب الاعتزال، كان

-رحمه الله-عندما حدَّد قواعد صلاح الدنيا وانتظام عمرانها، ذكر من هذه القواعد الأمن العام، فقال: (اعْلَمْ أَنَّ مَا بِهِ تَصْلُحُ الدُّنْيَا حَتَّى تَصِيرَ أَحْوَالُهَا مُنْتَظِمَةً، وَأُمُورُهَا مُلْتَئِمَةً، سِتَّةُ أَشْيَاءَ هِيَ قَوَاعِدُهَا، وَإِنْ تَفَرَّعَتْ، وَهِيَ: دِينٌ مُتَّبَعٌ وَسُلْطَانٌ قَاهِرٌ وَعَدْلٌ شَامِلٌ وَأَمْنٌ عَامٌّ وَخِصْبٌ دَائِمٌ وَأَمَلٌ فَسِيحٌ).[1]

فجعل الأمن العام من قواعد صلاح الدنيا، ووضحه فقال:(وَأَمَّا الْقَاعِدَةُ الرَّابِعَةُ: فَهِيَ أَمْنٌ عَامٌّ تَطْمَئِنَّ إلَيْهِ النُّفُوسُ وَتَنْتَشِرُ فِيهِ الْهِمَمُ، وَيَسْكُنُ إلَيْهِ الْبَرِيءُ، وَيَأْنِسُ بِهِ الضَّعِيفُ. فَلَيْسَ لِخَائِفٍ رَاحَةٌ، وَلَا لِحَاذِرٍ طُمَأْنِينَةٌ ...لِأَنَّ الْخَوْفَ يَقْبِضُ النَّاسَ عَنْ مَصَالِحِهِمْ، وَيَحْجِزُهُمْ عَنْ تَصَرُّفِهِمْ، وَيَكُفُّهُمْ عَنْ أَسْبَابِ الْمَوَادِّ الَّتِي بِهَا قِوَامُ أَوَدِهِمْ وَانْتِظَامُ جُمْلَتِهِمْ).[2]

فهو أمن عام-مجتمعي – يحقق الطمأنينة في النفوس، وتُنشر به الهمم، وتنمو به الملكات والطاقات الإنسانية، ويزدهر به العمران الإنساني، وعند غياب الأمن المجتمعي يغيب العمران الإنساني.

وقد أكد النبي ﷺ أهمية أمن للإنسان فقال: «مَنْ أَصْبَحَ مِنْكُمْ آمِنًا فِي سِرْبِهِ مُعَافًى فِي جَسَدِهِ عِنْدَهُ قُوتُ يَوْمِهِ فَكَأَنَّمَا حِيزَتْ لَهُ الدُّنْيَا».[3]

فالأمن المجتمعي يتحقق بالأمن على نفس الإنسان، وعلى سلامة بدنه من العلل، والأمن على الرزق، وتحقق هذا الأمن لدى الإنسان بمثابة ملك الدنيا بأسرها، فكل ما يملكه الإنسان في دنياه، لا يستطيع الانتفاع به، إلا إذا كان آمنًا على نفسه ورزقه.

ويُهدَّد الأمن المجتمعي عند غياب الأمن الديني والروحي الذي يحقق الطمأنينة للفرد والمجتمع، فالأمن والطمأنينة ثمرة للإيمان، بينما الخوف والفزع هما ثمرة النكوص عن هذا الإيمان.

عظيم القدر متقدما عند السلطان، نسبته إلى بيع ماء الورد، ووفاته ببغداد سنة خمسين وأربعمائة. الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي، ج ٢١، ص ٢٩٧، المحقق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠هـ٢٠٠٠م، الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي، ج٤، ص٣٢٧، الطبعة الخامسة عشر، دار العلم للملايين، ٢٠٠٢م.

(١) أدب الدنيا والدين، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي الماوردي، ص: ١٣٣، طبعة دار مكتبة الحياة ١٩٨٦م.

(٢) المرجع السابق ص ١٤٢.

(٣) أخرجه الترمذي في سننه، أبواب الزهد باب في التوكل على الله، ج ٤ ص ٥٧٤، رقم ٢٣٤٦، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مِحْصَنٍ الخَطْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ. وقال الترمذي: حديث حسن غريب.

كذلك يُهدَّد الأمن المجتمعي عند غياب الأمن على مقومات المعاش المادي في دنيا الإنسان، فصلاح الدين قائم على صلاح المعاش، وتوافر الضرورات والحاجات المادية للإنسان، وسأبين في هذا البحث أثر تداول العملات المشفرة على الأمن المجتمعي، وما يتبعه من تهديد لأمن المجتمع الديني والمعاشي.

المبحث الأول

(نشأة العملات وأنواعها)

المطلب الأول: نشأة العملات (النقود) ومراحلها التاريخية.

لابد قبل الحديث عن العملات المشفرة أن أبين التطور التاريخي لنشأت العملات والنقود والأوضاع التي كانت عليها عبر التاريخ منذ بداية استعمالها إلى الصورة التي هي عليها الآن، وذلك من خلال ما يلي:

أولاً: العملات والنقود قبل الإسلام.

من سنن الله تعالى في هذا الكون أن جعل الناس يحتاج بعضهم إلى بعض، قال تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا﴾[1]

فالإنسان منذ عصوره الأولى كان ولا يزال محتاجًا لأخيه الإنسان؛ لأنه لا يستطيع أن يلبي احتياجاته المعيشية دون الاستعانة بغيره، (وتحقيقًا لهذا الاحتياج ظهر بين الناس منذ القدم ما يُعرَف بالمقايضة أي مبادلة السلعة بالسلعة).[2]

ظل هذا النظام سائدًا حينًا من الدهر، غير أنه اعترضته بعض الصعوبات في التطبيق، ويمكن تلخيص هذه الصعوبات فيما يلي:

صعوبة توافق الرغبات وعدم قابلية بعض السلع للتجزئة.

صعوبة الاهتداء إلى نسب مبادلة السلع بعضها ببعض.

صعوبة احتفاظ السلع بقيمتها لتكون مستودعا للثروة.[3]

أدت هذه الصعوبات إلى الاستعاضة عن نظام المقايضة بنظام النقود والعملات السلعية، وهي السلع التي تعارف الناس على استخدامها وسيطًا للتبادل، وهذا الوسيط كان يختلف من منطقة إلى أخرى، وكان للبيئة أثر في تعيين هذا الوسيط، فالشعوب التي تعيش على شواطئ البحار اتخذت الأسماك عملة لها، والشعوب التي تعيش في الصحراء والمراعي اتخذت الحيوانات والجلود

---

(١) سورة الزخرف الآية: ٣٢.

(٢) الورق النقدي، عبد الله بن منيع، ص٢٣، الطبعة الثانية، ١٩٨٤م.

(٣) المرجع السابق ص٢٤.

عملة لها، وفي وسط آسيا اتخذوا الشاي، وفي اليابان الأرز، وهكذا مما يسمى بالتبادل العيني أو الكمي.

لكن مع تطوّر الحياة البشرية ظهر عجز العملات والنقود السلعية في مسايرة هذا التطور، كما لوحظ بأن هذه العملات لا تصلح في كل المجتمعات، وإنما هي محصورة في المجتمع الذي توجد في تلك السلع فقط.

أما تاريخ العملات عند الأمم السابقة فلا يُعرف على وجه الدقة والجزم، فيقال إن أول من عرف النقود المسكوكة هم الليديون بأسيا الصغرى من سنة ٥٧٠: ٥٤٦ قبل الميلاد، وأن اليونان عرفت النقود الذهبية والفضية سنة ٤٠٦ قبل الميلاد، وأن الرومان عرفتها سنة ٢٦٧ قبل الميلاد، والفرس عرفتها من ليديا[١] على أثر تغلبها عليها سنة ٥٤٦ قبلا الميلاد)[٢]

فانتقل الناس إلى العملات المعدنية، فبدأوا باستخدام النحاس والبرونز، ثم انتقلوا إلى استخدام الذهب والفضة لما فيهما من ميزات وخصائص ليست في غيرهما، (وبسبب ارتفاع قيمة الذهب والفضة استخدم الناس الفلوس، وهي عملات معدنية من غير الذهب والفضة تستخدم أثمانًا في السلع القليلة الثمن ومحقرات الأشياء، وهذه الفلوس تعارف الناس عليها وجعلوها ثمنا للسلع والخدامات).[٣]

ثانياً: العملات والنقود في الإسلام.

كانت العرب قبل الإسلام يتعاملون بما كانت الحضارات والأممُ من حولهم يتعاملون به من عملات، فكانوا يتعاملون بالدينار الذَّهبي الذي يَرِد إليهم من بلاد الروم (الدولة البيزنطية)، وكانوا

(١) ليديا إقليم قديم في آسيا الصغرى، اشتُهر بخصوبة تربته، ومعادنه الغنية، وفي أوائل القرن السادس قبل الميلاد كانت ليديا مملكة غنية مستقلة، وفي عام ٥٤٥ ق.م. تقريبًا أسقط الفرس آخر ملوك ليديا، ثم أصبحت تحت سيطرة المقدونيين والرومان، تقع الآن غرب تركيا، كانت مركزًا تجاريًا مهمًا، كما كانت من أوائل الدول التي سكت النقود. الموسوعة العربية العالمية، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، ج٢١ ص٢٧٩، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ ١٩٩٩م.

(٢) الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي، أحمد حسن ص ٦٠ وما بعدها بتصرف، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق ١٩٩٩م.

(٣) المعاملات المالية المعاصرة، محمد عثمان شبير، ص١٧٦ وما بعدها بتصرف.

يسمونه: (هِرَقْلِيًّا)[١]، وكانوا يتعاملون بالدرهم الفِضِّي، الذي يرد إليهم -على الأكثر- من بلاد الفرس، وبعض الدراهم كانت ترد إليهم -أيضا- من بلاد اليمن، ولم يكونوا يتعاملون بها كنقود وعملات، وإنما تعاملوا بها كذهب ذي وزن معين، أي تعاملوا بها وَزْنًا لا عدَدًا؛ لأن الدراهم الفارسية كانت مختلفةَ الأوزان، بعضها صغارٌ وبعضها كبارٌ، فكان للعرب في مكة أوزان خاصةٌ بهم، يزنون بها هذه النقود، فكانوا يزنون الفضةَ بوزنٍ يسمونه درهمًا، ويزنون الذهب بوزنٍ يسمونه مثقالًا، وكان كلّ عشرةٍ من الدراهم تزن سبعةً من الدنانير.[٢]

فلما جاء الإسلام، وجدَ النبيُّ ﷺ الناسَ في مكة يتعاملون بهذين النَّقدين على النحو الذي ذكرنا، فأقرَّهم الرسولُ ﷺ على هذه النقود، وظلَّ التعاملُ بهذه النقود في الدولة الإسلامية- في زمن النبي ﷺ وصحابته الكرام- يجري على مثل هذه الأوزان المقدَّرةِ على هيئة مجموعاتٍ، منها ما هو من ضرب الروم وفارس، ومنها ما هو يمنيٌّ، ومنها ما هو مغربيٌّ، ومنها الصغار، ومنها الكبار، ومنها قطع معدنية لا مضروبة ولا منقوشة، وفي زمن عمر بن الخطاب ﷺ قام بسَكِّ عملة[٣] من غير الذهب والفضة عرفت بالفلوس، وجعلها على هيئة الدنانير الرومية وكتب على بعضها اسمه وعلى البعض الآخر عبارات متنوعة منها: (الحمد لله)، (محمد رسول الله)، (بسم الله)، (الله ربي

---

(١) نسبة إلى هرقل ملك الروم، الإمبراطور البيزنطيّ، وقد مَلَكَ الروم إحدى وثلاثين سنة (٦١٠-٦٤١ م) وفي ملكه مات النبي ﷺ، وهِرَقْل بكسر الهاء وفتح الراء وسكون القاف، ولقبه قيصر، ولد الإمبراطور هرقل في عام (٥٧٥م)، وانحدر من أصول أرمينية، ونشأ في قرطاجنة، وكان والده حاكماً لإفريقية. السيرة النبوية، أبو الحسن الندوي، صـ ٤٠٠، الطبعة الثانية عشرة، دار ابن كثير، دمشق، ١٤٢٥هـ. الدولة البيزنطية في عصر الإمبراطور هرقل، ليلى عبد الجواد إسماعيل، صـ ٧٣، طبعة دار النهضة العربية ١٩٨٥م.

(٢) فتوح البلدان، البلاذُرِي، ص٤٤٧ وما بعدها، طبعة دار الهلال، بيروت، ١٩٨٨م، الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية، د/محمد ضياء الدين الريس، ص ٣٦١،٣٦٢، الطبعة الثالثة، دار المعارف، مصر، ١٩٦٩م.

(٣) هي الختم على الدّنانير والدّراهم المتعامل بها بين النّاس بطابع حديد ينقش فيه صور أو كلمات مقلوبة، ويضرب بها على الدّينار أو الدّرهم، فتخرج رسوم تلك النّقوش عليها ظاهرة مستقيمة بعد أن يعتبر عيار النّقد من ذلك الجنس في خلوصه بالسّبك مرّة بعد أخرى، وبعد تقدير أشخاص الدّراهم والدّنانير بوزن معيّن صحيح يصطلح عليه فيكون التّعامل بها عددا وإن لم تقدّر أشخاصها يكون التّعامل بها وزنا، ولفظ السّكّة كان اسما للطّابع، وهي الحديدة المتّخذة لذلك، ثمّ نقل إلى أثرها وهي النّقوش الماثلة على الدّنانير والدّراهم، ثمّ نقل إلى القيام على ذلك وهي الوظيفة، فصار علمًا عليها في عرف الدّول وهي وظيفة ضروريّة للملك إذ بها يتميّز الخالص من المغشوش بين النّاس في النّقود عند المعاملات ويثّقون في سلامتها الغشّ بختم السّلطان عليها بتلك النّقوش المعروفة. ديوان المبتدأ والخبر، عبد الرحمن ابن خلدون، ج١، ص٣٢٢، المحقق: خليل شحادة، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م، دار الفكر، بيروت.

) وفكّر أن يجعل الدراهم من جلود الإبل، فقيل له : إذن لا بعير، فأمسك.[١]

إذن وُجِد في عصور الدولة الإسلامية بإزاء هذين النقدين ما سُمِّي: (الفلوس)، وهي عبارةٌ عن سِكَّةٍ مضروبةٍ من معادن أخرى غير النقدين؛ كالنحاس والحديد وغيرهما، اقتضتها معاملاتُ الناسِ في بياعاتهم التي تتمُّ على سلعٍ من المحقّرات والأشياء الضئيلةِ التي تقل عن أن تباع بدرهمٍ أو بجزءٍ من الدرهم.

وإلى (الفلوس) نُسِب المدينُ المُفْلِس الذي لا يملِك من الأموال ما يكفي لسداد ديونه، وسمِّي مُفْلسًا لأنه لا مالَ له إلا الفلوس التي هي أدنى أنواع المال، وذلك بعد أن كان يملك الدنانير والدراهم.

قال المقريزي[٢]– رحمه الله–: (وأما الفلوسُ: فلما كان في المبيعات محقَّرات تقل عن أن تباع بدرهم أو جزء منه، احتاج الناس من أجل ذلك في القديم والحديث من الزمان إلى شيءٍ سوى نقدي الذهب والفضة يكون بإزاء تلك المحقرات)[٣]

ولما جاء عصر الخليفة عبد الملك بن مروان[٤]– رحمه الله– رأى أن يُجري إصلاحًا على العملة

---

(١) فتوح البلدان، البلاذري ص ٤٥٢، المفصّل في تاريخ العرب قبل الإسلام، تعريب النقود والدواوين، حسان الحلاق، ص ٢٤، طبعة دار الكتاب المصري القاهرة، ١٩٨٦م.

(٢) أحْمد بن علي بن عبد الْقَادِر بن مُحَمَّد بن إبراهيم بن مُحَمَّد بن تَمِيم، أَبُو الْعَبَّاس الحسيني العبيدي البعلي الأَصْل، القاهري، وَيعرف بِالمقريزِي، وهي نِسْبَة لحارة فِي بعلبك تعرف بحارة المقارزة، كَانَ مولده بعد السِّتين وَسَبْعمائة بِالْقَاهِرَةِ، ونشأ بهَا نشأة حَسَنَة، وَطَاف على الشُّيُوخ، ولقي الْكِبَار، وَولى الْحِسْبَة بِالْقَاهِرَةِ غير مرّة، والخطابة بِجَامِع عَمْرو، والإمامة بِجَامِع الْحَاكِم، وَكَانَ متبحراً في التَّارِيخ على اخْتِلَاف أَنْوَاعه، ومؤلفاته تشهد لَهُ بذلك، مَاتَ سنة خمس وَأَرْبَعين وثمانمائَة، بِالْقَاهِرَةِ).البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع– محمد بن علي الشوكاني جـ ١ صـ ٨٠، ٨١، دار المعرفة، بيروت.

(٣) إغاثة الأمة بكشف الغمة، أحمد بن علي المقريزي، ص١٤٠، تحقيق: د/ كرم حلمي بركات، الطبعة الأولى، طبعة عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ١٤٢٧هـ ٢٠٠٧م.

(٤) عبد الملك بن مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية الأموي، الخليفة، الفقيه، ولد: سنة ست وعشرين، تملك بعد أبيه الشام ومصر، ثم حارب ابن الزبير الخليفة، وقتل أخاه مصعبًا، واستولى على العراق، وجهز الحجاج لحرب ابن الزبير، فقتل ابن الزبير سنة اثنتين وسبعين، واستوسقت الممالك لعبد الملك، توفي: سنة ست وثمانين، عن نيف وستين سنة. سير أعلام النبلاء، الذهبي ج٤، ص٢٤٦، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

والنقود، وأن يصرفها إلى ضرب الإسلام، وأن يوجِدها على مثل الوزْن المقدَّر شرعا[١]، فأصدر- رحمه الله- أمره في عام ٧٣هـ بضرب العملة، وجعل ضربها مقصورًا على دور السِّكة الحكومية فقط، وحظر ضربها خارج دور الضرب المعتمدة من قبل الدولة، وفي عام ٧٤هـ ضرب الدنانير، وفي عام ٧٥هـ ابتدأ ضرب الدراهم، وأمر بتعميم ذلك على جميع النواحي والبلدان في عام ٧٦هـ ، وسُحِبت النقود الأخرى الرومية والفارسية من التعامل، وبطل التعامل بها، وأصبحت العملة الإسلامية موحَّدةً في جميع الأقطار.[٢]

وقد أطبق الجميعُ على العمل بهذه النقود، ووافق عليها الفقهاءُ قاطبةً، واستقر الإجماع على كونها النقودَ الشرعيةَ المعتبرة، التي تحدَّد بها أنصبة الزكاة، وتؤدى بها الحقوق والواجبات الشرعية، وسار على ذلك العملُ في العصور الإسلامية.[٣]

وتوالى بعد ذلك سكّ النقود والعملات وأصبح من مهام الدولة، ولا يجوز شرعًا أن يقوم بذلك سوى الدولة، قال الإمام النووي[٤]-رحمه الله-: (قال أصحابنا: ويكره- أيضا- لغير الإمام ضربُ الدراهم والدنانير وإن كانت خالصةً؛ لأنه من شأن الإمام، ولأنه لا يؤمن فيه الغشُّ والإفساد)[٥]

ففُهم من ذلك أن الاقتصادي الإسلامي لا يهتمّ بصورة النقود ومادتها، بقدر اهتمامه بمدى المحافظة على وظيفة النقد وحمايته من التلاعب به.

وبعد ذلك ظهرت العملات الورقية، وبعدها العملات المصرفية، وأخيرًا العملات الإلكترونية.

---

(١)إكمال المعلم بفوائد مسلم، القاضي عياض، ج ٣ ص٤٦٤، الطبعة الأولى، دار الوفاء، مصر، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م، الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية، د/ محمد ضياء الدين الريس، ص ٣٦٨.

(٢) النقود في الإسلام، مقال للشيخ أحمد الشرباصي منشور بمجلة الوعي الإسلامي، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، العدد ١٦، ص ٤٢ : ٤٤، نشر سنة ١٩٦٦، تاريخ ابن خلدون، ابن خلدون، ج ١ ص٣٢٣ .

(٣) الخراج والنظم المالية، د/ محمد ضياء الدين الريس ص ٣٧٠.

(٤) يحيى بن شرف بن مري بن حسن بن حسين بن محمد بن جمعة بن حزام النووي الدمشقي، أبو زكريا، الإمام الحافظ المؤرّخ الفقيه، ولد في نوى من أرض حوران في الجنوب الغربي من سورية، سنة إحدى وثلاثين وستمائة، ونشأ نشأة صالحة، وتولى مشيخة دار الحديث الأشرفية بدمشق حسبة لوجه الله، توفي سنة ست وسبعين وستمائة، ودفن ببلده وقبره مشهور بها. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي، ج١، ص٥٥، الطبعة الأولى، دار ابن كثير، بيروت١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.

(٥) المجموع شرح المهذب، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، ج٦، ص١١، طبعة دار الفكر، بيروت.

إن المتأمل في التطور التاريخي لنشأة العملات يدرك أنها مرت بمراحل، واتخذت عدة أشكال؛ فتارة من السلع، وتارة من المعادن غير الثمينة كالنحاس وغيره، وتارة من المعدنين الثمينين الذهب والفضة، ثم آل الأمر إلى النقود الورقية والمصرفية والإلكترونية.

المطلب الثاني: أنواع العملات (النقود).

تبيّن من خلال الحديث عن نشأة العملات عدة أنواع وأشكال لهذه العملات والنقود، حيث تنوعت أشكالها وصورها؛ بسبب توسع احتياجات الإنسان وتطور العصر، ومن هذه الأنواع للعملات والنقود ما يلي:

أولاً: النقود السلعية.

تُعدّ النقود السلعية من أقدم أنواع النقود، فمنذ أن أدرك الناس صعوبة المقايضة وعيوبها، اتجهوا إلى اتخاذ سلعة من السلع وسيطا للمبادلات وتكون مقبولة قبولا عاما بينهم.

إن فالنقود السلعية عبارة عن سلع معينة يتعارف عليها الناس ويستعملونها وسيطا للمعاملة بينهم، كالماشية، بأنواعها، والقمح والملح، وكذلك يمكن أن تكون من المعادن النفيسة كالذهب والفضة، ومن أهم خواص هذه العملات السلعية أنه تتعدد وجوه الاستفادة منها، فالماشية مثلا يمكن استهلاكها، ويمكن ركوبها والحراثة عليها، وفي الوقت نفسه تقوم بوظيفة العملات والنقود)[١]

ثانيًا: النقود المعدنية.

نظرًا لأن النقود السلعية لم تؤد إلى تلافي عيوب المقايضة؛ فقد اتجه الناس إلى العملات المعدنية، فبدؤوا باستخدام النحاس والبرونز، وهي عبارة عن قطع معدنية تستعمل وسيطا للتبادل إما وزنا وإما عدًّا[٢] ولما كان الذهب والفضة متميزين عن غيرهما من النقود المعدنية، بسبب ما يتمتعان بهما من الخصائص، فإنهما قد صيغا بأشكال معينة ليسهل التعامل بهما؛ ولتتساوى كميتهما في جميع النقد المضروب، وعلى هذا تم سكّ العملة من معدني الذهب والفضة واستعملا في التبادلات والمعاملات[٣]

إذن بدأ التعامل بهذه العملات المعدنية باكتشاف المعادن، خاصة الذهب والفضة، ولِما تتمتع به المعادن من صلابة وقدرة على التحمل وسهولة في التعامل بها وقابلية التخزين.

وبسبب ارتفاع قيمة الذهب والفضة استخدم الناس ما يعرف بالفلوس، وهي نقود معدنية من

---

(١) الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي، أحمد حسن، ص ١٠٢ وما بعدها، الطبعة الأولى، دار الفكر المعاصر، بيروت، طبعة دار الفكر، دمشق، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م.

(٢) معجم مصطلحات الاقتصاد والمال، نبيه غطاس، ص١١٠، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان، ١٩٨٠م.

(٣) المعاملات المالية المعاصرة، محمد عثمان شبير ص ١٥٢.

غير الذهب والفضة للتعامل بها في السلع القليلة، وجعلوها ثمنا للسلع والخدمات.[١]

ثالثًا: النقود الورقية.

لما توسعت المعاملات التجارية لجأ الناس إلى إيداع أموالهم في خزائن الصاغة والصيارفة ورجال الدين، وكان المودِعون يحصلون على صكوك ورقية بهذه الإيداعات، ومع تزايد الثقة بجهات إصدار هذه الصكوك الورقية اكتفى التجار المودِعون في معاملاتهم بهذه الصكوك الورقية، فاستعملوها وسيطا في التبادلات التجارية، ثم رأت الدول المعاصرة إصدار تلك الأوراق على شكل عملات ونقود لتأخذ الصبغة الرسمية.

وأصبحت الدول الحديثة تعتمد في إصدار عملتها على قوتها الاقتصادية، ومدى قدرتها على انتاج السلع والخدمات، وما تملكه من العملات الصعبة، وما عندها من مخزون ذهبي، ولم يعد الأمر مرتبط بالذهب وحده، بل يمكن أن تصدر العملات دون وجود أي غطاء من الذهب كما تفعل بعض الدول اليوم).[٢]

رابعًا: النقود المصرفية.

هي الأوراق التجارية التي تصدرها البنوك؛ كالشيكات والكمبيالات، وأصبح الناس يتعاملون بها بدلًا من العملات الورقية، وهذه الأوراق التجارية لا تعتبر نقودًا في حد ذاتها، وإنما هي مجرد أمر صادر من صاحب الوديعة في البنك لهذا البنك أن يدفع مبلغًا من النقود لشخص آخر، وهو حامل الورقة الصادرة من البنك، ويحق لأي فرد أن يمتنع عن قبول هذه الأوراق.[٣]

خامسًا: النقود الإلكترونية.

مع تطور التكنولوجيا ودخول شبكة الإنترنت في حياة الناس، وازدياد التواصل الاجتماعي من خلال شبكة الإنترنت توسعت المعاملات التجارية، وأصبح الواحد منا بدلًا من الذهاب إلى الأسواق والبحث عن السلعة ودفع ثمنها بالنقود الورقية المتداولة، أصبح قادرًا على اقتناء أي سلعة أو خدمة من أي دولة في العالم عن طريق ما عرف بالتجارة الإلكترونية، ولأن هذه التجارة تتم عن بُعد فلابد من إيجاد بديل عن النقود الورقية التي تتطلب حضورًا حقيقيًا للمتبايعين، فظهرت على

---

(١) المرجع السابق ص ١٥٣.

(٢) الأوراق النقدية، أحمد حسن ص ١٢١.

(٣) مقدمة في النقود والبنوك، محمد زكي شافع، ص٦٥، طبعة دار النهضة العربية، ١٩٨٣م.

الساحة في وقتنا الحاضر النقود الإلكترونية، وبدأت البنوك بالفعل في إنشاء فروعٍ لها على شبكة الإنترنت، عرفت باسم: (المصارف الإلكترونية)، أو بنوك الإنترنت ، والتي يستطيع العميل من خلالها إدارة حسابه البنكي عبر الشبكة من منزله دون الذهاب إلى البنك التقليدي، وفي أي وقت، بل ومن أي مكان في العالم.

بل سمحت البنوك لعملائها بالوصول إلى حساباتهم البنكية من خلال حواسيبهم الشخصية عبر شبكة الإنترنت، وسمحت لهم بإجراء الدفعات النقدية، والوفاء بقيمة الفواتير الاستهلاكية، ودفع قيمة الخدمات العامة كالكهرباء وغيرها، وتسديد المخالفات المرورية، والرسوم الحكومية، وإجراء التحويلات المالية بين الحسابات البنكية، وإجراء الخدمات الاستعلامية، وغير ذلك من المعاملات المصرفية، حتى أصبحت البنوك حاضرةً بقوة في هذا العالم الافتراضي الجديد.(١)

ولكن لما كان تحويل النقود عبر المصارف من حسابٍ بنكي إلى حسابٍ آخر يستغرق بضعة أيام حتى ولو تم عبر المصرف الإلكتروني، وهو أمر لا يتواكب تمامًا مع متطلبات العصر ومقتضيات التجارة الإلكترونية؛ قامت البنوك بابتكار ما عرف باسم البطاقات البنكية (النقود البلاستيكية)، وما عرف باسم (النقود الإلكترونية).

وابتكرت البنوك لعملائها نُظمًا للدفع الإلكتروني يستطيع العميل من خلالها إتمام عملية الشراء وتسوية معاملاته والدفع عبر الإنترنت مباشرة دون الحاجة إلى حمل النقود الورقية المعروفة، فظهرت (البطاقات البنكية) بأنواعها المختلفة ، وهي ما عرفت باسم: (النقود البلاستيكية)؛ وهي عبارة عن بطاقات بلاستيكية صلبة مستطيلة الشكل بمساحة ٥ x ٨ سم تقريبًا، مسجل على أحد وجهيها اسم المؤسسة التي أنتجت البطاقة، واسم البنك المصدر للبطاقة، واسم صاحب البطاقة، ورقم البطاقة، وتاريخ إصدارها، وتاريخ صلاحيتها وانتهائها، كما يوجد بالوجه الآخر من البطاقة شريط طولي مُمَغْنَط مُحَمَّل عليه بيانات غير ظاهرة لا تُقْرأ إلا من خلال الآلات والأجهزة الإلكترونية المعدَّة لذلك، وهذه البطاقات تكون مربوطة بحساب العميل البنكي، بحيث يستطيع العميل من خلالها دفع قيمة مشترياته من رصيده البنكي وتحويله إلى حساب البائع.(٢)

وتتيح هذه البطاقات للعميل دفع قيمة مشترياته عبر شبكة الإنترنت مباشرة، عن طريق إدخال

---

(١) دور المصارف في تمويل التجارة الإلكترونية عبر الإنترنت، بان ياسين مكي، ص ١٧٣، بحث منشور بمجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العدد (١٦)، ٢٠٠٥م.

(٢) وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة وتأثيرها على السياسة النقدية، حسام الدين على صادق، ص ٢٨٩، بحث منشور بالمجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مصر، سنة ٢٠١٢م.

بيانات البطاقة على موقع الشراء على الشبكة، وذلك بعد اختيار السلعة المرادة وتحديد سعرها، ليتم سحب المبلغ من حساب العميل وتحويله إلى حساب المتجر مباشرة.

كما أنه من الممكن أن يتعامل بها العميل كذلك كوسيلة للدفع في المحاَلِّ التجاريةِ التقليدية إذا كانت هذه المحلَّات تقدم خدمة الدفع عن طريق هذه البطاقات، وذلك بامتلاكها من أحد البنوك جهازًا إلكترونيًا قارئًا للبيانات المُحمَّلة على الشريط الممغنط على وجه البطاقة (الوحدات الطرفية عند نقاط البيع)، وهي أجهزة متصلة بالحاسب الآلي للبنك عبر شبكة الإنترنت، بحيث إذا تم وضع البطاقة بالجهاز يستطيع البنك أن يتأكد من صحة البيانات المحملة على الشريط ومن صحة البطاقة، ومن ثم يمرر المعاملة من خلالها، ويحول المبلغ المستحق من رصيد صاحب البطاقة (المشتري) إلى رصيد المتجر (البائع).[١]

كما أنشأت البنوك والمؤسساتُ المالية شبكات اتصالٍ معلوماتية تتصل بأجهزة إلكترونية معدَّة للسحب النقدي من خلال هذه البطاقات، ومنتشرة على أبواب المصارف وفي الأماكن العامة، وهي ما تعرف باسم (آلات الصراف الآلي) (A T M)، والتي تعطي للعميل حق السحب النقدي من حسابه بمجرد وضع هذه البطاقات فيها وإدخال الرقم السري الخاص به، كما يمكن للعميل من خلالها التعامل على حسابه البنكي، سواء بالإيداع النقدي في حسابه، أو بدفع قيمة فواتير الاستهلاك الخاصة بالخدمات العامة من حسابه، كفواتير الكهرباء والاتصالات وغيرهما، أو حتى بتحويل مبالغ نقديه من حسابه البنكي إلى حساب عميل آخر، وغير ذلك من المعاملات الإلكترونية التي تتيحها هذه الماكينات.[٢]

---

(١) نظم الدفع الإلكترونية ومخاطرها ووسائل الرقابة عليها– دراسة تطبيقية على بنك فلسطين، علي عبد الله شاهين، ص٥٢٠، بحث منشور بمجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد ١٢، العدد (١)، سنة ٢٠١٠م.

(٢) المرجع السابق، ص ٥١٩.

المبحث الثاني

(تاريخ التشفير ونشأة العملات المشفرة)

المطلب الأول: مفهوم التشفير وتاريخه.

ساهم التشفير بدور هائل في انتاج العملات بدءًا من النقود الإلكترونية إلى النقود الافتراضية المشفَّرَة التي انتشرت في السنوات الماضية الأخيرة؛ إذ جميعها يعتمد على هذه الخوارزميات، والخوارزمية هي: مجموعة من الخطوات الرياضية والمنطقية والمتسلسلة لحل مشكلة ما، وسميت الخوارزمية بهذا الاسم نسبة إلى العالم الخوارزمي(١) الذي ابتكرها في القرن التاسع الميلادي.(٢)

ومن ثم كان لزامًا قبل الحديث عن العملات المشفرة أن أُبين ماهية التشفير وطريقته وتاريخه، فقد أضحت العملات المشفرة مجموعةً من الأرقام والرموز المشفَّرة المبنية على الخوارزميات والمسائل الرياضية المعقدة، والتي تُضَخُّ عبر كابلات الإنترنت الممتدة حول العالم، حتى أصبح هذا النقدُ مثلَ الظلِّ الذي لا يمكن لمسُه، والذي لا يحمل أيًّا من الصفات المادِّية التي يحملها النقد التقليدي، سوى إمكانية مشاهدته في هيئة أرقامٍ يمكن عرضُها على ملايين الحواسيب الشخصية عبر العالم.(٣)

أولًا: مفهوم التشفير.

التشفير: عبارة عن استخدام برامج إلكترونية لها القدرة على تحويل وترجمة البيانات إلى رموز وأرقام، بحيث إذا ما تم الوصول إلى تلك البيانات من قبل أشخاص غير مخوَّل لهم بذلك، لا يستطيعون فهم أي شيء، لأن ما سيظهر لهم هو مجموعة من الأرقام والرموز الغير مفهومة.(٤)

---

(١) محمد بن موسى الخوارزمي، أبو عبد الله: رياضي فلكي مؤرخ، من أهل خوارزم، ينعت بالأستاذ، أقامه المأمون العباسي قيّما على خزانة كتبه، وعهد إليه بجمع الكتب اليونانية وترجمتها، وللخوارزمي كتاب (الجبر والمقابلة)، وعاش إلى ما بعد وفاة الواثق بالله. الأعلام، الزركلي، ج٧، ص١١٦.

(٢) خوارزمية، بدون تاريخ نشر، تم الاطلاع في ٢٠٢٠/٤/١٢م، رابط الموقع، https://ar.wikipedia.org/wiki/.

(٣) موت النقود، جويل كرتزمان، ص١٣ بتصرف، ترجمة: د. محمد بن سعود العصيمي، مراجعة: الشركة العربية لتقنية المعلومات، القاهرة، نشر مشترك بين بنك البلاد، ومطبعة الميمان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ ٢٠١٠م.

(٤) التوقيع الرقمي بين النظرية والتطبيق، مصطفى فتحي، ص ١٥٣، بحث منشور ضمن أعمال ملتقيات وندوات النظم والقواعد القانونية للتجارة الإلكترونية، برعاية المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، ٢٠٠٨م، علم التشفير،

ويُعدُّ التشفير من أهم الوسائل المتبعة في مجال أمن المعلومات، والحفاظ على سِرِّيتها، ويطلق على المعلومات والبيانات المراد إخفاؤها اسم (النص الأصلي)، وتسمى عملية إخفاء تلك البيانات بـ(التشفير)، كما يطلق على النص الأصلي بعد تشفيره اسم (النص المشفَّر)، وتسمَّى مجموعة القواعد المستخدمة في تشفير بيانات النص الأصلي باسم (خوارزمية التشفير)، وهذه الخوارزمية تحتوي على ما يسمَّى بـ (مفتاح التشفير)، الذي يُمثِّل المدخل الأساسي الذي اعتمد عليه في التشفير، ولا يمكن فك الشفرة إلا بمعرفة خوارزمية التشفير ومفتاح التشفير.[١]

ثانيًا: تاريخ التشفير:

عملية تشفير البيانات بهذه الطريقة عُرِفت منذ القدم، حيث اعتمدت عليها الحضارات القديمة في نقل البيانات التي تحتاج إلى السِّرية؛ كالبيانات العسكرية وغيرها، فعرفها الفراعنة، والصينيون والعرب القدماء، والرومان، ولعل أشهر طريقة استخدمت قديمًا للتشفير هي طريقة يوليوس قيصر[٢] المعروفة باسم (شفرة قيصر)، والتي تعتمد على إزاحة الحروف الهجائية من مكانها وتبديلها بحروف أخرى، ففي شفرة قيصر جرى تشفير الأحرف الهجائية في اللغة الإنجليزية من خلال تمثيل كل منها بالحرف الثالث بعده في الترتيب الهجائي، فمثلا: الحرف (A) من النص الأصلي، يمثله الحرف (D) في النص المشفَّر، والحرف (B) من النص الأصلي، يمثله الحرف (E) من النص المشفَّر.... وهكذا تتم عملية الإزاحة في بقية الحروف بمقدار ثلاثة أحرف، كما يمكن لنا أن نصمم شفرة مشابهة من خلال استخدام أي عدد للإزاحة بدءا من ١ إلى ٢٥.[٣]

فمثلا: لو أردنا تشفير كلمة مصر باللغة الإنجليزية Egypt وفق شفرة قيصر، بمقدار إزاحة

فريد بايبر وشون ميرفي، ص١٥، ترجمة: محمد سعد طنطاوي، مراجعة: هاني فتحي سليمان، الطبعة الأولى، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٦م.

(١) يوليوس قيصر: حكم روما من عام ٤٩ ق م، إلى ٤٤ ق م، كان أحد كبار مشاهير روما القديمة وسياسييها، وقد أصبح قائدًا عسكريًا فذًا وعمل على جعل روما مركزًا لإمبراطورية امتدت عبر أوروبا، كما اشتهر قيصر خطيبًا وسياسيًا وكاتبًا، وُلد يوليوس قيصر في روما من عائلة أرستقراطية، وقام بإصلاحات مهمة متعددة، فقد عمل على تحسين التقويم الروماني، ومنح الجنسية الرومانية للعديد من الناس، وأعطى الفرصة للفقراء لتحسين طريقة معيشتهم وأسَّس المكتبات العامة، تم اغتياله في عام٤٤ ق.م. الموسوعة العربية العالمية، مجموعة من العلماء والباحثين، ج١٨، ص٤٤٢.

(٢) علم التشفير، فريد بايبر وشون ميرفي، ص١٥، التشفير وفك التشفير، صلاح الهادي غبيق، ص٥١٠، بحث منشور بمجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية، ليبيا، العدد (٢)، ٢٠١٣م.

(٣) علم التشفير، فريد بايبر وشون ميرفي، ص٢٦.

(ثلاثة) – فسيكون النص المشفَّر هكذا HJBSW، فهذه القاعدة في التشفير – التشفير بالإزاحة– تسمَّى: (خوارزمية التشفير)، ومقدار الإزاحة وهو العدد (٣) يسمَّى: (مفتاح التشفير)، وحتى يتمكن مستقبِل الرسالة المشفرة من قراءتها وإعادتها لصورتها الأصلية، لا بدَّ له من معرفة خوارزمية التشفير ومفتاح التشفير من خلال المرسِل، وأي معترض يعترض الرسالة المشفرة من الأشخاص الغير مخوَّل لهم بقراءتها، ولا يعرفون خوارزمية التشفير ومفتاحَه، لا يستطيع قراءة الرسالة إلا بمجموعة من المحاولات التجريبية التي تعرف باسم: (محاولات كسر التشفير).

ولقد برع علماء الإسلام في التصنيف في هذا الفن وسبقوا غيرهم بالتأليف فيه، فلقد صاغوا قواعده، ووضعوا مصطلحاته، واخترعوا منهجياته ومبادئه قبل الغربيين بقرون، ويعدُّ يعقوب بن إسحاق الكِندي[١] –رحمه الله– أول من ألف في هذا العلم، في رسالة له عن التشفير والتعمية صنَّفها في القرن الثالث الهجري، وتُعدُّ من أهم الشواهد على ذلك؛ فقد كان الكندي رائدًا في تحليل الشفرات وعلم التعمية، حيث استقصى –رحمه الله– مجموعة من القواعد المهمة في علم التَّعْمِية (أي التشفير) واستخراج المعمَّى، وذكر فيها كثيرًا من أسرار الحروف في اللغة العربية، كدوران الحروف واقترانها وعدم اقترانها ... مما جعلها من أهمّ ما صُنِّف في التراث العربي في هذا الفن، وأقدم ما دوِّن في هذا العلم في تاريخ الحضارات كلِّها.[٢]

ثالثًا: طُرُقُ التشفير:

للتشفير طريقتان مشهورتان حتى الآن، طريقة تقليدية كانت معروفة قديمًا قبل اختراع الحواسيب الآلية، وطريقة أخرى أكثر تعقيدًا وقوَّةً انتشرت مع اختراع الحواسيب:

١–التشفير التقليدي (المتماثل):

---

(١) يعقوب بن إسحاق بن الصباح الكندي، أبو يوسف: فيلسوف العرب والإسلام في عصره، وأحد أبناء الملوك من كندة. ونشأ في البصرة. وانتقل إلى بغداد، فتعلم واشتهر بالطب والفلسفة والموسيقى والهندسة والفلك. وألف وترجم وشرح كتبا كثيرة، يزيد عددها على ثلاثمائة، ولقي في حياته ما يلقاه أمثاله من فلاسفة الأمم، فوشي به إلى المتوكل العباسي، فضرب وأخذت كتبه، ثم ردت إليه، وأصاب عند المأمون والمعتصم منزلة عظيمة وإكراما وتوفي ببغداد حوالي ٢٥٢ هـ. الأعلام، الزركلي، ج٨، ص١٩٥.

(٢) علم التعمية واستخراج المعمى عند العرب، د/ محمد مكي الحسني، مجلد٨٣، ج١، ص١٦٠، بحث منشور بمجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، ٢٠٠٨م، علم التعمية واستخراج المعمى عند العرب، موفق دعبول، محمد مراياتي، مروان البواب، ص ١٠٩، بحث منشور ضمن فعاليات الملتقى التونسي السوري حول ثقافة العلم عند العرب قديما وحديثا، تحت رعاية المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، وزارة الثقافة والمحافظة على التراث، تونس، ٢٠٠٧م.

وهذا النوع من التشفير يستخدم مفتاحًا واحدًا (أو كلمة سرٍ واحدة) يتم من خلالها التشفير، ويتم من خلالها أيضا فكُّ التشفير، ولذلك سمِّيت هذه الطريقة بالتشفير التشفير المتماثل أو المتناظر، وقد عُرفت هذه الطريقة منذ القدم- شفرة قيصر السابقة-، وقد كانت هي الطريقة الوحيدة للتشفير المستخدمة قبل ظهور التشفير الغير متناظر في أواخر السبعينيات. (١)

لكن مما لا شك فيه أن هذه الطريقة تفتقر إلى القوة المطلوبة في المعاملات الإلكترونية؛ لأن كلمة السر التي سيتم فك التشفير من خلالها إذا أرسلت إلى الشخص المراد، قد يعترضها أيُّ شخصٍ غير مصرَّح له فيستطيع من خلال كلمة السر فك التشفير بكل سهولة، فكانت الحاجة ماسة إلى إيجاد طريقة أكثر أمانا، فكانت الطريقة التالية.

٢-التشفير بالمفتاح العام (التشفير الغير متماثل):

وفكرة هذه الطريقة تعتمد على إيجاد مفتاحين (كلمتي سرٍ)، المفتاح الأول يستخدم في التشفير فقط، ويسمى بالمفتاح العام؛ لأن الشخص يرسله لمن أراد؛ ليشفر به رسالته التي سيرسلها إليه، والمفتاح الثاني يستخدم في فك التشفير فقط، ويسمى بالمفتاح الخاص أو المفتاح السري، لأنه خاصٌّ بالشخص فقط، ويمثل الهوية الإلكترونية التي تميزه عن غيره من الأشخاص، والمفترض أن يحتفظ الشخص بهذا المفتاح الخاص في مكان آمن؛ لأنه المفتاح الذي سيستخدمه في فك الرسائل المشفرة المرسلة إليه، فإذا ما أراد شخصٌ التواصل مع شخصٍ آخر برسائل مشفرة، فإنه يرسل له مفتاحَه العام الذي يستخدمه في التشفير حتى يُشفِّر له الرسالة التي يريد أن يرسلها إليه، ثم إذا ما وصلت إليه استطاع فكَّها بمفتاحه الخاص الذي لا يعرفه أحدٌ سواه.(٢)

كيفية توليد المفاتيح العامة والخاصة:

هناك هيئات متخصصة في إصدار (شهادات التصديق الإلكتروني) هي التي تُصْدِر هذه المفاتيح، وهي عبارة عن رقم مكون من مجموعة خانات، يسمى رقم الأساس، يتم تقسيمه إلى مجموعتين، المجموعة الأولى هي المفتاح العام الذي يستخدم في التشفير، والمجموعة الثانية هي المفتاح الخاص الذي يستخدم في فك التشفير، بحيث إذا تم ضرب المفتاح العام في المفتاح الخاص ينتج لنا رقم الأساس، وهو الرقم اللازم لإعادة البيانات والملفات إلى وضعها الأصلي قبل التشفير، كما أنه يمكن لنا توليد تلك المفاتيح من خلال برامج إلكترونية معدة لذلك يمكن تحميلها

(١) التشفير وفك التشفير، صلاح الهادي غبيق، ص ٥١٥،٥١٦.

(٢) المرجع السابق ص ٢١٧،٢١٨.

على الحواسيب الشخصية.(١)

رابعًا: قوة التشفير:

تعتمد قوة التشفير على عدد الخانات المكونة للمفتاح الشَّفْري، وتزداد قوة التشفير بزيادة عدد الخانات، وتفيد قوة التشفير في تأمين محاولات كسر التشفير من قبل المعترضين؛ لأنه كلما زادت أعداد الخانات كلما احتاج المعترض الذي يحاول فك التشفير إلى محاولات وافتراضات أكثر لكسر التشفير؛ وذلك لأن المعترض يحتاج إلى معالجة كل رقم على حدة، واختبار جميع القيم الممكنة التي يمكن أن تنتج عن هذا الرقم، وهذا الأمر قد يحتاج منه لسنوات طوال حتى ولو تم من خلال أسرع الحواسيب وباستخدام أحدث التكنولوجيات، ويكفينا أن نعرف أن الوقت اللازم لفك شفرةٍ تستخدم مفتاحًا شفريًّا مكوَّنًا من ١٢٨ خانة، بطريقة المحاولة والخطأ، وعلى افتراض استخدام جهاز حاسوب متقدِّم ينتج تجربة ومحاولة كل مايكرو ثانية (أي جزء من مليون من الثانية) فإن الوقت اللازم لتجربة جميع القيم الممكنة لهذا المفتاح الشفري هو ملايين السنوات.(٢)

وبذلك باتت عملية التشفير معركةً ضروسًا بين الشخص الذي يريد تشفير البيانات، والشخص الذي يريد أن يسطو عليها ليكسر تشفيرها، وبلغت المعركة حدَّتها بظهور الحواسيب الآلية، واستخدامها في عملية التشفير، حيث صُمِّمَت برامج إلكترونية تستخدم لتصميم خوارزميات تشفير معقَّدَة، مما يجعل محاولات كسرها أمرًا صعبًا، كما أن مخترقي شبكة الإنترنت باتوا يعتمدون على الحواسيب أيضا في كسر التشفير، من خلال برامج معدة لكسر الشفرات، تقوم بالبحث بسرعات فائقة خلال عدد كبير جدًّا من التحويلات الممكنة، مما يزيد من احتمالية فك التشفير عما إذا كانت هذه العملية تتم يدويًا.(٣)

وباستخدام هذه البرامج في كسر التشفير يتمّ توليد العملات المشفرّة وانتاجها، في عمليةٍ تسمَّى بالتنقيب أو التعدين.

---

(١) التوقيع الإلكتروني بين النظرية والتطبيق، مصطفى فتحي، ص ١٥٣، ١٥٤.

(٢) مبادئ وأساسيات تشفير البيانات في نظم الحاسبات الإلكترونية، د. سامي زهران، ص٣٠، مقال منشور بمجلة المال والتجارة، مصر، المجلد ٢١، العدد (٢٤١)، سنة ١٩٨٩م.

(٣) مبادئ وأساسيات تشفير البيانات ص ٢٨، ٢٩، العُملَات الافْتِرَاضِيَّة المُشَفَّرة: ماهيتُها- خصائصُها- تكييفاتُها الفقهية، د. أحمد سعد علي البرعي، ص٢٢، مجلة دار الإفتاء المصرية، العدد التاسع والثلاثون، ٢٠١٩م.

المطلب الثاني: تاريخ العملات المشفرة.

عندما الحديث عن نشأة العملات المشفرة لابد من الحديث عن أول عملة تم اكتشافها، وهي عملة (البيتكوين) والتي تُعدُّ أساس العملات الافتراضية المشفرة وأشهرها وأكثرها انتشارًا، وهي أولُ عملة افتراضية مشفَّرة جرى تداولها عبر شبكة الإنترنت، ولعل ذلك هو السبب في اشتهار هذه العملة واتساع دائرة التعامل بها عن مثيلاتها من العملات المشفرة الافتراضية الأخرى، ثم تلاها هذا التزايد المتنامي في تداول العملات المشفرة.

وهي كما بينت سابقًا عملات افتراضية لا وجود لها في الحس، أي ليس لها وجودٌ فيزيائيٌّ كغيرها من العملات الورقية المعروفة، بل هي عملة افتراضيةٌ بحتة، لا تُطْبع ولا تُسَكُّ، ويتم توليدها من خلال برامج خاصة بالحاسب الآلي، ولا يوجد لها غطاءٌ ملموسٌ بأي أصلٍ من الأصول، ولا يمكن تداولها في البيع والشراء إلا عبر شبكة الإنترنت فقط، كما يمكن تحويلها عبر الإنترنت أيضا إلى العملات الرسمية كالدولار واليورو والإسترليني وغيرها، وهي عملة مشفَّرةٌ تعتمد بشكل أساسي في إصدارها وتداولها على مبادئ التشفير والبرمجة الإلكترونية، من غير تدخل بشريٍّ في إنتاجها أو حفظ سجلات تعاملاتها، ويولِّدُها ويديرُها مستخدمُوها من خلال برامج وتطبيقات متاحة على شبكة الإنترنت أو محمَّلة على الأجهزة الحاسوبية أو الجوالات الذكية الخاصة بهم، وتسجل جميع العمليات الخاصة بها من خلال هذه البرامج الإلكترونية على شبكة رقمية أشبه بسجل الحسابات تسمى (البلوك تشين) أو سلسلة الكتل.

إذن هي نقودٌ غير موجودة في الحس، ولا تُتَدَاول إلا عبر شبكة الإنترنت فقط، وليس لها وجود فيزيائي، فما هي إلا مجموعة من البيانات والأرقام المشفرة التي تعبر عن قيمة نقدية معينة، كما أنها لا تصدر ولا تُدَار من جهة رسمية في الدول، كالبنوك المركزية أو المؤسسات المالية الخاضعة للرقابة، بل تُنتَج وتُدَارُ من قبل الأشخاص العاديين عبر شبكة الإنترنت.

ويرجع تاريخ ظهور العملات المشفرة إلى عام ٢٠٠٧م؛ حيث بدأ رجل مجهول مُبَرْمِج أطلق على نفسه (ساتوشي ناكاموتو)،- يقال إنه يعيش في اليابان- بعمل آلية العملة الرقمية المشفرة الأولى المسماة (البيتكوين)، ويقال إن الذي قام بعمل هذه العملة فريق عمل مكون من مجموعةُ أشخاصٍ مجهولِي الهوية - حيث لا يُعْرف من وراء إصدارها إلى الآن- وفي عام ٢٠٠٨م أطلقوا ورقةً بحثيةً عبر الإنترنت بعنوان:(البيتكوين: نظام عملة النِدِّ للنِدِّ الكترونية).

وحملت هذه الورقة اسمَ هذا الباحث الذي أطلق على نفسه (ساتوشي ناكاموتو) وأسَّس فيها طريقة إنشاءِ عملةٍ إلكترونيةٍ تعتمد في نظام الدفع على مبدأ النِدِّ للندّ مباشرة دون وجود وسيط.

ومبدأ (الند للند) هو مصطلح تقني يعني التعامل المباشر بين طرفين دون الاستعانة بطرف وسيط كالبنوك والمؤسسات المالية التي تتقاضى رسومًا على تحويل الأموال، مبتعدة في نفس الوقت عن مركزية البنوك الكبرى، فمعاملاتها مجهولة لا يمكن لأي جهة مراقبتها أو الاطلاع عليها.(١)

وهكذا أراد مصمِّموا هذه العملة أن تتم المعاملات المالية والنقدية مباشرةً بين الأشخاص دون تدخل طرفٍ ثالثٍ وسيطٍ في المعاملة، ودون تحكمِ سلطةٍ سياديةٍ أو جهةٍ رقابيةٍ أو بنكٍ مركزي، ودون تتبُّعٍ حكوميٍّ؛ إذ تعتمد العملةُ بدلاً من ذلك كله على ملايين الأجهزة الحاسوبية حول العالم التي تُصْدِرُ العملة، وتَتَدَاولها، وتتأكد من صحة المعاملات بها، وتوثقها في النظام الخاص بهذه العملة، من خلال البرامج والتطبيقات المحملة على الحواسيب الشخصية والهواتف الذكية للأفراد، من دون تدخل جهات وسيطة.(٢)

وفي العام نفسه ٢٠٠٨م تم تأسيس الموقع الرسمي لهذه العملة على شبكة الإنترنت.

وفي يناير من العام التالي -أي في عام ٢٠٠٩م- تم طرح البيتكوين للتداول على شبكة الإنترنت(٣)، وتمت أول عملية تحويل للبيتكوين عبر الإنترنت من ساتوشي ناكاموتو إلى شخص آخر يدعى (هال فيني)(٤).

وفي عام ٢٠١٠م تم إنشاء سوق إلكترونية لصرف عملة البيتكوين مقابل العملات العالمية، وتوالت التعاملات في نفس العام حتى وصلت قيمتها ما يعادل مليون دولار أمريكي، حتى وصلت قيمة التعاملات ما يعادل مليار دولار في عام ٢٠١٣م.

---

(١) النقود الافتراضية: مفهومها وأنواعها وآثارها الاقتصادية، عبد الله بن سليمان الباحوث ص٢٢، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس بالقاهرة، العدد (١)، ٢٠١٧م

(٢) الورقة البحثية لساتوشي ناكاموتو، المنشورة على الموقع الرسمي للبيتكوين على شبكة الإنترنت. تم الاطلاع عليها بتاريخ ٢٠٢٠/٤/١٢م، رابط الموقع: Bitcoin: A peer- to- peer electronic cash system, Satoshi Nakamoto, November ١, ٢٠٠٨, available at https://www.bitcoin.com/bitcoin.pdf. (retrieved February ١, ٢٠١٩)

(٣) مقدمة للبيتكوين وتكنولوجيا البلوك تشين، ورقة بحثية إعداد شركة كاي سكولر للمحاماة والأعمال القضائية، ص٤، نشرت في نوفمبر ٢٠١٦م. An Introduction to Bitcoin and Blockchain Technology, Kaye Scholer LLP, page no. ٤, February ٢٠١٦.

(٤) تاريخ بيتكوين، تم الاطلاع في ٢٠٢٠/٤/١٢م، رابط الموقع: https://ar.wikipedia.org/wiki

وحتى الآن لم يعرف تحديدًا من وراء إنشاء هذه العملة المشفرة، على الرغم من كثرة الأقاويل من أن وراء ذلك منظمات ودول قامت بإنشاء عملة (البيتكوين) وليس شخصًا واحدًا، وقد قام مؤسسها الذي أطلق عليه (ساتوشي) بترك المشروع في عام ٢٠١٠م بدون توضيح المزيد حول نفسه.

وتعتمد فكرة العملات المشفرة على برنامج يتم تنصيبه في حاسوب المستخدمين، فالعملة إذن هي برنامج على الحاسب الآلي، وتنتقل العملة عبر هذا البرنامج من حاسوب إلى آخر بلا وسيط أو رسوم تحويل، فبمجرد أن يقوم المستخدم بتحميل وتفعيل البرنامج، يبدأ هذا البرنامج بإنتاج عملات غير قابلة للتكرار من خلال مبرمجات متخصصة، صممت لإصدار كمية محددة بصورة سنوية.(١)

وإنتاج العملات المشفرة متاح لأي متصل بالإنترنت باستخدام مجاني متوفر لكلك منصات التشغيل، وهو مفتوح بشكل كامل وقابل للتطوير لكل من يرغب، لكن هذا الأمر يحكمه خوارزميات رياضية معقدة لا يسمح بإنتاج أكثر من واحد وعشرين مليون وحده، وذلك إلى عام ٢١٤٠م، وبعدها تقسم كل وحدة إلى وحدات جزئية.(٢)

الفرق بين العملة الرقمية المشفرة والعملات الورقية التقليدية:

-النقود الورقية محسوسة، مصنوعة من أوراق ومواد أخرى، بينما العملات المشفرة ليست محسوسة، بل هي عملية افتراضية بالكامل، مجرد أرقام تظهرها المحافظ الإلكترونية الخاصة بها، فتزيد الأرقام في محفظة المستقبل وتنقص من محفظة المرسل.

-العملات الورقية تقوم الجهات الرسمية والمعنية في الدولة بمهمة إنتاجها، وطرحها في المراكز المالية، ونشرها بين الناس، بينما العملات الرقمية المشفرة تم إنتاجها بواسطة مبرمجين أو أفراد عاديين، لا يتبعون أي جهة حكومية أو خاصة.

-النقود الورقية يتم التحكم فيها عن طريق الدولة التي أنتجتها، فهي المسيطرة على طباعتها، ونشرها، وتحديد قيمتها، وسعر صرفها، ومراقبة حركتها في السوق، أما العملات المشفرة بخلاف ذلك، فلا توجد هيئة مركزية تتحكم بها، وإنما يتم التعامل بها عن طريق طرفين (الند للند) أو

---

(١) النقود الافتراضية: مفهومها وأنواعها وآثارها الاقتصادية، عبد الله بن سليمان الباحوث، ص٢٢

(٢) الآثار الشرعية لتداول النقود الافتراضية، أحمد معبوط ص ٣٨٦، المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة (العملات الافتراضية في الميزان)، ٢٠١٩م.

المستقبل والمرسل، دون تدخل وسيط متحكم.

المطلب الثالث: أنواع العملات المشفرة وخصائصها.

أولًا: أنواع العملات المشفرة.(١)

لقد كثرت العملات المشفرة وأصبحت تتزايد حتى تجاوزت الألف عملة افتراضية حتى الآن(٢)، ولا يمكن حصرها لعدم وجود قانون يضبط إصدارها، ولهذا نجدها متفاوتة من حيث التعامل بها.

ومن العملات المشفرة التي يمكن تحويلها إلى أموال نقدية عبر استخدام الأجهزة المخصصة لتحويل العملة الافتراضية المشفرة إلى نقد ما يلي:

-عملة البيتكوين: وهي أشهر العملات الرقمية المشفرة على الإطلاق وأهمها، بل هي أكبر عملة رقمية مشفرة في العالم من حيث أحجام التداول بها والقيمة السوقية، وازدادت قيمتها مؤخرًا بأضعاف كبيرة، وتُعد أول عملة لا مركزية في العالم، وحظيت بدعم كبير من مواقع الإنترنت والمتاجر الإلكترونية، وتمتاز بسرعة انتشارها وسهولة تعدينها من خلال أجهزة الكمبيوتر، وسرعة التحويل وانخفاض الرسوم.

-عملة الإيثريوم: وهي عملة رقمية مشفرة لا مركزية تسمح بإنشاء العقود الذكية بطريقة تحاكي العقود التقليدية، ولكنها تتطلب شروطا ومتطلبات لتنفيذها دون الحاجة إلى سلطة أو جهة معينة تتحكم فيه عملياتها.

-عملة نايم كوين: التي أطلقت في عام ٢٠١١م.

-عملة ماستر كوين: التي أطلقت في عام ٢٠١٢م.

-عملة ريبِل: أطلقت في عام ٢٠١٢م، واكتسبت شهرة واسعة في أوساط المتعاملين بالعملات الرقمية.

---

(١) تداعيات العملة الافتراضية على الأمن القومي، ص١٦، ١٧، إعداد مجموعة من الباحثين التابعين لمؤسسة الأبحاث والتطوير (راند) جوشوا بارون، أنجيلا أوماهوني، دايفيد مانهايم ، وآخرون ، نشر مؤسسة RAND – الولايات المتحدة الأمريكية، كاليفورنيا، سنة ٢٠١٥م، العُملَات الافْتِرَاضِيَّة المُشَفَّرة: ماهيتُها– خصائصُها– تكييفاتُها الفقهية، د. أحمد سعد علي البرعي، ص٣٠.

(٢) النقود الرقمية، الرؤية الشرعية والآثار الاقتصادية، عبد الستار أبو غدة ص١٤، المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة (العملات الافتراضية في الميزان)، ٢٠١٩م.

-عملة نكست كوين: التي أطلقت في عام ٢٠١٣م.

-عملة لايتكوين: وهي أسرع في التبادل من البيتكوين.

-عملة دوغيكوين: التي تم إصدارها في ٨ ديسمبر ٢٠١٣م باعتبارها عملة ساخرة، ولكنها أصبحت اليوم واحدة من أكبر العملات الرقمية... الى غير ذلك من هذه العملات المتعددة.

وتعدُّ عملة البيتكوين الأساسَ لهذا النوع من العملات، والفكرةَ التي أسَّسَت لظهور المئات من العملات الرقمية التي صُمِّمت لتؤدِّي هذه الوظيفة.

ثانيًا: خصائص العملات المشفرة.

من خلال معرفة العملة المشفرة وتاريخ نشأتها تظهر عدة خصائص لهذه العملات المشفرة، ومنها ما يلي:

- عملة افتراضية خيالية، ليس لها وجود مادي ملموس وليس لها أية قيمة ذاتية.
- عملة لا مركزية، بمعنى أنها لا تخضع لجهة أو مؤسسة تنظمها وتشرف على تسييرها.
- عملة غير نظامية؛ أي غير مدعومة من أية مؤسسة أو جهة رسمية.
- يتم تداولها من خلال الإنترنت فقط.
- عملية التبادل فيها تكون بين طرفين، وهو المسمى بالند للند، دون حاجة لوسيط البنك بينهما.
- إمكانية تعدينها (إنتاجها) للمتعاملين بها بحسب إمكاناتهم الفنية ومعالجة جهاز الحاسب الآلي.

مميزات العملات المشفرة:[١]

- العالمية: فهي لا ترتبط بموقع معين لكي يتم إجراءات التعامل بها؛ إذ إنها لا تخضع لسلطة دولة أو بنك مركزي، لذا؛ لا تستطيع أي دولة أن تحظر التعامل بها؛ لأنها لا تخضع لسلطتها أو سيطرتها.

- الخصوصية والسرية: تتمتع هذه العملة المشفرة بالخصوصية، حيث لا يمكن لأي شخص أو جهة رقابية أو مؤسسة الاطلاع على المحافظ الإلكترونية، فكل عملية تحويل تتم بين شخصين تسجل في سجل عام يسمى (البلوكتشين) لا يحتاج هذا السجل إلى الاسم ولا الهوية ولا أي بيانات للشخص، وإنما كل المعلومات الشخصية عبارة عن أرقام ورموز لا يعرف اسم صاحبها ولا هويته.

(١) النقود الافتراضية: مفهومها وأنواعها وآثارها الاقتصادية، عبد الله بن سليمان الباحوث ص ٣٦.

- خلوها من الرسوم: فلا تخضع لرسوم التحويل، كما هو الحال في البنوك التي تفرض رسوما ومصاريف على عمليات التحويل، فالعلمة المشفرة عندما يتم تحويلها إلى شخص، يتم نقل رمز العلمة أو الكود الخاص بها فقط ينقل من محفظة المتعامل الأول إلى محفظة المتعامل الثاني.

- الأمان: فالتقنية المستخدمة للعملات المشفرة هي أكبر مشاريع الحوسبة المزودة بخدمات عالية، تتوفر فيها درجات الأمان ضد السرقة أو التزييف، فسجلاتها مشفرة بطريقة قوية لا تخترق.

- سرعة التحويل: حيث إن عملية التحويل لا تستغرق كثيرًا من الوقت، فما هي إلا دقائق وتتم العملية، بخلاف التحويلات البنكية التي قد تستغرق يوما أو أكثر.

- سرعة التوثيق: حيث إن التوثيق في هذا النوع من العملات والعمليات الإلكترونية لا يتجاوز العشر دقائق مهما بلغ حجمها.

عيوب العملات المشفرة:[1]

على الرغم من هذه المميزات السابقة إلا أن لهذه العملات مخاطر لا يستهان بها على الأمن المجتمعي، وهي موضع الدراسة في هذا البحث، ومنها إجمالًا ما يلي:

- تمويل الأموال غير المشروعة: حيث يمكن استخدامها في عمليات الاتجار أو غسل الأموال، وتمويل الإرهاب، أو بيع الممنوعات، وذلك لعدم خضوعها لأي رقابة دولية أو محلية.

- التهرب الضريبي: لا تستطيع الجهات المختصة بالضرائب التابعة لكل دولة فرض أية ضريبة على المعاملات والصفقات التي تتم بواسطة العملات الرقمية المشفرة؛ لأنها تعاملات وصفقات خفية تتم من خلال شبكة الإنترنت، ولا تعرف عنها الجهات الرسمية أي شيء.

- المخاطر الفنية: فقد تتعثر التعاملات بها نظرًا لسوء أداء شبكات الاتصال وضعفها في بعض الأماكن والمناطق، أو ضعف أجهزة التشغيل.

- افتقاد الحماية القانونية: فالمتعاملين بها إذا حدثت لهم خسائر أو أي مشكلة لا يجدون حماية قانونية إذ التعامل بهذه العملات لا تخضع كما قلت لأي جهة أو مؤسسة رسمية، ولا تخضع للرقابة المالية.

كيفية الحصول على العملات المشفرة:

يمكن الحصول على العملات المشفرة من خلال طرق متعددة، من أهمها طريقتان:

---

(١) المرجع السابق، ص ٣٧.

الطريقة الأولى: من خلال توليد العملة وإصدارها عبر شبكة الإنترنت وإضافتها إلى المحفظة، وهذه الطريقة هي الطريقة الوحيدة لتوليد العملة المشفرة، وتسمى عملية التنقيب أو التعدين.

الطريقة الثانية: الحصول على العملة المشفرة من عميل آخر عن طريق البيع والشراء بالدخول على منصات تداول العملات الافتراضية التي تعتبر بمثابة أسواق عالمية لبيع وشراء العملات الرقمية.

فإنتاج العملات المشفرة وتوليدها يكون عن طريق (التَّعْدين)، فليست العملات المشفرة كغيرها من العملات التقليدية التي تطبع وتُسَكُّ من جهة الحكومات عبر مؤسساتها النقدية وبنوكها المركزية، بل هي- كما سبق بيانه- عبارة عن بيانات مشفرة وأكواد رقمية يولِّدُها المستخدمون عبر البرامج الإلكترونية المحملة على أجهزة الكمبيوتر والحواسيب الشخصية، بطريقة معينة اصطلحوا على تسميتها باسم: (التنقيب) أو: (التعدين)؛ تشبيهًا بعملية التنقيب عن الذهب في المناجم، وعملية التنقيب هذه هي عمليةٌ متاحة لأي شخص يمتلك جهاز حاسوب محمَّلا عليه برنامجا خاصًّا بالتنقيب، يتيح له الاتصال بشبكة العملات المشفرة ومعالجة العمليات التي تسجل على الشبكة، وهؤلاء الأشخاص يسمون بالمنقِّبين أو المعدِّنين.(١)

فالتعدين هو أشبه بالوساطة البنكية في التعاملات التي تتم بالعملات الرسمية؛ فهو عملٌ يشبه عمل موظفي البنوك الذين يقومون بفحص النقود الورقية للتأكد من صحتها وعدم تزويرها، وفحص التوقيعات البنكية المدونة على الشيكات وأذون الدفع للتأكد من هوية أصحابها، وكذلك التحقق من وجود الرصيد النقدي اللازم لصرف هذه الشيكات إلى آخر أعمال الوساطة والتحقق التي يقوم بها البنك.

ولضمان صحة عمليات التحويل يقوم نظام العملات المشفرة بالاحتفاظ بسجل حسابات تسجل فيه جميع المعاملات التي على الشبكة يطلق عليها (سلسلة الكتل) التي هي قاعدة بيانات للمعاملات المالية التي يتم حفظها على أجهزة كمبيوتر متعددة في مواقع مختلفة، وتنمو هذه القاعدة وتزيد باستمرار عند إضافة معاملات جديدة إليها، فأي معاملة تسمى (كتله)، ومن خلالها يمكن معرفة الرصيد الذي يملكه كل عنوان على هذه الشبكة، ويوجد في سلسلة الكتل هذه جميع المعاملات التي تمت باستخدام العملات المشفرة من بيع وشراء أو تحويل، كما أن أي تغيير على هذه السلسلة في غاية الصعوبة؛ لأن كل سلسلة من الكتل مرتبطة بما قبلها، فأي تغيير في كتلة

(١) تعدين العملات الافتراضية، بدون تاريخ للنشر، تم الاطلاع في ٢٠٢٠/٤/١٤م، رابط الموقع: https://egytec٤all.blogspot.com/

يتطلب التغيير في بقية الكتل، وتعتبر سلسلة الكتل أو (البلوك تشين) العمود الفقري الذي لا يمكن أن تتم العملة المشفرة بدونه).[١]

فجميع العمليات التي تتم بالعملات المشفرة يتم تسجيلها على قاعدة البيانات الخاصة بها المسماة بـ (البلوك تشين) في شكل كتل، كل كتلة هي فترة زمنية محددة تحتوي على قائمة العمليات التي تمت خلال اليوم، وترتبط بالكتلة التي سبقتها، وبعد انتهاء كل كتلة يتم تشفيرها بحيث لا يتم تعديل أو تغيير أي بيانات لتلك العمليات في هذه الكتلة في المستقبل، ويستطيع كل فرد الدخول على الشبكة ومشاهدة كل البيانات التي تم تسجيلها، والأفراد في هذه البيانات غير معروفين وإنما أكواد رقمية فقط لكل شخص يتعامل بها

ويتم الحصول على العملة المشفرة وامتلاكها عندما يجد المنقِّب عن العملة المدخل الصحيح، وذلك بكسر الشفرة الموجودة والعمليات الرياضية المعقدة، وذلك يتطلب منه أن يخمن المدخل عشوائيًا؛ لأنَّ هذا المدخل قد صمِّم بخوارزمية تشفير معينة، لا يمكن كسرها إلا من خلال آلاف من المحاولات والتخمينات الرياضية المعقدَّة.

ولصعوبة هذه التخمينات على العقل البشري كان لابدّ من استخدام المعالجات الحاسوبية القوية والسريعة من أجل الوصول إلى التخمين الصحيح، وبمجرد حصول أي منقِّب على التخمين الصحيح، يتم نشر ذلك على نظام العملة المشفرة، حتى يتحقق بقية المستخدمين الآخرين (بقية المنقبين) من كون هذا المنقِّب قد وجد المدخل الصحيح للتحقق من صحة كتلة العمليات، وبمجرد التحقق منها يمنح المنقِّب عملة مشفرة تضاف إلى محفظته، مكافأة له على ما بذله من معالجات حسابية[٢].

وإذا تمَّ التحقق من صحة كتلة المعاملات ورُبِطت بالكتل السابقة، فإنه من غير الممكن بعد ذلك إحداث أي تغيير في هذه العمليات؛ إذ تصير مرتبطة مع بعضها البعض، ومتسلسلة بنظام حسابي معقَّد، ومرئية لملايين المستخدمين حول العالم، الأمر الذي يحفظ سجلات تلك العملة من التلاعب.[٣]

---

(١) الضوابط الشرعية للتعامل مع العملات الافتراضية، خالدة عبد القادر، ص٣٢٥، المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة (العملات الافتراضية في الميزان) ٢٠١٩م.

(٢) تداعيات العملة الافتراضية على الأمن القومي، ص ١٣، ١٤.

(٣) المرجع السابق، ص ١٣.

أجهزة التعدين:

إن عملية التعدين تحتاج إلى أجهزة حاسوبية بقدرات عالية ومواصفات خاصة؛ حتى تكون قادرة على إجراء تلك العمليات الحسابية والمعالجات الرياضية في أسرع وقت ممكن؛ لأن المعدِّن الذي يسبق غيره إلى كسر التشفير والحصول على المعالجة الصحيحة هو الذي سيتحصل على العملة المشفرة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن قوة التشفير تزداد وقتًا بعد وقت، الأمر الذي يحتاج إلى معالجات رياضية أكثر وأعقد من أجل كسر هذا التشفير حتى يتحصَّل المنقِّب على المكافأة.

ومن أجل هذا صمِّمَت أجهزة خاصة للتعدين بمعالجات قوية وسرعات فائقة متصلة بالإنترنت، وقادرة على العمل على مدار اليوم بدون توقف، مع احتياجها إلى مبرِّدات ومكيفات هوائية تعمل على مدار اليوم أيضا، الأمر الذي يشير إلى مدى تأثير عملية التعدين على كمية الكهرباء التي تنتجها الدُّوَل(١)، وهذا تهديدٌ خطيرٌ يواجه مستقبل هذه العملات؛ نظرًا للطاقة الكهربائية الهائلة المستخدمة في إنتاج هذه العملات المشفَّرة، والتي يزداد استهلاكها مع مرور الوقت بزيادة قوة التشفير وكثرة المعالجات اللازمة لكسرها، الأمر الذي يشكل خطرًا حقيقيًا على كميات الطاقة الكهربائية المولَّدة داخل كلّ دولة، وبالتالي يهدد أمن المجتمع واستقراره.

(١) العُملَات الافْتِرَاضِيَّة المُشَفَّرة: ماهيتُها- خصائصُها- تكييفاتُها الفقهية، د. أحمد سعد علي البرعي، ص٤٩، مقال بعنوان: تعدين بتكوين يهدد الكهرباء، نشر بتاريخ ٢٠١٨/٥/١٩م، تم الاطلاع في ٢٠٢٠/٤/١٤م رابط الموقع: https://www.skynewsarabia.com/technology

المبحث الثالث

(تداول العملات المشفرة على صفحات الإنترنت المظلم)

المطلب الأول: التعريف بشبكة الإنترنت وطبقاتها.

شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) تساهم في الوقت الحاضر في نقل المعلومات وتبادلها فورًا بالصوت والصورة والبيانات.

وفي هذا العصر الذي انتشرت فيه التكنولوجيا وثورة المعلومات، أصبحت الحاجةُ ملحّة لدى الناس في شتى أنحاء الأرض للتعامل مع هذه الأجهزة، حيث إن هذه الأجهزة أصبحت تتحكم في جميع المعاملات وتسهيل معاملات الناس الحياتية، (وبظهور الإنترنت انتقل مجال التجارة من المجال الحقيقي إلى المجال الافتراضي، وأصبحت شبكة الإنترنت أرضًا خصبةً للعمليات التجارية بدلًا من أرض الواقع، فظهرت تجارة جديدة عبر شبكة الإنترنت تسمى التجارة الإلكترونية).[١]

والإنترنت يقصد به (شبكة الاتصالات الدولية) وهي معربة عن الإنجليزية: (International Network)

ويمكن تعريف الإنترنت بأنه عبارة عن: (وجود اتصال بين مجموعة من الحاسبات الإلكترونية، (الكمبيوتر) من خلال شبكة اتصال متعددة تشارك فيها المنظمات والمؤسسات الحكومية، وغير الحكومية، والأفراد الذين قرروا السماح لآخرين بالاتصال بحواسبهم، ومشاركتهم المعلومات، وفي المقابل لذلك إمكان استعمال معلومات الآخرين، ولا يوجد مالك حصري للإنترنت).[٢]

والإنترنت ليس شركة أو مؤسسة، كما أنه لا يوجد شخص واحد أو جهة واحدة متحكمة فيه، وإنما كل شبكة متصلة بالإنترنت تضع لنفسها قوانينها الخاصة بها والقواعد المنظمة لها، وتتخذ قراراتها بشأن ما تريد أن تجعله من مخزونها من المعلومات أو من الخدمات متاحا للآخرين سواء بمقابل أو بدون مقابل.[٣]

إذن فالإنترنت عالم متكامل من المعلومات والأفكار والعجائب، وإرسال ملفات لأي شخص في

---

(١) محفظة النقود الإلكترونية رؤية مستقبلية، غنام شريف محمد، ص٦، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، ٢٠٠٧م.

(٢) التجارة الإلكترونية من منظور إسلامي، محمد عبد الحليم عمر، ورقة عمل مقدمة إلى الحلقة النقاشية الخامسة عشرة المنعقدة بمركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي فبراير ٢٠٠٠م.

(٣) الحاسب الآلي، مختار أحمد عبد النبي ص١٩، طبعة دار الهبة للطباعة بدون سنة نشر.

العالم، والإجابة عن أي سؤال يخطر بالبال، وكذلك التسوق من كل أنحاء العالم، والتعامل مع البورصة العالمية، وقراءة الكتب، والتحدث مع الأصدقاء والغرباء، والاطلاع على الأخبار المحلية والعالمية، وغير ذلك.

طبقات شبكة الإنترنت:

إن ما يُشاهد إلكترونيا على شبكة الإنترنت في مواقع ومحركات البحث المشهورة لا يمثل إلا نسبة ضئيلة مما هو موجود على شبكة الإنترنت، فمحرك البحث المشهور (جوجل) يحتوي على قرابة ٦٠ تريليون صفحة ويب، وأكثر من مليار موقع إلكتروني مفهرس داخل محرك البحث، وما يشاهد من فيديوهات على موقع (يوتيوب) الذي يحتوي على أكثر من مليار فيديو، والمعلومات التي على موقع موسوعة (ويكيبيديا) التي تحتوي على قرابة ٤١ مليون صفحة إلكترونية، وما نتابعه من تفاعل على مواقع التواصل الاجتماعي الشهيرة مثل فيسبوك، وتويتر، وانستجرام، وسناب شات يتجاوز مئات الملايين من المستخدمين، وهذا كله لا يمثل غالبية محتوى الإنترنت، فجميع المواقع التي يمكن الوصول إليها مباشرة عبر المتصفحات المتعارف عليها مثل (إكسبلورر) و(فاير فوكس) و(كروم) وغيرها من المتصفحات التقليدية، وجميع المواقع التي تظهر عند البحث عبر محركات البحث المتعارف عليها لا تشكل فعلياً سوى ٤٪ فقط من حجم الإنترنت الكامل).[١]

ولتوضيح الأمر أكثر، فإن المواقع التي نتصفحها يوميًا وما يظهر لنا من نتائج عند استخدام محركات البحث يطلق على هذه المواقع مسمى (الشبكة السطحية) وهي لا تشكل سوى ٤٪ من إجمالي الإنترنت.

أما نسبة ٩٦٪ المتبقية من شبكة الإنترنت فهي عبارة عن شبكة مهولة من المواقع غير المفهرسة تسمى: (الشبكة العميقة) ولا يمكن الوصول لها عبر محركات البحث التقليدية أو الدخول لها عبر المتصفحات المعروفة مثل (إكسبلورر) و(فاير فوكس) و(كروم) وغيرها من المتصفحات التقليدية، كما أنّها لا تستخدم امتدادات النطاقات المعهودة مثل (.com) أو(.net) ، فشبكة الإنترنت العميقة تستخدم نطاقات أخرى، منها على سبيل المثال: (.onion) و(.bit)، وهي امتدادات نطاقات مغلقة، ما يجعل محركات البحث التقليدية غير قادرة على الوصول إليها وإظهار ما بها من معلومات وبيانات إلى المستخدم، وبالتالي هذه الشبكة مجهولة بالنسبة للمستخدم

(١) ماذا تعرف عن الويب السوداء، مركز العبيكان للأبحاث والنشر، ص٣، ٢٠١٦م.

العادي).[1]

ويتداخل مع (الشبكة العميقة) شبكة أخرى تسمى: (الشبكة المظلمة) وهي تشكل نسبة قليلة من الحجم الإجمالي للشبكة العميقة، ولكنها تعد الأكثر غموضًا، وتثير العديد من المخاوف، لأن هذه الشبكة مُعْتِمة عن قصد من قبل جهات مجهولة؛ بهدف ألا يصل إليها المستخدم العادي للإنترنت عبر الصدفة، أو دون مصلحة محددة للبحث والدخول في هذا العالم الخفي الذي يشهد رواجًا كبيرًا لأنشطة غير مشروعة، وأسواقًا سوداء تدر أرباحًا بمليارات الدولارات.

ومعظم مستخدمي الإنترنت لا يعرفون سوى الشبكة الظاهرة للإنترنت، والقليل منهم يدرك طبقاتها العميقة، لذا؛ فإن شبكة الإنترنت لها طبقات وهي كما يلي:

الطبقة الأولى: الشبكة السطحية، وتعرف أيضا بالشبكة النظيفة، وهي ذلك الجزء من شبكة الإنترنت العالمية المتاح لعامة الناس، والقابلة للفهرسة والجدولة عن طريق محركات البحث التقليدية المعروفة للجميع.

الطبقة الثانية: الشبكة العميقة، وهي ما يوجد على محركات البحث التقليدية، وبتعبير آخر، هي كل شيء غير موجود في الشبكة السطحية، مثل المكتبات، والمحفوظات، والشبكات الداخلية للشركات، وحسابات البنوك.

ومن الأمثلة على الإنترنت العميق:

-كل المواقع التابعة للمؤسسات والشركات، والتي تحتوي قاعدة بيانات متاحة فقط للعاملين، مثل البنوك والهيئات الحكومية.

- كل صفحات المواقع التي تتطلب تسجيل الدخول قبل الوصول لها، فهو غير متاح للجميع.

- كل صفحات مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة، لو كان لديك حساب على الفيسبوك مثلًا وقمت بضبط الإعدادات فيه لكي لا يظهر في محركات البحث، فهو بذلك يدخل ضمن الإنترنت العميق، وأيضاً صفحات الدردشة بين الأصدقاء.

- كل صفحات المنتجات والخدمات المدفوعة التي لا تظهر إلا بعد إتمام عملية الدفع، هذه أيضًا

(١) مقال بعنوان: القبو الرقمي لأسواق الممنوعات والجريمة والإرهاب، خالد عباس، نشر في ٢٠١٧/٢/٨م، تم الاطلاع في ٢٠٢٠/٤/١م، رابط الموقع: https://www.okaz.com.sa/local/na/١٥٢٦٠٧٩

تدخل ضمن قائمة الإنترنت العميق)[١]

فالإنترنت العميق غير متاح لأي شخص، ولا يمكن الوصول له من خلال محركات البحث، وهو غالبًا محمي بكلمات مرور، وهو لا يمثل السواد الأعظم من محتوى الإنترنت بشكل عام.

والشبكة العميقة (Deep Web) تحتوي على مواقع محمية ومحجوبة، والدخول إليها يتطلب إما شروط تسجيل الدخول، أو تتطلب تعبئة نماذج وبيانات خاصة للسماح بالدخول إليها.

والبعض يعتقد أن مصطلحي الإنترنت العميق والإنترنت المظلم يؤديان نفس المعنى، ولكن الحقيقة أنه رغم الارتباط بينهم إلا أن الإنترنت العميق له معنى مختلف عن المظلم تمامًا، فالإنترنت العميق يمثل كل صفحات الإنترنت التي لا يمكن الوصول لها من خلال محركات البحث، ولا يمكن الوصول لها حتى بصورة مباشرة من خلال كتابة الرابط في المتصفح، وذلك لأن هذه المواقع أو هذه الصفحات تكون متاحة فقط (قابلة للزيارة) لأعضاء محددين.[٢]

والفرق بين الإنترنت المظلم والإنترنت العميق واضح من خلال المسميات، فالإنترنت العميق هو في مناطق عميقة (أي ليس على السطح)، ويمكن الوصول إليها طالما هناك امتلاك الصلاحية لذلك (من خلال المتصفحات التقليدية).

فصفحة تسجيل الدخول لحسابك على(Gmail) تنتمي للإنترنت التقليدي المتاح للجميع، أما الرسائل الموجودة على البريد الخاص بالشخص هي إنترنت عميق لا يستطيع أحد الوصول لها إلا من خلال بيانات الدخول (البريد الإلكتروني وكلمة المرور).[٣]

الطبقة الثالثة: الشبكة المظلمة، وهذا ما سأتحدث عنه في المطلب التالي:

---

(١) مقال بعنوان: كل ما تريد معرفته عن الإنترنت المظلم، بدون تاريخ نشر، تم الاطلاع عليه في ٢٠٢٠/٣/٢٨م، رابط الموقع: https://www.alrabvon.com/everything-about-dark-web/

(٢) مقال بعنوان: الإنترنت المظلم أرض الخدمات المخفية (بدون تاريخ نشر) تم الاطلاع عليه في ٢٠٢٠/٣/٣٠م، رابط الموقع: https://www.icann.org/news/blog/ar-٤٢١٥١٩a٤-٥٧e٧-٤٨d٤-ab٤٠-٨٨٥٩٢٠dc٢٨١a

(٣) مقال بعنوان: كل ما تود معرفته عن الإنترنت المظلم، تاريخ النشر ٢٠١٩/٥/٢٨م، تم الاطلاع في ٢٠٢٠/٣/٢٦م، رابط الموقع: https://www.alrabvon.com/everything-about-dark-web

المطلب الثاني: مفهوم الانترنت المظلم وخصائصه.

شبكات الإنترنت المظلم: وهي شبكات مغلقة، تأسست بطريقة سرية بين أطراف موثوقة بين بعضها بعضا، وتستخدم لأغراض غير مقبولة اجتماعيًا، وغالبًا إرهابية، ولا توجد وصلات إنترنت تصل إلى محتويات تلك العناوين التي على الشبكة المظلمة.(١)

فالإنترنت المظلم عبارة عن شبكة كبيرة من المواقع، التي لا يمكن الوصول لها من خلال محركات البحث التقليدية، ولا يمكن الدخول لها من خلال متصفحات الإنترنت مثل جوجل كروم، أو فاير فوكس.

هذه الشبكة من المواقع تستخدم تقنيات تشفيرية بحيث يصعب جدًا تحديد ومعرفة أصحاب هذه المواقع، كذلك التعامل بين المستخدمين في هذه المواقع يكون باستخدام تقنيات تشفيرية أيضًا، بحيث يصعب للغاية تحديد مكان أو هوية المستخدمين.

والإنترنت المظلم هو جزء لا يتجزأ من شبكة الإنترنت، ولكنه موجود في الظلام، كل شيء هناك مُعمَّى ومشفر، والمواقع في الإنترنت المظلم مجهولة الهوية، والمستخدمين مجهولي الهوية، والمتصفح المستخدم في عالم الإنترنت المظلم مصمم خصيصاً بطريقة مشفرة لحجب هوية ومكان مستخدميه.

ويسمى الإنترنت المظلم بهذا الاسم لأنه غير موجود في النور وغير قابل للرصد، وهوية مستخدميه غير قابلة للتحقق أو الفحص.

فالشبكة المظلمة تُخفي هوية مستخدميها بدرجة كبيرة وبالتالي يصعب على الجهات الأمنية معرفة هوية الداخل لها وتعقبه، ولهذا السبب أصبحت الشبكة المظلمة جاذبة للمجرمين لممارسة أنشطتهم المشبوهة بعيدًا عن أعين الرقابة والسلطات، واستغلال هذه الشبكة المظلمة للقيام بأعمال غير مشروعة مثل: ترويج المخدرات، وبيع الأسلحة، والاتجار بالبشر، وغيرها من الأنشطة الإجرامية.

والدخول إلى الشبكة المظلمة يكون من خلال متصفح اسمه: (TOR) يتمكن المستخدم من خلاله الوصول إلى محركات بحث متخصصة تساعد على التنقيب والبحث في الإنترنت العميق

(١) تحليل محتوى الشبكات المظلمة على الإنترنت، خولة متعب سليم، ص١٦، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن، ٢٠١٣م.

ليظهر الجزء الخفي فيها.[١]

فلا يمكن الوصول إليه من خلال محركات البحث التقليدية ولا من خلال المتصفحات العادية أيضًا، ولا يمكن تعقبه، ولكنه على أي حال متاح للجميع، ويحتوي الإنترنت المظلم على الكثير من المواقع الغير شرعية، ويحتوي على الكثير من المخترقين الذي يمكنهم اختراق الأجهزة الشخصية وإحداث مشاكل بها، أو سرقة بيانات عليها، وهناك الكثير من المواقع التي تقدم محتوى عنيف وغير أخلاقي وشاذ. [٢]

(١) مقال بعنوان: القبو الرقمي لأسواق الممنوعات والجريمة والإرهاب، خالد عباس نشر في ٢٠١٧/٢/٨م، تم الاطلاع في ٢٠٢٠/٤/١م، رابط الموقع: https://www.okaz.com.sa/local/na/١٥٢٦٠٧٩

(٢) مقال بعنوان: كل ما تريد معرفته عن الإنترنت المظلم، من دون تاريخ نشر، تم الاطلاع عليه في ٢٠٢٠/٣/٢٨م، رابط الموقع:/https://www.alrabvon.com/everything-about-dark-web

أهم الحقائق الخاصة بالإنترنت المظلم:

١- أشهر متصفح للإنترنت المظلم هو: (TOR) ويعمل بطريقة التشفير عن طريق عمل طبقات من الإخفاء، بحيث يصعب جدًا الوصول لأي بيانات لمستخدميه.(١)

٢- نظرًا لغياب الرقابة وإمكانية الرصد في عالم الإنترنت المظلم، فقد أصبح ملاذًا لكل من يريد خرق القانون، فهو يحتوي على أقبح وجه ممكن للشر، حيث مواقع متخصصة في تجارة السلاح والمخدرات والسرقة والنصب، ومواقع تحتوي على أفظع الشرور والرغبات الإنسانية الشاذة، كاغتصاب وتعذيب الأطفال، وتجارة لحوم البشر، والطقوس الشاذة لأغرب المعتقدات.

٣- الجرائم التي ترتكب من خلال الإنترنت المظلم هي نتيجة استغلال الأشرار لطبيعة هذا العالم، فلا يمنع هذا من وجود الكثير من المواقع الشرعية على الإنترنت المظلم.

٤- التعامل المالي في الإنترنت المظلم يكون من خلال العملات الرقمية المشفرة (موضوع البحث) ففي هذا العالم الخطير لا مجال لاستخدام بيانات الكروت الائتمانية أو البنوك، فلا يتم استخدام أي عملة من العملات المتعارف عليها بين البائعين أو المشتريين في شبكة الإنترنت المظلم، ولكن يتم استخدام العملات المشفرة في جميع الصفقات.(٢)

المطلب الثالث: أسواق التعامل بالعملات المشفرة على الإنترنت المظلم.

يُعَد التعامل بالعملات المشفرة أساس للتعاملات على شبكة الإنترنت المظلم، وهذه الشبكة تجعل أجهزة المستخدم لا تحتوي على أرقام مفهومة حتى يمكن التعرف على جهاز المستخدم وموقعه وأي معلومات عنه، وتسمح هذه الشبكة بالعديد من الممارسات غير القانونية وهو الهدف الرئيسي لها؛ مما يجعلها مرتعًا لشتى أنواع الجرائم، وتجارة المخدرات، والمواقع القبيحة، ومن بينها المواقع التي تحتوي على المواد الإباحية البشعة والمقززة، ومواقع بيع الأعضاء البشرية، والقتلة المأجورين، وتحتوي أيضًا على مواقع لأصحاب النفسيات المريضة مثل أكلة لحوم البشر، وكل ما هو غير مشروع.

---

(١) التقرير الصادر عن مجموعة إيجمونت، ص١٣.

Emerging Financial Technologies, Money Laundering and Terrorist Financing: A Typology of Virtual Currencies, Egmont Group, page No. ١٣.

(٢) مقال بعنوان: ما هو الإنترنت الخفي؟ بدون تاريخ للنشر، تم الاطلاع في ٢٠٢٠/٣/٢٨م رابط الموقع:

https://www.mustafaemara.com

وبعض المواقع المدرجة على الإنترنت المظلم تحتوي على مقاطع فيديو وصور لعمليات قتل وتعذيب في غاية الوحشية، وبعضها يعرض مقاطع فيديو لأكل اللحم البشري، وتعذيب البشر والحيوانات، كما تنتشر مواقع تجارة وترويج المخدرات في الشبكة المظلمة بشكل واضح تمامًا بل وتحقق أرباحًا طائلة، وبعض المواقع تعرض تقديم خدمات تأجير قتلة محترفين، وتضع أسعارا مختلفة بحسب أهمية الشخص.

ويمكن من خلال الشبكة المظلمة شراء نقود مزورة، فهناك مواقع تقدم مثل هذه الخدمات، ومواقع متخصصة في مجال تزييف العملات النقدية، هذا إضافة إلى عشرات المواقع التي تعرض بيع وثائق ومستندات رسمية مزورة، مثل جوازات السفر لجنسيات مختلفة، ورخص القيادة، وبطاقات الهوية، وغيرها، وتحتوي مواقع الإنترنت المظلم أيضًا على متاجر إلكترونية لبيع الأسلحة المختلفة، إضافة إلى بيع الذخيرة بأنواعها وأشكالها.

وفي هذه الزوايا المظلمة من شبكة الإنترنت يقوم موردو المواد المهربة من المخدرات وغيرها من المواد غير القانونية بمزاولة أعمالهم، حتى أصبحت العملات المشفرة –البيتكوين خاصة– الشكل الأكثر شيوعا للدفع مقابل هذه المبيعات المشبوهة.[١]

فحركة البيع والشراء وهذه الأنشطة على الشبكة المظلمة تتم بالعملات المشفرة، مما يساعد على صعوبة تتبع هوية المتعاملين بها، ولهذا تستخدم هذه العملات في تسوية التعاملات المالية غير السوية وغير القانونية والنظامية وغير المشروعة، كما أن الإنترنت المظلم له نفس الصفات من صعوبة تتبع المستخدمين له.

يتبين مما سبق: أن شبكة الإنترنت المظلم ساحة خصبة خاصة لعالم الجرائم الإلكترونية، وتطرح من خلاله دورات تدريب للهاكرز، وتعليمهم طرق إيجاد برمجيات خبيثة لاختراق الحسابات البنكية، وبطاقات الائتمان، واستهداف المواقع الحكومية في دول العالم، وبيع المعلومات والوثائق السرية وتسريبها، وبيع ثغرات أمنية مكتشفة من قبلهم؛ لتسهيل عمليات القرصنة، إضافة إلى القيام بعمليات اختراق مقابل مبالغ مالية، وأسواق الإنترنت المظلم[٢] التي تتداول العملات المشفرة بأنواعها المختلفة ما تزال تتوسَّع في أعمالها، ومن هذه الأسواق ما يلي:

---

(١) تقرير المخدِّرات العالمي لعام ٢٠١٧م، مكتب الأمم المتحدة المعنيّ بالمخدرات والجريمة، ص٢٢، منشور في مايو ٢٠١٧م.

(٢) مقال بعنوان: أسواق على الإنترنت المظلم في عالم العملات المشفرة، تم اطلاع في٢٠٢٠/٣/٢٨م، رابط الموقع: https://bit-chain.com/٢٠١٩/١١/٠٩/٦

إمباير ماركت(Empire Market):

تصل قائمة المخدرات وحدها للمتعاملين على هذا السوق بالعملات المشفرة إلى حوالي أربعين ألف نوع، ويتجمع البائعون والعملاء على منتديات الإنترنت المظلم، ويتخطى عددهم الثمانية آلاف مستخدم، وهذا يفوق عدد أعضاء صفحات أي سوق آخر على الإنترنت المظلم.

جراي ماركت (Grey Market):

هو من الأسواق الجديدة على الإنترنت المظلم، وظهر لأول مرة في منتصف عام ٢٠١٩م، وبالرغم من حداثته، إلَّا أنَّه يستضيف الآن أكثر من أربعمائة وخمسين بائعًا، ولديه ما يقرب من أربعة آلاف وسبعمائة منتج، ويقبل هذا السوق التعامل بالعملات المشفرة.

كانازون (Cannazon) :

يقبل هذا السوق أيضا العملات المشفرة، وانطلق في منتصف عام ٢٠١٦، وهذا السوق يفرض قواعد قاسية على البائعين لضمان درجةٍ عالية من جودة المنتجات والخدمات.

كريبتونيا(Cryptonia) :

يهتم هذا السوق بالأمان أكثر من أيّ سوقٍ آخر، ويتعامل بالعملات المشفرة.

توشكا(Tochka) :

وهذا السوق يبيع المخدرات أيًا كان نوعها، إذ يعمل هذا السوق على الإنترنت المظلم منذ عام ٢٠١٤م، ولديه نظام دخول معين لتحقيق الأمان للمتعاملين عليه، ويقبل السوق العملات المشفرة، ويُقدِّم الموقع خاصية اختيار مكان يتفق عليه العملاء مسبقاً لاستلام المنتجات.

أبولون(Apollon) :

يقدم هذا السوق عشرة منتجات من المخدرات، وهو يقبل العملات المشفرة أيضًا.

وقد ارتفعت أحجام معاملات العملة المشفرة على أسواق الإنترنت المظلم خلال عام ٢٠١٨م إلى متوسط يبلغ مليوني دولار (٢ مليون دولار) يوميًا، الأمر الذي يدلّ على ازدياد الإقبال على هذه العملات في الدفع في العمليات المشبوهة[١]

---

(١) مقالة بعنوان: معاملات (بيتكوين) على أسواق الويب المظلم تتضاعف خلال ٢٠١٨م، نشر شبكة معلومات SyndiGate Media Inc – دبي– ٢١ يناير ٢٠١٩م.

المبحث الرابع

(استعمال العملات المشفرة في جريمة غسيل الأموال)

المطلب الأول: عوامل جذب استعمال العملات المشفرة في الأنشطة الإجرامية.

تداول العملات المشفرة له خطره على الأمن المجتمعي، إذ إنه يدفع إلى ارتكاب الأنشطة الإجرامية ويشجع عليها، وهذا لأن تداول العملات المشفرة فيها من العوامل والخصائص ما يجعل التعامل بها أكثر جاذبية للأنشطة الإجرامية، ويسهل الفرصة للمجرمين على ممارسة تلك الأنشطة، ومن عوامل جذب العملات المشفرة للأنشطة الإجرامية ما يلي:

أولًا: سهولة الاستخدام.

فالتعامل بالعملات المشفرة من خلال البيع والشراء والتجارة يتطلب الإلمام بمسائل تقنية بسيطة، فبمجرد أن تتوافر لدى المستخدم القدرة على التعامل مع برنامج أو تطبيق العملة المشفرة، فإنه باستطاعته إعداد وتنفيذ كل العمليات التي يتطلبها التعامل بها، ووقتها يكون من السهل استخدام هذه العملات في الأنشطة الإجرامية.(١)

ثانيًا: الاستقلال عن رقابة النظام المالي.

يسعى المجرمون إلى استخدام أساليب بديلة لنقل التمويل والتحويلات خارج المنظومة الشرعية المالية في الدول، وفي الوقت نفسه يحاولون الإبقاء على التعامل مع النظام المالي التقليدي المتمثل في المصارف والمؤسسات المالية، وذلك حتى يتمكن العملاء أو المجني عليهم من نقل أموالهم النقدية التقليدية إلى العملات المشفرة، ثم تحويلها لهؤلاء المجرمين.

ثالثًا: زيادة إخفاء الهوية.

وهذا أخطر ما في العملات المشفرة إذ استطاع واضعو هذه العملات في تحقيق مسألة كتمان الهوية، وذلك باستخدام أسماء مستعارة، والإخفاء التام لهوية المتعامل بها، وهذا يعد دافعًا للجناة، أما في التعاملات التقليدية فالمعلومات معلومة بما يكفل الشفافية لطرفي التعامل، وقد استخدمت العملات المشفرة في دفع فدية، وذلك بقيام بعض المجرمين باستخدام فيروس ضار يؤدي إلى تعطيل أجهزة الكمبيوتر وأنظمة التشغيل، وهذا يحدث في أجهزة تشغيل الشركات والمؤسسات

---

(١) مخاطر العملات الافتراضية في نظر السياسة الجنائية، د. أشرف توفيق شمس الدين ص ٦٧١، المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة (العملات الافتراضية في الميزان) ٢٠١٩م.

الكبرى، ودفع الفدية يكون عن طريق العملة المشفرة، التي لا تخضع لقاعدة (اعرف عميلك) التي تطبق في التعاملات المصرفية التقليدية، وهذا الإخفاء في الهوية دفع إلى زيادة الطلب على استعمال العملة المشفرة.(١)

رابعًا: سرعة إنجاز المعاملات.

تقدم العملات المشفرة إمكانية إنجاز المعاملات بأسرع ما يمكن، وتتيح تخطي الحدود بين الدول وبتكلفة قليلة عن غيرها من المعاملات التقليدية المماثلة، وبهذا تتيح العملات المشفرة فرصة سهلة للجماعات الإرهابية لتنفيذ أعمالهم الإرهابية التي تحتاج إلى معاملات مالية عابرة للحدود،(٢) فيجدون في هذه العملات بغيتهم.

خامساً: التعامل مع الإنترنت المظلم.

وهذا سبق أن بينته في المبحث السابق، حيث تُستخدم العملات المشفرة كوسيلة للوفاء على المواقع غير المشروعة عبر أسواق الإنترنت المظلم.

المطلب الثاني: استعمال العملات المشفرة في جريمة غسيل الأموال.

يعتبر مصطلح (غسيل الأموال) أو (تبييض الأموال) من المصطلحات الاقتصادية الحديثة؛ حيث لم يُعرف ولم يُتداول ولم يُتنبه له إلا منذ سنوات.

مفهوم غسيل الأموال:

معنى الغسل في معاجم اللغة: غسَل الشيء يغسِل غسلًا: أزال عنه الوسخ ونظَّفه بالماء، واغتسل بالماء :غسل بدنه، والغُسل: تمام غسل الجسد كله، والمُغْتَسَل: مكان الاغتسال والماء الذي يغتسل به).(٣)

والغُسل شرعًا: هو تعميم البدن بالماء أو: استعمال ماء طهور في جميع البدن، على صفة مخصوصة، على وجه التعبد لله سبحانه.(٤) قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَوٰةِ

(١) المرجع السابق نفس الصفحة.

(٢) المرجع السابق نفس الصفحة

(٣) المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى وآخرون، ج٢ ص ٦٥٢.

(٤) الفقه الميسر في ضوء الكتاب والسنة، مجموعة من المؤلفين، ص ٢٨، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف

فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾[١]

ومن هذا يُعلم أن الغسل هو التطهير وإزالة الخبث والنجس الحسيّ والمعنويّ بالماء أو بديله إذا تعذّر وهو التراب الطاهر، كما قال تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا غَفُوراً﴾.[٢]

(وعلى هذا يكون المعنى الشرعيّ لغسل الأموال هو تطهيرها من كل قذارة ونجاسة، وتلك هي الطهارة الحسية، وتكون بإزالة النجاسات كالروث والدم ونحوها من الممتلكات كالثياب والمكان، كما يتم تطهيرها حسيًّا باستبعاد ما هو محرم منها كالربا، والرشوة، والغصب، والسرقة ونحو ذلك من الميتة والخنزير، ويتم تطهيرها معنويًّا وحسيًّا بإخراج نصيب الفقراء منها بأداء الزكاة المفروضة وما سواها من حقوق؛ فذلك هو الغسل الشرعي للأموال).[٣]

أما المعنى الاقتصادي لغسل الأموال فيعني: تحويل الأموال القذرة من الكسب غير المشروع بأية وسيلة محرمة إلى أموال تبدو في ظاهرها مشروعةً كالمصانع والعقارات والأراضي الزراعية، وذلك لإيهام الناس والمسؤولين أنها من مصادر شرعية وكسب مشروع، وإخفاء حقيقتها القذرة ومصادرها الخبيثة.[٤]

ويُسمى ذلك غسلًا للأموال مع أنه لم يغسلها ولم يزل خبثها ونجاستها؛ بل أضاف إليها مزيدًا من النجاسة والقذارة؛ والأموال الحرام يكون غسيلها الشرعي بالتخلص منها بالكلية إن كانت كلها حرامًا، أو بالتخلص من الجزء الحرام منها إن كان بعضها حلالًا وبعضها حرامًا.

الغسيل غير الشرعي للأموال:

وهو الذي يعتمد التضليل والتزييف والتزوير، حيث تكون الأموال حرامًا ومصادرها محرمةً، وبعد تحصيلها يتخذ مُحَصِّلُها عدة إجراءات لإضفاء صفة الشرعية عليها، والحقيقة أنها غير شرعية، وهذا ليس غسيلًا ولا تطهيرًا؛ بل جريمةً مركبةً من عدة جرائم قامت سائر الدول لمكافحتها ومحاولة

---

(١) سورة المائدة: الآية ٦.

(٢) سورة النساء: الآية ٤٣.

(٣) غسيل الأموال وموقف الشريعة الإسلامية منه، د/ محمد نبيل غنايم، ص٥، مجلة الداعي الشهرية الصادرة عن دار العلوم، ١٤٣٠ هـ ٢٠٠٩ م، العدد (٩)، ١٠، السنة: ٣٣.

(٤) المرجع السابق، ص ٦.

القضاء عليها،(والإسلام يحرم ويجرم عملية غسيل الأموال بالمعنى الاقتصادي الحديث، الذي يعني اعتبار الأموال المحرمة أموالًا مشروعةً عن طريق عدة إجراءات بنكية ومصرفية واستثمارية؛ هروبًا من القوانين وإخفاءً للحقائق وإيهامًا للناس ... لأن ذلك في الشريعة الإسلامية يمثل عدة جرائم من الكذب والتزوير والنفاق والخداع؛ فهو يضيف إلى الجريمة الأصلية في اكتساب المال الحرام عدة جرائم، وأن هذا الغسيل ليس غسيلًا شرعيًّا يطهر المال وينظفه بل يزيده نجاسةً وتلوّثًا؛ فهو مجاز غير صحيح).[١]

فعملية غسيل الأموال ترتبط إلى حد كبير بأنشطة غير مشروعة، عادة ما تكون هاربة خارج حدود سريان القوانين المناهضة للفساد المالي، ثم تحاول العودة مرة أخرى بصفة شرعية معترف بها من قبل نفس القوانين المناهضة، التي كانت تجرمها داخل الحدود الإقليمية التي تسري عليها هذه القوانين.[٢]

وهو في حقيقة الأمر إخفاء مورد أو مصدر جلب المال، أو التمويه لمصدر المال.

وعلى ذلك فالأصح ألا تسمى هذه العملية بغسيل الأموال، بل التسمية الأمثل لها هي: تمويه مصدر الأموال.

ويمكن القول بأن غسيل الأموال هي عملية تدوير للأموال غير المشروعة وإخفاء وستر وتمويه المصدر الحقيقي غير المشروع لهذه الأموال.

وعلى هذا تُعرَّف عملية غسيل الأموال بأنها: مجموعة العمليات المالية المتداخلة؛ لإخفاء المصدر غير المشروع للأموال، وإظهارها في صورة مُتحصَّلة من مصدر مشروع.[٣]

كما تعرف بأنها: مجموعة الإجراءات التي تتخذها إحدى المنظمات أو الأشخاص؛ لإضفاء الشرعية على أموال ناتجة عن نشاط غير مشروع وإدخالها إلى الدورة الاقتصادية.[٤]

فبعد وضع المال في الدورة الاقتصادية ينتقل إلى مرحلة التجميع، فيقوم بخلق عدة صفقات

---

(١) المرجع السابق، نفس الصفحة.

(٢) غسيل الأموال، د. محمد عمر الحاجي، ص ٨، طبعة دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٥م.

(٣) جريمة غسيل الأموال في إطار التعاون الدولي، هدى حامد، ص٧، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٣م.

(٤) ظاهرة غسيل الأموال والتدخل التشريعي، د. أنور إسماعيل الهواري، ص١٣، الأمن والحياة العدد (٨٨)، جامعة نايف للعلوم الأمنية.

مالية معقدة؛ تهدف إلى إخفاء معالم مصدر المال، وإبعاده قدر الإمكان عن إمكانية تتبع حركاته من أجل منع كشف منبعه غير المشروع.

إن الكسب غير المشروع لا يجوز التعامل به ولو كان في دعم الاقتصاد والتضامن الاجتماعي، أو فتح المشاريع الاستثمارية التي تعود بالنفع العام، فهو جريمة اقتصادية وشرعية.

صور غسيل الأموال:

هناك صور كثيرة لعملية غسيل الأموال منها ما يأتي:

أولًا: تبديل كميات كبيرة من أوراق نقدية ذات فئات صغيرة بأوراق نقدية ذات فئات كبيرة.
ثانيًا: تجزئة الإيداعات لتفادي ظهور المعاملة المالية في التقارير الدورية التي تقدمها البنوك إلى البنك المركزي.

ثالثًا: التحويل المتكرر لمبالغ نقدية من عملة إلى عملة أخرى من دون أن تكون طبيعة نشاط العميل تتطلب ذلك.

رابعًا: أن يقوم شخص بإيداع أموال مجهولة المصدر في رصيده دون أن يكون لها سبب واضح.

خامسًا: الاحتفاظ بمبالغ كبيرة من النقود في خزائن حديدية في البنوك.

سادسًا: استخدام وسائل عديدة لتمويه التجارة بقصد تحريك الأموال بين دولة وأخرى.

سابعًا: قد يحصل غسيل الأموال من خلال تكرار سحب مبالغ كبيرة بواسطة بطاقات الائتمان رغم ارتفاع عمولة السحب بها، وسداد الالتزامات القائمة على ذلك نقداً، أو عبر الأجهزة الالكترونية.

وهناك صور أخرى متجددة ومعقدة لعملية غسيل الأموال لتضليل مصدر هذه الأموال.

مراحل غسيل الأموال خلال العملات المشفرة.[1]

تداول العملات المشفرة تمثل عاملًا رئيسا في تسهيل عملية غسيل الأموال، حيث تعتبر أحدث طريقة في تبيض الأموال المشبوهة خاصة وأنها أسهل استخداما وأيسر تعاملا من البنوك، حيث يقوم المتعامل بإدخال شفرة سرية في جهاز الكمبيوتر ويقوم بتحويل ما يرغب من أموال، هذه الوسيلة تسهل لغاسلي الأموال نقل وتحويل أموال ضخمة بسهولة وسرعة وأمان.

فمن خلال العملات المشفرة يتم توفير الأموال غير المشروعة التي تحتاج إلى الغسل، حيث

(١) غسيل الأموال، د. محمد عمر الحاجي، ص:٨.

تُمكِّن المتعاملين بها من إتمام صفقاتهم في مكاتبهم أو منازلهم دون اللجوء إلى المصارف التقليدية، وتسهل من ارتكاب هذه الجريمة، وتقلل من الإجراءات المتبعة لمنعها.(١)

فالأموال غير المشروعة تُحول إلى عملات مشفرة ثم يعاد عرضها للبيع مقابل عملات نقدية تقليدية.

وبهذا يُفهم أن جريمة غسيل الأموال لم تكن بمنأى عن التطورات التكنولوجية، وقد استعان أصحاب هذه الجريمة بالعملات المشفرة في غسيل الأموال، وذلك عن طريق التحويل الإلكتروني للأموال غير المشروعة إلى حسابات مصرفية خارجية، وكذلك تحويل الأموال غير المشروعة إلى عملات مشفرة، ومن ثم طرحها للبيع مقابل عملات تقليدية، ويمكن إيجاز هذه المراحل التي تمر بها عمليات غسيل الأموال في ثلاث مراحل رئيسة، تضم كل مرحلة العديد من الخطوات التي تختلف وفقا لأسلوب وكيفية إتمام العملية، وهذه المراحل كما يلي:

الإيداع: وهي المرحلة الأولى من مراحل غسيل الأموال، والذي يعتمد من خلالها مجرمو غسيل الأموال في التخلص من أموالهم عن طريق تحويلها لودائع مصرفية في البنوك والمؤسسات الاستثمارية، مما يساهم في استبدالها بأموال نظيفة.

التجميع: هو الأسلوب الذي يعتمد عليه مجرمو غسيل الأموال في جمعها ضمن مجموعة من المشروعات والاستثمارات المالية، التي تضمن لهم تغطية كافة العمليات غير القانونية التي يقومون بها، إذ يساعد التجميع في توفير التمويه لعمليات غسيل الأموال.

الدمج: المرحلة الأخيرة من مراحل غسيل الأموال، ومن خلالها يتم خلط الأموال التي تم الحصول عليها بطرق غير المشروعة مع الأموال التي تم الحصول عليها بطرق مشروعة، وهكذا تختلط الأموال معا، ويصعب التعرف عليها.(٢)

وإذا كان تتبع عملية غسيل الأموال خلال الأموال التقليدية خارج نطاق دائرة البنوك والمصارف أمرًا صعبًا، فتتبعها من خلال العملات المشفرة يكاد يكون أمرا شبه مستحيل، فالعملة المشفرة غير قابلة للتتبع، فأي شخص يستطيع شراء هذه العملة، وتحويلها وإعادة بيعها بسهولة، وهذا يفتح باب لعمليات غسيل الأموال.

---

(١) دور النقود الإلكترونية في عمليات تبيض الأموال، بسام الزلمي، عبود السراج، ج ٢٦، ص ٥٥٦، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الأول ٢٠١٠م.

(٢) العولمة واقتصاديات البنوك، عبد الحميد عبد المطلب، ص٢٣٢، الدار الجامعية، الإسكندرية ٢٠٠٥.

فتعتبر جريمة غسيل الأموال من بين أخطر الجرائم الاقتصادية؛ لأنها تقترن بكل عمل غير مشروع يُدر أموالًا قذرة ناتجة عن عمليات غير مشروعة، وأصبحت هذه الجريمة في الوقت الحاضر أكثر خطورة في ظل وجود منظف جديد إلا وهو العملات الافتراضية المشفرة، وذلك نظرًا لما توفره هذه العملات المشفرة من سرية التعامل والخصوصية والسرعة مقارنة بالنقود التقليدية.

وتتيح هذه الجريمة للمجرمين إمكانية التصرف بالأموال المغسولة وتوظيفها في مجموعة من النشاطات العامة عن طريق إخفاء مصادرها غير المشروعة، كما تساعدهم في التوسع في أعمالهم غير القانونية وكسب المزيد من الأموال.

من هنا يتبين أن جريمة غسيل الأموال ازدادت خطورتها بعد استغلالها للتقنيات الحديثة من شبكة الإنترنت، والحاسب الآلي الذي سهل انتقال الأموال وحركة البيع والشراء دون رقابة الأجهزة الأمنية والمصرفية، وبعد ظهور العملات المشفرة التي توفر السرية والسرعة لهذه العملية.

مصادر غسيل الأموال.

عمليات غسيل الأموال هي عمليات تابعة يلزم لاكتمالها وحصولها وقوع جرائم أخرى سابقة لها، وهي ما تسمى الجريمة الأولية أو الجريمة الأصلية، وهي التي تحصلت منها الأموال غير المشروعة، وأهم مصادر هذه الأموال ما يلي:

- المتاجرة بالسلع والخدمات غير المشروعة: كالمتاجرة بالمخدرات، وبالإنسان، والمتاجرة بالأسلحة.

- المتاجرة بالمخدرات بمختلف أنواعها هي التجارة الأولى التي تدخل ضمن عمليات غسيل الأموال من أجل إضفاء صبغة الشرعية على هذه الأموال.

- المتاجرة بالإنسان: ويقصد بها تلك الممارسات والتصرفات التي قد تمس بالإنسان مثل تجارة العبيد، والأطفال، الرقيق الأبيض، أو المتاجرة بالأعضاء البشرية من أجل الحصول على كسب مادي، ومنه فإن المتاجرة بالإنسان أنواع منها: البغاء وبيوت الدعارة، والتمثيل والرقص والغناء في الملاهي الليلية، ومنها بيع الأعضاء البشرية، وأغلب هذه الأنشطة الإجرامية تتم ممن يمارسها تحت ضغط وتهديد العصابات المنظمة، حيث يتم جمع الأموال التي تنتج عن هذه الأنشطة غير المشروعة لتقوم العصابات بغسلها فيما بعد.[1]

- المتاجرة بالأسلحة: ويقصد بها المتاجرة غير المشروعة بالأسلحة إنتاجًا وتهريبًا، ولهذا النوع

(١) الجريمة الاقتصادية في العالم الافتراضي، مروزق أمال، ص٥، مؤسسة الارتباط، ٢٠١٩م.

من التجارة الكثير من المخاطر التي تهدد أمن المجتمع حيث تستخدم من قبل الإرهابيين، بالإضافة لغسيل الأموال الناتجة عن التجارة فيها.

- الأموال الحاصلة من عمليات السرقة والغصب والاختلاس من الأموال العامة أو الاختطاف وأخذ الرهائن بالقوة، وهذه العميلات أدت إلى الإخلال بأمن المجتمع، وذهب بسببها كثير من الضحايا في سبيل الدفاع عن ممتلكاتهم، وقد أخذت هذه العمليات في الانتشار نتيجة لظهور العصابات المنظمة التي تقوم بهذه العمليات، مثل السرقة والغصب والسطو على المصارف والمحلات التجارية ومكاتب البريد، وسرقة السيارات ومختلف الممتلكات الأخرى... وتقوم بعد ذلك تلك العصابات بغسيل هذه الأموال القذرة.(١)

- التهرب الضريبي: ويقصد بها تهرب الفرد من دفع الضريبة كلها أو بعضها بأي وسيلة، سواء من خلال التلاعب بالحسابات أو إخفاء مصدر الدخل، وعدم سداد الضرائب المستحقة على النشاط التجاري والخدمي والصناعي والزراعي، أو عن طريق التهرب من الضريبة الي يؤدي إلى مكاسب مادية غير مشروعة.

- الفساد الإداري والسياسي والتربح من الوظائف العامة: ويُعد الفساد بأنواعه من أهم المصادر الأموال غير المشروعة المغسولة، وتُعد الرشوة مظهرًا من مظاهر الفساد الإداري إلى سوء استخدام المنصب العام(٢) من خلال الحصول على دخول غير مشروعة مقابل القيام أو الامتناع عن عمل يكون وفق اختصاص الموظف الحكومي، وهو نوع من أنواع الاتجار بالوظيفة، وكذلك العمولات التي يحصل عليها بعض الأفراد مقابل عقد صفقات الأسلحة، أو الحصول على صفقات تجارية كبيرة القيمة، وعادة ما يكون من خلال النفوذ الوظيفي والعلاقات مع المسؤولين، من أجل إنهاء الإجراءات بسرعة والتجاوز عن بعض أو كل الشروط أو الضوابط لعقد الصفقات.(٣)

- أنشطة السوق السوداء: والتي تحقق دخول طائلة للمتعاملين بها بمخالفة قوانين الدولة مثل المتاجرة بالعملات الأجنبية في الدول التي تفرض رقابة ومنع للتعامل بالنقد الأجنبي، وكذلك المتاجرة بالسلع التي تعاني البلاد من نقص في معروضها بالمقارنة مع الطلب حيث يعمل التجار

---

(١) المرجع السابق، ص ٥.

(٢) عمليات غسيل الأموال بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، عبد محمود هلال السميرات، ص ٨٨: ٩٠ بتصرف، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأولى، عمان الأردن، ٢٠٠٩.

(٣) الجريمة الاقتصادية في العالم الافتراضي، مروزق أمال، ص٦.

على رفع أسعارها بشكل كبير واحتكارها.

- أنشطة التهريب: وذلك يتم عبر الحدود للسلع والمنتجات المستوردة دون دع الرسوم أو الضرائب الجمركية المقررة.

- الدخول الناتجة من الغش التجاري: من خلال إدخال بضائع رديئة غير مطابقة للمواصفات وخارج الضوابط المفروضة من حيث النوعية.

-الدخول الناتجة عن الأنشطة السياسية غير المشروعة: مثل أنشطة الجاسوسية الدولية والتي عادة ما تحصل على دخول منتظمة من الجهات التي يعمل لها الجاسوس.

- الاقتراض من البنوك المحلية بدون ضمانات كافية وتحويل الأموال إلى الخارج، وعدم سداد مستحقات البنوك المحلية، وكذلك الدخول بشركات وهمية مزورة أو شركات غير رصينة على مشاريع تعود للدولة واستلام مبالغ كسلف وأمانات والهروب بها خارج البلاد حتى تسقط بالتقادم.

- جمع أموال المودعين وتهريبها إلى الخارج وإيداعها في البنوك الأجنبية دون وجود ضمانات كافية لأصحاب الأموال، وقد يقوم هؤلاء بتحويل الأموال لحسابات أشخاص آخرين خارج البلاد، أو تحويل الأموال إلى عقارات أو محلات تجارية كبيرة، ثم بيعها إلى ذويهم تمهيدا لعودتها إلى داخل البلاد مرة أخرى بصورة مشروعة.

- الدخول الناتجة عن النصب والاحتيال: مثل مكاتب المتاجرة بالعمالة المهاجرة للحصول على مبالغ كبيرة وهمية، أو تأمين جوازات سفر أو تأشيرات أو شهادات دراسية أو شهادات صحية مزورة، ومن ثم تهريب حصيلة هذه الأعمال إلى الخارج تمهيداً لإعادتها إلى داخل البلاد مرة أخرى حينما تسمح الظروف من الناحية القانونية.[1]

المطلب الثالث: إحصائيات حول غسيل الأموال بالعملات المشفرة.

ورد في تقرير مكتب الأمم المتحدة -القسم المعني بالمخدرات والجريمة- أن ما بين ٨٠٠ بليون و٢ تريليون دولار أمريكي، أو ما تكوّن نسبته ٢ إلى ٥ بالمائة من الناتج المحلي العالمي هي أموال تُبيَّض (تُغسَل) سنويًّا، وقد كان المجرمون سابقًا يتبادلون الأموال من أجل المعادن الثمينة، أو الفواتير المزورة، أو تبييض الأموال عن طريق ربطها بأجسادهم والطيران بها إلى بلدان

(١) دراسة تحليلية لظاهرة غسيل الأموال، زياد عبد الكريم، وعبد القادر عبد الوهاب ص٤ ،٥ طبعة ٢٠١٦م. عمليات غسيل الأموال بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، عبد محمود هلال السميرات، ص ٢٩، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ٢٠٠٩.

تقلّ فيها الرقابة المالية، أما اليوم فأصبح لدى المجرمين منظّف جديد يسمى العملات المشفرة.

وتشير تقديرات مدير (وكالة الشرطة الأوروبية) إلى أن ما بين ٣ إلى ٤ في المائة من عمليات الإجرام السنوية في القارة الأوروبية، أو ما يقدر بـ ٤,٢ مليار إلى ٥,٦ مليار دولار تُحصَّل عن طريق غسيل الأموال باستخدام طرائق مشفرة، ويعتقدون أن المشكلة ستزداد سوءا[١]

وتشرح إدارة مكافحة المخدرات الأمريكية كيفية استعمال العملات المشفرة في غسيل الأموال من قبل العصابات الدولية التي تستخدم العملات المشفرة، فإنه على سبيل المثال يمكن غسل الأموال غير الشرعية الناتجة عن تداول المخدرات بتحويل المبالغ الناتجة عنها إلى عملات مشفرة، ثم تقسيمها إلى كميات صغيرة، ومن ثم إدخالها إلى عالم العملات لمشفرة، وربما عملات مشفرة مختلفة، كون الأموال المشفرة غير الشرعية غالبًا قابلة للاستبدال بسرعة عالية، وبكميات صغيرة، حتى تصبح نظيفة بما فيه الكفاية لتحويلها إلى أموال عادية، وخير مثال عن ذلك هي الأموال التي يُحصَل عليها عن طريق الهجمات والجرائم التي تكون بغرض طلب فدية وتطوّر السلطات قدراتها على الإمساك بزمام الأمور، ولكن ببطء.

وبحسب توقعات وكالة الشرطة الأوروبية (اليوروبول) فإن نحو ١١٣ مليار يورو (١٤٦,٩ مليار دولار) من الأموال السوداء يتم تداولها في الأسواق الأوروبية سنويًا، وإن ٣ إلى ٤ في المائة من هذه الأموال يتم تبييضها (غسلها) عن طريق العملات الافتراضية.[٢]

واللافت أن متاجر وشركات كبرى بينها مايكروسوفت قبلت التعامل بالعملة الرقمية، وسهلت للعملاء الشراء عبر أرصدتهم من العملة المشفرة (البيتكوين) رغم أن كثيرًا من الدول لا تزال تحظر تعاملاتها.

ويؤكد المحللون أن بعض المنظمات الإجرامية ابتكرت طريقة المقايضة بالدولار، وهي تعتمد على استبدال أرصدة الأموال الرقمية التي تم الحصول عليها بطرق غير مشروعة عبر الاختراقات الإلكترونية أو الاحتيال بدولارات من أشخاص يرغبون في المضاربة بالعملات المشفرة.[٣]

---

(١) مقال بعنوان: العملات المشفرة وغسل الأموال، تم الاطلاع في ٢٠٢٠/٣/٣٠م، رابط الموقع https://www.syr-res.com/article/١٦٨٤٨.html

(٢) مشكلة المخدرات والجريمة المنظمة والتدفقات المالية غير المشروعة، تقرير المخدرات العالمي، ص ٢٨: ٣٠ بتصرف، الأمم المتحدة مايو ٢٠١٧م.

(٣) العملات الرقمية: مظلة جديدة للصفقات المشبوهة وغسل الأموال عالميا، ٢٩يوليو ٢٠١٧م، تم الاطلاع في ٢٠٢٠/٤/٤م رابط الموقع: https://www.aleqt.com/٢٠١٧/٠٧/٢٨/article_١٢٢٧٣٢٦.html

وقد وجد أصحاب الأنشطة الإجرامية من التجاهل الدولي تجاه هذه العملات فرصة ذهبية لتبييض أرصدتهم وغسلها من العملات المشفرة وتحويلها إلى أوراق نقدية تقليدية، بعد أن كانوا يواجهون إشكالية تحويلها لنقد أو الاستفادة منها فعليًا، وذلك عبر عدة طرق بالشراء المباشر للسلع عبر المتاجر الإلكترونية، أو المقايضة بعملات نقدية عالمية أشهرها الدولار الأمريكي.

وفي ظل تقليل البنوك المركزية والجهات الرقابية عالميًا من شأن وأهمية تلك العملات المشفرة، فإن عمليات غسيل الأموال بالعملات المشفرة في الوقت الحاضر تتوسع، وهذه فرصة ذهبية للقائمين على تلك الجرائم –منظمات كانت أو أفرادًا– للاستفادة بأكبر قدر ممكن قبل انتباه المنظمات العالمية لتتبع مصدر تلك الأموال والحد من تأثيرها وخطورتها على الأمن المجتمعي.

المبحث الخامس

(استعمال العملات المشفرة في تمويل الإرهاب)

المطلب الأول: مفهوم تمويل الإرهاب ومصادره.

أولًا: مفهوم الإرهاب.

(رهب) الراء والهاء والباء أصلان: أحدهما يدلُّ على خوفٍ، والآخَر على دِقّة وخِفَّة.

فالأوَّل الرَّهْبة: تقول رهِبْت الشيءَ رُهْباً ورَهَباً ورَهْبَة. والترهُّب: التعبُّد، ومن الباب الإرهاب، وهو قَذْع الإبل من الحوض وذِيادُها. (١)

رَهِبَ، بِالْكَسْرِ، يَرْهَبُ رَهْبةً ورُهْباً، بِالضَّمِّ، ورَهَباً، بِالتَّحْرِيكِ، أَي خافَ، ورَهِبَ الشيءَ رَهْباً ورَهَباً ورَهْبةً: خافَه، وتَرَهَّبَ غيرَه إِذا تَوَعَّدَه .. الرَّهْبةُ: الخَوْفُ والفَزَع ... وأَرْهَبَه ورَهَّبَه واستَرْهَبَه: أَخافَه وفَزَّعه ... وتَرَهَّب الرَّجُلُ إِذا صَارَ راهِباً يَخْشَى اللَّه... رَجُل مرهوب الجانب: يُخْشى منه، يرهبه الناس ويخافونه.(٢)

يُفهم مما سبق أن الإرهاب في اللغة هو الإفزاع، والإخافة، وإدخال الرعب.

والإرهاب مصدر أرهبَ، وهو: مجموع أعمال العنف التي تقوم بها منظّمة أو أفراد قصد الإخلال بأمن الدَّولة وتحقيق أهداف سياسيَّة أو خاصَّة أو محاولة قلب نظام الحكم، والإرهاب الدولي: أعمال ووسائل وممارسات غير مُبرَّرة، تمارسها منظمات أو دول، تستثير رعب الجمهور أو مجموعة من الناس لأسباب سياسيّة بصرف النظر عن بواعثه المختلفة.(٣)

الإرهاب في الاصطلاح:

يُعد مفهوم الإرهاب وما يرتبط به من مصطلحات من أكثر القضايا إثارة للجدل، فعلى الرغم من الاتفاق العالمي على خطورته ووجوب التصدي له ومقاومته فإنه لا يوجد اتفاق على تعريفه.

إذن توجد إشكالية كبيرة في تعريف مصطلح الإرهاب، ولهذا السبب ولأنه مصطلح فضفاض فإن كثيرا من الدول والجهات تفسره حسب هواها ومصالحها السياسية والفكرية والثقافية.

---

(١) مقاييس اللغة، ابن فارس، ج٢، ص٣٧٠.

(٢) لسان العرب، ابن منظور، ج١ ص ٤٣٦.

(٣) معجم اللغة العربية المعاصرة، د أحمد مختار عبد الحميد، ج ٢ ص ٩٤٩.

وإذا كان الحكم على الشيء فرع من تصوره، فلابد من تعريف دقيق ومقبول لمصطلح الإرهاب، وهذا أمر ليس مستحيلا ولا صعباً، (وإنما يعود ذلك إلى موقف دولي متردد من هذا الأمر، إذ عمدت بعض الدول إلى خلط الأوراق، وجعلت نضال الشعوب من أجل تقرير المصرين ومقاومة المحتلين إرهابًا).(١)

فهناك تعمد من بعض الدول لبقاء الغموض في مصطلح الإرهاب، لكي يفسروه ويوسعوا مفهومه أو يضيقوه بما يتوافق مع مخططاتهم، ويخدم مصالحهم المتنوعة.

إن الاتفاق على تعريف موحد للإرهاب أمر ضروري لمنع الانتقائية والكيل بمكيالين، وقد توصل وزراء الداخلية والعدل العرب عام ١٤١٨هـ،١٩٩٨م إلى تعريف موحد للإرهاب ينص على أن الإرهاب هو: (كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه أو أغراضه يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق العامة أو الخاصة، أو احتلالها أو الاستيلاء عليها، أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر).(٢)

وقد عرفه مجمع البحوث الإسلامية في الأزهر بأنه: ترويع الآمنين وتدمير مصالحهم ومقومات حياتهم، والاعتداء على أموالهم وأعراضهم وحرياتهم وكرامتهم الإنسانية، بغيا وإفساداً في الأرض.(٣)

وعرفه مجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي بأنه: هو العدوان الذي يمارسه أفراد أو جماعات أو دول بغياً على الإنسان: دينه، ودمه، وعقله، وماله، وعرضه، ويشمل صنوف التخويف والأذى والتهديد والقتل بغير حق وما يتصل بصور الحرابة وإخافة السبيل وقطع الطريق، وكل فعل من أفعال العنف أو التهديد يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، ومن صنوفه إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق والأملاك العامة أو الخاصة، أو تعريض أحد الموارد

---

(١) الإرهاب الدولي والنظام العالمي الراهن، أمل يازجي ومحمد عزيز شكري، ص٥٩، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، ١٤١٣هـ.

(٢) الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، ص٣، مجلس وزراء الداخلية والعدل العرب، ١٩٩٨م،

(٣) بيان مجمع البحوث الإسلامية في الأزهر بشأن ظاهرة الإرهاب، القاهرة، شعبان ١٤٢٢هـ.

الوطنية أو الطبيعية للخطر، فكل هذا من صور الفساد في الأرض.(١)

هذه التعاريف تنسجم مع بعضها البعض وهي أقرب ما يكون إلى المقصود الحقيقي لمصطلح الإرهاب.

ثانيًا: مفهوم تمويل الإرهاب.

جاء في معجم اللغة العربية المعاصرة: (موَّلَ يموِّل، تمويلاً، فهو مُمَوِّل، والمفعول مُمَوَّل، موَّل المشروعَ: أمدّه بمال، قدّم له ما يحتاج إليه من مالٍ).(٢)

وجاء تعريفٌ لتمويل الإرهاب في المادة الثانية الفقرة الأولى من الاتفاقية الدولية لمكافحة الإرهاب ونصها: يرتكب جريمة كل شخص يقوم بأية وسيلة كانت مباشرة أو غير مباشرة، وبشكل غير مشروع، وبإرادته بتقديم أو جمع أموال بنية استخدامها وهو يعلم أنها ستستخدم كليًا أو جزئيًا للقيام:

– بعمل يشكل جريمة في نطاق إحدى المعاهدات الواردة في المرفق وبالتعريف المحدد في هذه المعاهدات.

– بأي عمل آخر يهدف إلى التسبب في موت شخص مدني، أو أي شخص آخر، أو إصابته بجروح بدنية جسيمة، عندما يكون هذا الشخص غير مشترك في أعمال عدائية في حالة نشوب نزاع مسلح، عندما يكون غرض هذا العمل، بحكم طبيعته أو في سياقه، موجها لترويع السكان، أو لإرغام حكومة أو منظمة دولية على القيام بأي عمل أو الامتناع عن القيام به.(٣)

مما سبق يتضح أن تمويل الإرهاب هو أي دعم مالي في مختلف صوره يقدم إلى الأفراد أو المنظمات التي تدعم الإرهاب أو تقوم بالتخطيط لعمليات إرهابية، وقد يأتي هذا التمويل من مصادر مشروعة كالجمعيات الخيرية، أو مصادر غير مشروعة مثل تجارة البضائع التالفة أو تجارة المخدرات.

ثالثًا: مصادر تمويل الإرهاب.

---

(١) بيان المجمع الفقهي الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي الصادر في الدورة السادسة عشرة في شوال ١٤٢٢هـ.

(٢) د/ أحمد مختار عبد الحميد، ج٣ ص ٢١٣٩.

(٣) الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٥٤/١٠٩، المؤرخ في ٩/ديسمبر ١٩٩٩م.

هناك أنواع يتبعها ممولو الإرهاب في إمداد الجماعات الإرهابية بالأموال، من هذه الأنواع ما يلي:

الأول: مصادر الدعم الذاتي.

وهي المصادر التي تقوم بجمع الدعم المالي والعيني للتنظيم الإرهابي من خلال أفراده أو ما يمتلك التنظيم من مشاريع أو مساهمات، وهناك العديد من مصادر الدعم الذاتي من أهمها:

- الاشتراكات النقدية التي يقدمها عضو التنظيم سواء شهريًا أو سنويًا.

- التبرعات النقدية والعينية التي يقدمها قياديو ومشرفو التنظيم وكافة الأفراد المنتمين للتنظيم.

- حصيلة العمليات الإرهابية الإجرامية التي يكون الهدف الرئيس منها جمع الأموال للتنظيم، مثل عمليات السلب والابتزاز التي تمارسها بعض التنظيمات، ويندرج تحت هذا الاتجار غير المشروع في المخدرات أو أي عمليات غسر مشروعة، أو حتى المشروعات التي تعمل في المشاريع التجارية المشروعة.

-التمويل من السطو المسلح على خزائن الشركات الكبرى والبنوك التجارية، وهذا يعتبر أحد أنواع الأنشطة الإجرامية الحديثة التي تلجأ إليه المنظمات الإجرامية في الوقت الحاضر من أجل الحصول على الأموال الضخمة حتى تتمكن من تدريب أعضائها وتمويل أنشطتها الإجرامية).[١]

الثاني: مصادر الدعم الداخلي.

وهي أساليب جمع التبرعات للجمعيات الخيرية التي تقوم بأعمال إنسانية فعلياً للمحتاجين، سواء داخل الدولة أو خارجها، ولذا يقبل كافة أفراد المجتمع نحو التبرع والدعم اعتقاداً منهم بأن تبرعاتهم ستصل للمحتاجين الحقيقيين، سيما أنه يوجد في المجتمع العديد من المحتاجين الذين قد لا يتمكن من الوصول إليهم، بيد أن التنظيمات المتطرفة والإرهابية تجد في ذلك مجالاً رحباً للدخول واستخدام أموال المتبرعين في تنفيذ مخططاتهم، تاركين في الوقت ذاته المحتاجين دونما دعم مالي يذكر.[٢]

---

(١) تجفيف مصادر تمويل الإرهاب، محمد السيد عرفة، ص ٨١، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض ١٤٣٠٢هـ ٢٠٠٩م.

(٢) الإرهاب كأحد أبرز الجرائم المعاصرة والمستجدة، محمد بن حميد الثقفي، ص٢١ :٢٤، بتصرف ندوة بعنوان الجريمة المعاصرة: الأبعاد الأمنية، كلية الملك فهد مركز الدراسات والبحوث، ١٢٤٦هـ٢٠٠٥م.

وفي هذا المجال يمارس التنظيم -من خلال الجمعيات الخيرية أو باستغلال أسمائها- جمع التبرعات من المواطنين بعدد من الأساليب، ومن أهمها: الاتصالات الشخصية المباشرة، حملات طرق الباب، التبرع من خلال الحملات في الشوارع والأسواق، الاتصالات التليفونية، المناسبات الخاصة كالأعياد أو في شهر رمضان.

وتقوم هذه المصادر بدعم التنظيم المتطرف من داخل المجتمع الذي يمارس في النشاط الإرهابي، ويستغل التنظيم الإرهابي تدين أفراد المجتمع، وحبهم للخير وإغاثة المنكوبين، ويتستر في شكل جمعيات خيرية، أو يخترق جمعيات خيرية معروفة ويجندهم لصالحه.

الثالث: مصادر الدعم الخارجي.

وهي المصادر التي تقوم بدعم التنظيم من خارج البيئة التي يمارس فيها نشاطه، ويظهر هذا الجانب من خلال المصادر التالية:

- التبرعات التي يجمعها قيادات التنظيم الموجودة خارج الدولة من المتعاطفين مباشرة مع التنظيم المتطرف أو الإرهابي.

- دعم أجهزة المخابرات التي تتلاقى مصالحها مع التنظيمات المتطرفة، ويتعدى الدعم الذي تقدمه أجهزة المخابرات مرحلة الدعم المادي والتمويل إلى مرحلة التدريب على تنفيذ المهام، وتأمين المواد اللازمة لتنفيذ العمليات الإرهابية، وهذا يؤكد وجود علاقة وثيقة بين التنظيمات المتطرفة والمخابرات الأجنبية التي تتفق معها في الأهداف.

ولا شك أن الجماعات الإرهابية تتلقى دعمًا ماليًا من أجهزة وحكومات أجنبية، بحيث تتمكن بواسطة هذا الدعم من الاستمرار في نشاطها، والمحافظة على بقائها، والحصول على الأسلحة اللازمة للقيام بعملياتها، وتوفير التدريب الملائم والمستمر لأعضائها، وتجنيد بعض العناصر للاستعانة بهم في تنفيذ المشروع الإجرامي لها، وأدرك المجتمع الدولي أثر الإرهاب على العلاقات الدولية، فاعتبر سلوك الدولة المساندة للإرهاب جريمة دولية ضد السلم والأمن الدوليين.(١)

-دعم الدول والمنظمات التي تتبادل مصالح مع التنظيم الإرهابي، إما من أجل زعزعة الأمن والاستقرار في الدول المستهدفة أو من اجل الترويج لأفكار تلك الدول أو المنظمات، وقد يكون ذلك من أجل تحيق مصالح مشتركة أو تبادل منافع بين التنظيم والدول والمنظمات الأخرى.

وهذا يستدعي يقظة من أجهزة الدولة في كافة المجالات لا سيما الأجهزة الأمنية؛ لمنع التنظيمات

(١) تجفيف مصادر تمويل الإرهاب، محمد السيد عرفة، ص٧٤.

الإرهابية من التغلغل في المجتمع والاستفادة من أفراده في تمويل التنظيمات الإرهابية وتنفيذ عملياتها.

المطلب الثاني: طريقة توظيف الجماعات الإرهابية للعملات المشفرة.

تدرك الجماعات الإرهابية المتطرفة، التي تنتهج العنف، أنّ الحفاظ على قوتها وبقائها يتطلب توفير موارد مالية ثابتة فقاموا بما يلي:

- سرقة ونهب البنوك والممتلكات الخاصة.
- الاتجار في المواد المخدرة، وتأمين مسارات التهريب، وتعدّ عائدات الاتجار في المخدرات، من أهم مصادر تمويل أنشطة الجماعات الإرهابية.
- فرض الجزية، والابتزاز المالي لغير المسلمين.
- الاتجار بالبشر، وقد انتشر هذا النمط في حالة التنظيمات الإرهابية في العراق، فالمتحدث باسم الهلال الأحمر العراقي صرح في ٨ أغسطس عام ٢٠١٤م، بأنه قد قامت ميليشيات داعش بخطف النساء المسيحيات، وبيعهن في الأسواق بمدينة نينوى، باعتبارهنّ سبايا وجوار، مقابل مبالغ مالية وصلت إلى ١٥٠ دولارًا للمرأة الواحدة.
- التبرعات واستغلال منظمات العمل الأهلي.
- تزوير العملة والأوراق المالية، وتُستخدم هذه الوسيلة في تمويل الإرهاب، عندما يكون التمويل قادماً من دولة راعية للإرهاب، وتستهدف، في الوقت نفسه، الإضرار باقتصاد الدولة؛ حيث يلاحظ وجود علاقة طردية بين زيادة نشاط الإرهابيين وانتشار العملة المزورة.
- فدية الاختطاف: وهي عمليات الخطف، بهدف الحصول على فدية مالية مقابل إطلاق سراح المختطفين.[١]

وقد أوضح مؤشر الفتوى العالمي أن فتاوى تنظيم (داعش) [٢] الإرهابي تجيز تمويل التنظيم بالعمليات المشبوهة من سرقة واحتيال وتجارة الأعضاء والرقيق وما شابه، على سبيل المثال فتوى

---

(١) دور عملة (البيتكوين) في تمويل الجماعات والمنظمات الإرهابية، حسن محمد مصطفى، ص٢، صحيفة حفريات تصدر عن مركز دال للأبحاث والإنتاج الإعلامي، القاهرة ٢٠١٧م.

(٢) تنظيم مسلح يُوصف بالإرهاب، يتبنى الفكر السلفي الجهادي، يهدف أعضاؤه إلى إعادة (الخلافة الإسلامية وتطبيق الشريعة) بمنظورهم، يمتد في العراق وسوريا، وكلمة داعش مختصر: الدولة الإسلامية في العراق والشام).داعش: ماهيته–نشأته–أهدافه، د/ مازن شندب صـ ٢٢، ط الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون ١٤٣٥هـ٢٠١٤م.

(إجازة أخذ أعضاء مَن أُسر حيًّا لإنقاذ حياة مسلم، حتى وإن كان ذلك معناه موت الأسير).

هذا فضلًا عن مغالطته في استخدام لفظ (الغنائم) بإطلاقها على الأموال والمعدات التي يسرقها، فقد تمكن بسبب سرقاته للآثار وتجارته للسلاح والأعضاء من أن يصبح أغنى تنظيم إرهابي في العالم.

ولضمان مزيدٍ من الأموال والبحث عن مصادر جديدة للتمويل، ولأجل مزيد من المغالطات ودغدغة مشاعر مريديه نوَّع التنظيم في استخدام أحكامه الشرعية؛ فنجده يستخدم حكم (الجواز) في فتاويه بنسبة تتعدى الـ (٧٠٪) فيما يتعلق بالعملات الرقمية، والاستيلاء على الأموال، وتدمير المنشآت والمؤسسات تحت تبرير (الجهاد)، فيما يستخدم أحكام (الوجوب) و(الاستحباب) بنسبة (٨٥٪) عندما يوجه الخطاب لأتباعه بوجوب التضحية، واستحباب إنفاق الأموال لخدمة التنظيم). (١)

دوافع استعمال الجماعات الإرهابية للعملات المشفرة:

تدرك الجماعات والتنظيمات الإرهابية أنّ الحفاظ على قوتها وبقائها يتطلب توفير موارد مالية ثابتة، تصعب ملاحقتها ومصادرتها من قبل المصارف والبنوك، أو السلطات العامة في الدول والحكومات.

لذا؛ فإنّها تسعى بشكل قوي إلى استغلال التقنيات والآليات الحديثة، لإخفاء مواردها المالية، للحفاظ عليها، وتشفير عمليات نقل الأموال وشراء المعدات والأجهزة اللازمة لها.

فاتجهت هذه التنظيمات الإرهابية إلى العملات المشفرة؛ لأنها تتميز بالقدرة على التعامل مع أي أفراد أو جهات في مختلف العالم؛ حيث يسمح نظام التعامل عبر تلك العملة بتحويل الأموال من أي مكان، إلى أي مكان آخر، وبأيّة قيمة.

ومن أهم الدوافع ما يلي:

انخفاض تكلفة الاستخدام: تتميز المعاملات والتحويلات بانخفاض تكلفة التحويل والدفع ونقل الأموال؛ حيث لا تمرّ تلك الأموال الافتراضية عبر المؤسسات المصرفية، أو الجهات المالية الدولية والمحلية، إنّما تتم المعاملات مباشرة بين المستخدم والآخر دون الحاجة إلى وسيط يسهم في رفع التكلفة.

(١) دار الإفتاء المصرية، المركز الإعلامي ١٢ ديسمبر ٢٠١٨م، المؤشر العالمي للفتوى. مرصد الفتاوى التكفيرية والآراء المتشددة.

سهولة الاستخدام: فأجهزة الكمبيوتر ساعدت على إنشاء المعاملات بسرعة وسهولة؛ بل وإمكانية استخدام الأجهزة اللوحية والهواتف الذكية المتصلة بشبكة الإنترنت.

صعوبة تعقب المعاملات: وهي أهم الميزات التي تجذب العناصر المتطرفة والإرهابية، إضافة إلى جماعات الجريمة المنظمة، وغسل الأموال، وتجارة المخدرات والأسلحة، حيث يصعب، بشكلٍ كبيرٍ، تعقّب تلك المعاملات، أو اقتفاء أثرها، بغرض تحديد الأطراف والجهات المتعاملة. إضافة إلى غموض السلع والمنتجات المستخدمة في عملية التبادل.

التحصين الأمني: أصبح لدى التنظيمات الإرهابية، قدرة أكبر على استخدام أدوات أمنية، للتستّر بشكلٍ مُحكمٍ، من خلال شبكات إخفاء الهوية، التي جعلت مهمة وكالات إنفاذ القانون ومكافحة الإرهاب صعبةً للغاية).[١]

ومن هنا أضحت العملات المشفرة مصدرًا ووسيلةً لتمويل الإرهاب، بالنظر إلى مزاياها المتعددة التي يأتي في مقدمتها القدرة على إخفاء هويات المتعاملين بها، وانتشار معاملاتها في جميع أنحاء العالم.

وعلى الرغم من الاستخدام المحدود لتلك العملات في الوقت الراهن؛ إلا أن ذلك الاستخدام قد يتزايد مستقبلًا مع تزايد جهود مكافحة تمويل الإرهاب التي تركز على تتبع تدفق الأموال عبر الحسابات المصرفية، ومنع المعاملات المالية التي يمكن استخدامها لدعم الهجمات الإرهابية، وغيرها.

ويظهر مما سبق ازدياد استخدام التنظيمات الإرهابية للعملات المشفرة الافتراضية؛ لما لها من مزايا تتعلق بإمكانية التحويل الفوري إلى جميع أنحاء العالم دون استخدام البنوك التي تتطلب مزيدًا من الشفافية والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، وكذلك صعوبة تتبع عمليات الشراء والبيع التي تتم بواسطتها.

المطلب الثالث: تنظيم داعش وتداول العملات المشفرة:

تشغل مسألة التمويل مرتبة متقدمة في أولويات التنظيمات الإرهابية، وتحاول هذه التنظيمات أن توفر الموارد المالية اللازمة والضرورية للقيام بعملياتهم الإرهابية، فتسعى هذه التنظيمات إلى تأمين موارد دائمة ومتجددة للتمويل، ويحاولون أن تكون هذه الموارد والمصادر سرية ومؤمَّنة،

(١) دور عملة (البيتكوين) في تمويل الجماعات والمنظمات الإرهابية، حسن محمد مصطفى، ص ١٢، ١٣ بتصرف.

حتى لا تقع تحت نظر السلطات والجهات الرسمية.

ويُعد تنظيم (داعش) أحد أكثر التنظيمات الإرهابية توظيفًا للعملات الافتراضية المشفرة؛ وقد أفتى تنظيم (داعش) بجواز التعامل بالعملات الرقمية وأبرزها (البيتكوين) لتسيير عملياته الإرهابية؛ حيث أصدر أحد مؤيدي التنظيم وثيقة بعنوان: (بيتكوين وصدقة الجهاد) ليحدد فيها الأحكام الشرعية لاستعمال (البيتكوين)، مشددًا على ضرورة استعمالها لتمويل الأنشطة الجهادية، وجاء في الوثيقة أن البيتكوين تمثل حلًّا عمليًّا للتغلب على الأنظمة المالية للحكومات (الكافرة) -في زعمهم-.

وشرحت الوثيقة كيفية استخدام العملات المشفرة، وكيفية إنشاء الحسابات المالية على الإنترنت، وكيفية نقل الأموال دون لفت الأنظار؛ حيث لا يمكن للمتبرع تحويل أموال لشخصٍ مشتبهٍ به أو على لائحة الإرهاب، لكنه يستطيع فعل ذلك باستخدام حسابٍ رقمي لا يعلم أحد من يملكه.

وبينت الوثيقة أنه لا يمكن للمرء إرسال حوالة مصرفية لمجاهد، أو من يشتبه في أنه مجاهد، دون أن تكون الحكومة الكافرة الحاكمة اليوم على علم بها، والحل المقترح لهذا هو ما يُعرف باسم (البيتكوين) لإعداد نظام للتبرع مجهول تمامًا، ويمكن من خلاله إرسال الملايين على الفور، وستصل مباشرة إلى جيوب المجاهدين. (١)

وفي يناير ٢٠١٥م، دعا (باسم أبو مصطفى) -أحد كبار حملة جمع التبرعات لداعش - إلى ضرورة استخدام الشبكة السوداء- الإنترنت المظلم - لجمع الأموال من خلال العملات المشفرة الافتراضية.

وفي ديسمبر ٢٠١٧م، تم القبض على امرأة في نيويورك لحصولها على ٦٢ ألف دولار من البيتكوين بهدف إرسالها إلى داعش.

وقد تم استعمال العملات المشفرة في تمويل التنظيمات الإرهابية، وجمع التبرعات من خلالها(٢)

وقد دعا مرصد الفتاوى التكفيرية والآراء المتشددة التابع لدار الإفتاء المصرية إلى ضرورة التنبه

---

(١) دور عملة (البيتكوين) في تمويل الجماعات والمنظمات الإرهابية، حسن محمد مصطفى، ص ١٢، ١٣ بتصرف.

(٢) العملات الافتراضية وسيلة جديدة لتمويل الإرهاب، رغدة البهي، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، وحدة الإرهاب والصرعات المسلحة، تم الاطلاع في ٢٠٢٠/٤/٨م رابط الموقع: https://www.ecsstudies.com/security-and-defense-issues/unit-for-terrorism-and-armed-conflict/٦٤٨٤/

إلى خطر استخدام التنظيمات الإرهابية للعملات الإلكترونية المشفرة (البيتكوين)، خاصة في ظل الحملات العسكرية والأمنية التي تستهدف تجفيف منابع الإرهاب ومحاصرة تمويل الحركات الإرهابية، وهو ما يدفعها إلى اللجوء إلى العملات المشفرة كوسيلة لتأمين تمويلها والتخفي من الملاحقات الأمنية.

وأكد (كياجوس أحمد بدر الدين) – مدير المركز الإندونيسي لتحليل المعاملات المالية – أن تنظيم داعش الإرهابي يقوم بتمويل عناصر إرهابية داخل إندونيسيا عن طريق العملة المشفرة، مستغلًا عوامل السرية والأمان التي تتميز بها تلك العملة، وإن عمليات تمويل الإرهاب قد تضاعفت في العام الماضي ٢٠١٦م من ١٢ حالة تمويل إلى ٢٥ حالة، وأن عناصر من تنظيم داعش يقومون بتمويل عناصر محلية إندونيسية لتنفيذ عمليات إرهابية عن طريق العملات المشفرة.

ولفت الفتاوى التكفيرية والآراء المتشددة التابع لدار الإفتاء المصرية إلى أنه قد أصدر تقريرًا في أغسطس من العام ٢٠١٥م، يشير فيه إلى وجود مؤشرات قوية على استخدام داعش لتلك العملة في تمويل الحركات الإرهابية وإرسال الأموال إلى العناصر التابعة للتنظيم خارج سوريا والعراق، مستغلين في ذلك مميزات تلك العملة المشفرة واللامركزية التي يصعب تتبعها، أو التعرف على مستخدميها، إضافةً إلى انتشارها الكبير كونها عملةً جاذبة للمستخدمين على شبكات الإنترنت. (١)

كما أكد مؤشر الفتوى أن العملات المشفرة كانت عاملًا مهمًّا في تمويل العمليات الإرهابية حول العالم، حيث أثبتت الدراسات مؤخرًا ارتباط تلك العملات المشفرة بالعمليات الإرهابية خلال عام ٢٠١٧م، وأن عدد الهجمات الإرهابية في جميع أنحاء العالم خلال ٢٠١٧م، بلغ ما يقرب من ١١ ألف هجوم، أسفرت عن وفاة أكثر من ٢٦ ألف شخص.

وفي نهاية تقريره أوصى المؤشر العالمي للفتوى بضرورة الاستعانة بالخبراء وأهل الاختصاص عند إصدار أي فتوى تتعلق بالقضايا المستجدة على الساحة الاقتصادية، مثلما يتعلق بالعملات الرقمية، وهو ما قامت به دار الإفتاء المصرية بعد البحث لنحو تسعين ساعة مع المتخصصين والخبراء، للخروج بفتوى تحريم البيتكوين، (أشهر العملات المشفرة)(٢)

---

(١) مرصد الإفتاء: البيتكوين وسيلة تمويل العناصر الإرهابية في إندونيسيا، المركز الإعلامي بدار الإفتاء المصرية، ٢٠-١-٢٠١٧م تم الاطلاع في ٢٠٢٠/٤/٧م، رابط الموقع:

https://www.dar-alifta.org/ar/Statement.aspx?sec=media&catid

(٢) مرصد الإفتاء: "البيتكوين" وسيلة تمويل العناصر الإرهابية في إندونيسيا، المركز الإعلامي بدار الإفتاء المصرية

هذا كله يبين بوضوح خطورة تداول هذه العملات المشفرة على الأمن المجتمعي، حيث تستعمل في تهديده، بالمساعدة في ارتكاب الجرائم المختلفة التي تدمر المجتمع، وتقوض بيانه، وتكدر السلم المجتمعي، إذ هي تساهم في تسهيل تمويل التنظيمات الإرهابية التي تعيث في الأرض فسادا.

لذلك كان الحاكم في النظامِ الاقتصاديّ الإسلاميّ هو المسؤولُ مسؤوليةً كاملةً عن إصدار العملات والنقود، وهو المكلَّف بحماية العملة وحفظها من الغشّ والتزوير، أو إفسادِها على الناس بأيّ شكلٍ من أشكالِ الإفساد.

وقد نص علماء الإسلام وأكدوا أن إصدار النقدِ عملٌ من أعمال الدولة، ووظيفةٌ من وظائف السلطان، لا يجوز لغيره أن ينازعه فيها، ولا أن يتولَّاها إلا بإذنه، فقال الإمام أحمد- رحمه الله- :(ليس لأهل الإسلام أن يضربوا إلا جيِّدا، ويكره الضربُ لغير السلطان)[1].

أي إن ضرب النقود وسك العملات لابدَّ أن يكون ضربًا صحيحًا لا تزوير فيه ولا غشّ، وأن الضرب لا يكون إلا من الحاكم وتحت رعايته؛ حتى لا يؤدي ذلك إلى المفاسد التي تُخِلُّ بأمن المجتمع.

****

٢٠-١-٢٠١٧م، تم الاطلاع في ٨/٤/٢٠٢٠م، رابط الموقع:

https://www.dar-alifta.org/ar/Statement.aspx?sec=media&catid

(١) المبدع في شرح المقنع، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن مفلح، ج٢، ص٣٥٩، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.

(الخاتمة)

وبعد أن انتهيتُ من هذه الدراسة التي تناولت فيها موضوع: (تداول العملات المشفرة وخطره على الأمن المجتمعي) يمكن في خاتمة هذا البحث أن أوجز أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها، وهي كما يلي:

أولاً: النتائج.

١- في رحاب الأمن المجتمعي يمكن تحقيق التنمية والتقدم، وتكاتف الجهود في خدمة المجتمع والوطن، وفي غياب الأمن المجتمعي تزداد فرص ظهور مظاهر الحقد والكراهية ونفي الآخر وتخوينه وتكفيره، والمجتمع الآمن هو الذي يشعر فيه الناس بحرمة الأنفس والأعراض والأموال فيما بينهم، ويؤدون فيه شعائر الدين، هو المجتمع المسلم القابل للنمو والارتقاء.

٢- الاقتصادي الإسلامي لا يهتمّ بصورة النقود ومادتها، بقدر اهتمامه بمدى المحافظة على وظيفة النقد وحمايته من التلاعب به.

٣- الإسلام أعطى لمسألة إصدار العملات حرمة، فجعل إصدارها وسكِّها والمحافظة عليها حقًّا من حقوق الله تعالى الخالصة، التي لا يجوز المساس بها، ولا التلاعب فيها، وأوكل مهمتها للحاكم.

٤- لقد كثرت العملات المشفرة وأصبحت تتزايد حتى تجاوزت الألف عملة افتراضية حتى الآن، ولا يمكن حصرها لعدم وجود قانون يضبط إصدارها، ولهذا نجدها متفاوتة من حيث التعامل بها.

٥- تعدين هذه العملات وإنتاجها يشكل كارثةً بيئية عالمية؛ وخطرا على المجتمع؛ نظرًا لما يستنزفه تعدين هذه العملات من كميات هائلة من الطاقة الكهربائية المولَّدة داخل الدول.

٦- إن ما يُشاهد إلكترونيًا على شبكة الإنترنت في مواقع ومحركات البحث المشهورة لا يمثل إلا نسبة ضئيلة مما هو موجود على شبكة الإنترنت، والإنترنت المظلم هو جزء لا يتجزأ من شبكة الإنترنت، والمواقع في الإنترنت المظلم مجهولة الهوية، والمستخدمين مجهولي الهوية، والمتصفح المستخدم في عالم الإنترنت المظلم مصمم خصيصاً بطريقة مشفرة لحجب هوية ومكان مستخدميه.

٧- الشبكة المظلمة تخفي هوية مستخدميها بدرجة كبيرة وبالتالي يصعب على الجهات الأمنية معرفة هوية الداخل لها وتعقبه، ولهذا فالشبكة المظلمة جاذبة للمجرمين؛ لممارسة أنشطتهم المشبوهة بعيدًا عن أعين الرقابة والسلطات، واستغلال هذه الشبكة المظلمة للقيام بأعمال غير مشروعة.

٨- تعتبر جريمة غسيل الأموال من بين أخطر الجرائم الاقتصادية؛ لأنها تقترن بكل عمل غير مشروع يُدر أموالًا قذرة ناتجة عن عمليات غير مشروعة، وأصبحت هذه الجريمة في الوقت الحاضر أكثر خطورة في ظل وجود منظف جديد إلا وهو العملات الافتراضية المشفرة.

٩- تمويل الإرهاب هو أي دعم مالي في مختلف صوره يقدم إلى الأفراد أو المنظمات التي تدعم الإرهاب أو تقوم بالتخطيط لعمليات إرهابية، وقد يأتي هذا التمويل من مصادر مشروعة كالجمعيات الخيرية، أو مصادر غير مشروعة مثل تجارة البضائع التالفة أو تجارة المخدرات.

١٠- اتجهت التنظيمات الإرهابية إلى العملات المشفرة؛ لأنها تتميز بالقدرة على التعامل مع أي أفراد أو جهات في مختلف العالم؛ حيث يسمح نظام التعامل عبر تلك العملة بتحويل الأموال من أي مكان، إلى أي مكان آخر، وبأيّة قيمة.

١١- يُعد تنظيم (داعش) أحد أكثر التنظيمات الإرهابية توظيفًا للعملات الافتراضية المشفرة؛ وقد أصدر التنظيم فتاوى بجواز التعامل بالعملات المشفرة لتسيير عملياته الإرهابية.

١٢- تداول العملات الافتراضية المشفرة يحتوي على مخاطر بالغة على الأمن المجتمعي؛ نظرًا للامركزية التي تعتمد عليها أنظمة هذه العملات، وصدورها إلى الآن عن جهات غير رسمية، وتداولها دون رقابةٍ من الحكومات.

ثانياً: التوصيات:

١- التأكيد على ضرورة تحقيق الأمن المجتمعي سواء من أفراد المجتمع، أومن الجهات المسؤولة في الدولة، وعدم السماح بما يمس أمن المجتمع، أو يهدد السلم المجتمعي.

٢- أهمية دراسة هذه الموضوعات المتعلقة بالتكنولوجيا الحديثة، والتي يستخدمها المنحرفون في تهديد أمن المجتمعات، فنظرًا لحداثة تداول هذا النوع من العملات قد لا تنتبه لها أجهزة الدولة.

٣- ضرورة رقابة الدولة لمواقع شبكة الإنترنت، ووضع آليات للحد من الجرائم التي ترتكب من خلالها.

٤- وجوب رصد عمليات تمويل الإرهاب التي تتم من خلال العملات المشفرة، وتكاتف الجهود الدولية في ذلك.

٥- ينبغي على الدعاة وعلماء الشريعة التعرف على الوسائل الحديثة التي تستخدمها التنظيمات الإرهابية في تهديد أمن المجتمعات، وتحذير الناس منها.

والله من وراء القصد

وهو الهادي إلى سواء السبيل

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

وصلِّ اللهم وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

****

(أهم المراجع)

أولا: القرآن الكريم كلام رب العالمين.

ثانياً: مراجع متنوعة:

١- الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، مجلس وزراء الداخلية والعدل العرب، ١٩٩٨م،

٢- الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٠٩/٥٤، المؤرخ في ٩ ديسمبر ١٩٩٩م.

٣- الآثار الشرعية لتداول النقود الافتراضية، أحمد معبوط، المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة (العملات الافتراضية في الميزان)، ٢٠١٩م.

٤- الآثار النقدية والاقتصادية والمالية للنقود الإلكترونية، د/ محمد إبراهيم الشافعي، بحث منشور بمجلة العلوم القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، القاهرة، العدد ٢، ٢٠٠٥م.

٥- أدب الدنيا والدين، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي الماوردي، ص: ١٣٣، طبعة دار مكتبة الحياة ١٩٨٦م.

٦- الإرهاب الدولي والنظام العالمي الراهن، أمل يازجي ومحمد عزيز شكري، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، ١٤١٣هـ.

٧- الإرهاب كأحد أبرز الجرائم المعاصرة والمستجدة، محمد بن حميد الثقفي، ندوة بعنوان الجريمة المعاصرة: الأبعاد الأمنية، كلية الملك فهد مركز الدراسات والبحوث، ١٢٤٦هـ٢٠٠٥م.

٨- أساس البلاغة، الزمخشري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.

٩- إغاثة الأمة بكشف الغمة، أحمد بن علي المقريزي، تحقيق: د/ كرم حلمي بركات، الطبعة الأولى، طبعة عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ١٤٢٧هـ ٢٠٠٧م.

١٠- إكمال المعلم بفوائد مسلم، القاضي عياض، الطبعة الأولى، دار الوفاء، مصر، ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.

١١- الأمن في حياة الناس وأهميته في الإسلام، د/ عبد الله بن عبد المحسن بن عبد الرحمن التركي، منشور على موقع وزارة الأوقاف السعودية، بدون تاريخ للنشر.

١٢- الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي، أحمد حسن، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق ١٩٩٩م.

١٣- البحث العلمي: مفهومه، أدواته، أساليبه، د/ ذوقان عبيدات وآخرون، طبعة دار مجدلاوي للنشر والتوزيع عمان، الأردن.

١٤- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع- محمد بن علي الشوكاني، دار المعرفة، بيروت.

١٥- بيان المجمع الفقهي الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي الصادر في الدورة السادسة عشرة في شوال ١٤٢٢هـ.

١٦- بيان مجمع البحوث الإسلامية في الأزهر بشأن ظاهرة الإرهاب، القاهرة، شعبان ١٤٢٢هـ.

١٧- التجارة الإلكترونية من منظور إسلامي، محمد عبد الحليم عمر، ورقة عمل مقدمة إلى الحلقة النقاشية الخامسة عشرة المنعقدة بمركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي فبراير ٢٠٠٠م.

١٨- تجفيف مصادر تمويل الإرهاب، محمد السيد عرفة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض ١٤٣٠٢هـ ٢٠٠٩م.

١٩- تحليل محتوى الشبكات المظلمة على الإنترنت، خولة متعب سليم، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن، ٢٠١٣م.

٢٠- تداعيات العملة الافتراضية على الأمن القومي، إعداد مجموعة من الباحثين التابعين لمؤسسة الأبحاث والتطوير (راند) جوشوا بارون، أنجيلا أوماهوني، دايفيد مانهايم ، وآخرون ، نشر مؤسسة RAND – الولايات المتحدة الأمريكية، كاليفورنيا، سنة ٢٠١٥م.

٢١- التشفير وفك التشفير، صلاح الهادي غبيق، بحث منشور بمجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية، ليبيا، العدد (٢)، ٢٠١٣م.

٢٢- التقرير الصادر عن مجموعة إيجمونت، Emerging Financial Technologies, Money Laundering and Terrorist Financing: A Typology of Virtual Currencies, Egmont Group, page No. ١٣.

٢٣- تقرير المخدِّرات العالمي لعام ٢٠١٧م، مكتب الأمم المتحدة المعنيّ بالمخدرات والجريمة، منشور في مايو ٢٠١٧م.

٢٤- التوقيع الرقمي بين النظرية والتطبيق، مصطفى فتحي، بحث منشور ضمن أعمال ملتقيات وندوات النظم والقواعد القانونية للتجارة الإلكترونية، برعاية المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، ٢٠٠٨م.

٢٥- الجريمة الاقتصادية في العالم الافتراضي، مروزق أمال، مؤسسة الارتباط، ٢٠١٩م.

٢٦- جريمة غسيل الأموال في إطار التعاون الدولي، هدى حامد، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٣م.
٢٧- الحاسب الآلي، مختار أحمد عبد النبي، طبعة دار الهبة للطباعة بدون سنة نشر.
٢٨- الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية، د/محمد ضياء الدين الريس، الطبعة الثالثة، دار المعارف، مصر، ١٩٦٩م.
٢٩- دار الإفتاء المصرية، المركز الإعلامي، المؤشر العالمي للفتوى، مرصد الفتاوى التكفيرية والآراء المتشددة.
٣٠- داعش:ماهيته-نشأته-أهدافه،د/مازن شندب، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم ناشرون ١٤٣٥هـ٢٠١٤م.
٣١- دراسة تحليلية لظاهرة غسيل الأموال، زياد عبد الكريم، وعبد القادر عبد الوهاب، طبعة ٢٠١٦م.
٣٢- دور المصارف في تمويل التجارة الإلكترونية عبر الإنترنت، بان ياسين مكي، بحث منشور بمجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العدد (١٦)، ٢٠٠٥م.
٣٣- دور النقود الإلكترونية في عمليات تبيض الأموال، بسام الزلمي، عبود السراج، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الأول ٢٠١٠م.
٣٤- ديوان المبتدأ والخبر، عبد الرحمن ابن خلدون، المحقق: خليل شحادة، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م، دار الفكر، بيروت.
٣٥- سنن الترمذي، أحمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى، المحقق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٨م.
٣٦- سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الطبعة الثالثة، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
٣٧- السيرة النبوية، أبو الحسن الندوي، الطبعة الثانية عشرة، دار ابن كثير، دمشق، ١٤٢٥هـ.
٣٨- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي، الطبعة الأولى، دار ابن كثير، بيروت١٤٠٦هـ ١٩٨٦م.
٣٩- الضوابط الشرعية للتعامل مع العملات الافتراضية، خالدة عبد القادر، المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة (العملات الافتراضية في الميزان) ٢٠١٩م.

٤٠- ظاهرة غسيل الأموال والتدخل التشريعي، د. أنور إسماعيل الهواري، الأمن والحياة العدد (٨٨)، جامعة نايف للعلوم الأمنية.

٤١- علم التشفير، فريد بايبر وشون ميرفي، ترجمة: محمد سعد طنطاوي، مراجعة: هاني فتحي سليمان، الطبعة الأولى، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٦م.

٤٢- علم التعمية واستخراج المعمى عند العرب، د/ محمد مكي الحسني، بحث منشور بمجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، ٢٠٠٨م.

٤٣- علم التعمية واستخراج المعمى عند العرب، موفق دعبول، محمد مراياتي، مروان البواب، بحث منشور ضمن فعاليات الملتقى التونسي السوري حول ثقافة العلم عند العرب قديما وحديثا، تحت رعاية المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون، بيت الحكمة، وزارة الثقافة والمحافظة على التراث، تونس، ٢٠٠٧م.

٤٤- العُملَات الافْتِرَاضِيَّة المُشَفَّـرة: ماهيتُها- خصائصُها- تكييفاتُها الفقهية، د. أحمد سعد البرعي، مجلة دار الإفتاء المصرية، العدد التاسع والثلاثون، ٢٠١٩م.

٤٥- العملات الافتراضية: حقيقتها وأحكامها الفقهية، ياسر بن عبد الرحمن آل عبد السلام، دار الميمان، الرياض ١٤٣٩هـ٢٠١٨م.

٤٦- عمليات غسيل الأموال بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي، عبد محمود هلال السميرات، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأولى، عمان الأردن، ٢٠٠٩.

٤٧- العولمة واقتصاديات البنوك، عبد الحميد عبد المطلب، الدار الجامعية، الإسكندرية ٢٠٠٥.

٤٨- غسيل الأموال وموقف الشريعة الإسلامية منه، د/ محمد نبيل غنايم، مجلة الداعي الشهرية الصادرة عن دار العلوم، ١٤٣٠ هـ ٢٠٠٩ م، العدد (٩)، ١٠، السنة: ٣٣.

٤٩- غسيل الأموال، د. محمد عمر الحاجي، طبعة دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٥م.

٥٠- فتوح البلدان، البلاذُرِي، طبعة دار الهلال، بيروت، ١٩٨٨م.

٥١- الفقه الميسر في ضوء الكتاب والسنة، مجموعة من المؤلفين، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف

٥٢- قاموس علم الاجتماعي، د/ محمد عاطف غيث، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٨م.

٥٣- لسان العرب، جمال الدين ابن منظور، الطبعة الثالثة، دار صادر بيروت١٤١٤هـ.

٥٤- مبادئ وأساسيات تشفير البيانات في نظم الحاسبات الإلكترونية، د. سامي زهران، مقال منشور بمجلة المال والتجارة، مصر، المجلد ٢١، العدد (٢٤١)، سنة ١٩٨٩م.

٥٥- المبدع في شرح المقنع، لأبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن مفلح، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.

٥٦- المجموع شرح المهذب، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، طبعة دار الفكر، بيروت.

٥٧- محفظة النقود الإلكترونية رؤية مستقبلية، غنام شريف محمد، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، ٢٠٠٧م.

٥٨- مخاطر العملات الافتراضية في نظر السياسة الجنائية، د. أشرف توفيق شمس الدين، المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة (العملات الافتراضية في الميزان) ٢٠١٩م.

٥٩- مشكلة المخدرات والجريمة المنظمة والتدفقات المالية غير المشروعة، تقرير المخدرات العالمي، الأمم المتحدة مايو ٢٠١٧م.

٦٠- معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة، محمَّد بنْ حسَيْن بن حَسنْ الجيزاني، دار ابن الجوزي، الطبعة الخامسة، ١٤٢٧هـ.

٦١- المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، محمد عثمان شبير، الطبعة الرابعة، دار النفائس، الأردن، ٢٠٠١م.

٦٢- المعجم الفلسفي، جميل صليبا، ج١، ص٤١١، طبعة دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٨٢م.

٦٣- معجم اللغة العربية المعاصرة، د/ أحمد مختار عبد الحميد، الطبعة الأولى، عالم الكتب، ١٤٢٩هـ ٢٠٠٨م.

٦٤- المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى وآخرون، تحقيق مجمع اللغة العربية، طبعة دار الدعوة.

٦٥- معجم مصطلحات الاقتصاد والمال، نبيه غطاس، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان، ١٩٨٠م.

٦٦- المفصّل في تاريخ العرب قبل الإسلام، تعريب النقود والدواوين، حسان الحلاق، طبعة دار الكتاب المصري القاهرة، ١٩٨٦م.

٦٧- المفهوم الأمني في الإسلام، علي بن فايز الجهني، ص٢، مجلة الأمن، وزارة الداخلية، الرياض، ١٩٨٩م.

٦٨- مقاييس اللغة، أبي الحسين أحمد بن فارِس بن زكَرِيّا، طبعة اتحاد الكتاب العربي، ١٤٢٣هـ٢٠٠٢م.

٦٩- مقدمة في النقود والبنوك، محمد زكي شافع، طبعة دار النهضة العربية، ١٩٨٣م.

٧٠- مقدمة للبيتكوين وتكنولوجيا البلوك تشين، ورقة بحثية إعداد شركة كاي سكولر للمحاماة والأعمال القضائية، نشرت في نوفمبر ٢٠١٦م. An Introduction to Bitcoin and Blockchain Technology, Kaye Scholer LLP, page no. ٤, February ٢٠١٦.

٧١- منهجية البحث في العلوم الإنسانية والتطبيقية، د/ عبود عبد الله العسكري، طبعة دار النمير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق.

٧٢- موت النقود، جويل كرتزمان، ترجمة: د. محمد بن سعود العصيمي، مراجعة: الشركة العربية لتقنية المعلومات، القاهرة، نشر مشترك بين بنك البلاد، ومطبعة الميمان، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ ٢٠١٠م.

٧٣- الموسوعة العربية العالمية، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ ١٩٩٩م.

٧٤- الموسوعة الفقهية الكويتية، وزارة الأوقاف الكويتية، الطبعة الثانية، وزارة الأوقاف الكويتية ١٤٢٨هـ.

٧٥- نظم الدفع الإلكترونية ومخاطرها ووسائل الرقابة عليها- دراسة تطبيقية على بنك فلسطين، علي عبد الله شاهين، بحث منشور بمجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد ١٢، العدد (١)، سنة ٢٠١٠م.

٧٦- النقد الافتراضي، إبراهيم بن أحمد محمد، ورقة مقدمة لمركز التميز البحثي في فقه القضايا المعاصرة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٧٧- النقود الافتراضية: مفهومها وأنواعها وآثارها الاقتصادية، عبد الله بن سليمان الباحوث، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس بالقاهرة، العدد (١)، ٢٠١٧م

٧٨- النقود الرقمية، الرؤية الشرعية والآثار الاقتصادية، عبد الستار أبو غدة، المؤتمر الدولي الخامس عشر لكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الشارقة (العملات الافتراضية في الميزان)، ٢٠١٩م.

٧٩- النقود في الإسلام، مقال للشيخ أحمد الشرباصي منشور بمجلة الوعي الإسلامي، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، العدد ١٦، نشر سنة ١٩٦٦.

٨٠- الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي، المحقق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠هـ٢٠٠٠م، الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي، الطبعة الخامسة عشر، دار العلم للملايين، ٢٠٠٢م.

٨١- الورق النقدي، عبد الله بن منيع، الطبعة الثانية، ١٩٨٤م.

٨٢- الورقة البحثية لساتوشي ناكاموتو، المنشورة على الموقع الرسمي للبيتكوين على شبكة الإنترنت. تم الاطلاع عليها بتاريخ ١٢/٤/٢٠٢٠م، رابط الموقع: Bitcoin: A peer- to- peer electronic cash system, Satoshi Nakamoto, November ١, ٢٠٠٨, available at https://www. bitcoin.com/bitcoin.pdf. (retrieved February ١, ٢٠١٩)

٨٣- وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة وتأثيرها على السياسة النقدية، حسام الدين على صادق، بحث منشور بالمجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مصر، سنة ٢٠١٢م.

ثالثًا: مقالات ودوريات ومواقع على شبكة الإنترنت:

٨٤- مقال بعنوان: دور عملة (البيتكوين) في تمويل الجماعات والمنظمات الإرهابية، حسن محمد مصطفى، صحيفة حفريات تصدر عن مركز دال للأبحاث والإنتاج الإعلامي، القاهرة ٢٠١٧م.

٨٥- مقال بعنوان: تعدين العملات الافتراضية، بدون تاريخ للنشر، تم الاطلاع في ١٤/٤/٢٠٢٠م، رابط الموقع: https://egytec٤all.blogspot.com/

٨٦- مقال بعنوان: ماذا تعرف عن الويب السوداء، مركز العبيكان للأبحاث والنشر، ٢٠١٦م.

٨٧- مقال بعنوان: القبو الـرقمي لأسواق الممنوعات والجريمة والإرهاب، خالد عباس، نشر في ٨/٢/٢٠١٧م، تم الاطلاع في ١/٤/٢٠٢٠م، رابط الموقع: https://www.okaz.com

٨٨- مقال بعنوان: كل ما تريد معرفته عن الإنترنت المظلم، بدون تاريخ نشر، تم الاطلاع عليه في ٢٨/٣/٢٠٢٠م، رابط الموقع: https://www.alrabٷon.com /

٨٩- مقال بعنوان: الإنترنت المظلم أرض الخدمات المخفية (بدون تاريخ نشر) تم الاطلاع عليه في ٣٠/٣/٢٠٢٠م، رابط الموقع: https://www.icann.org/news/blog

٩٠- مقال بعنوان: كل ما تود معرفته عن الإنترنت المظلم، تاريخ النشر ٢٨/٥/٢٠١٩م، تم الاطلاع في ٢٦/٣/٢٠٢٠م، رابط الموقع: https://www.alrabٷon.com

٩١- مقال بعنوان: القبو الـرقمي لأسواق الممنوعات والجريمة والإرهاب، خالد عباس نشر في ٨/٢/٢٠١٧م، تم الاطلاع في ١/٤/٢٠٢٠م، رابط الموقع: https://www.okaz.com

٩٢- مقال بعنوان: كل ما تريد معرفته عن الإنترنت المظلم، من دون تاريخ نشر، تم الاطلاع عليه في ٢٨/٣/٢٠٢٠م، رابط الموقع: https://www.alrabٷon.com /

٩٣- مقال بعنوان: العملات الافتراضية وسيلة جديدة لتمويل الإرهاب، رغدة البهي، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، وحدة الإرهاب والصرعات المسلحة، تم الاطلاع في ٨/٤/٢٠٢٠م رابط الموقع: https://www.ecsstudies.com

٩٤- مقال بعنوان: العملات الرقمية: مظلة جديدة للصفقات المشبوهة وغسل الأموال عالميا، ٢٩يوليو ٢٠١٧م، تم الاطلاع في٤/٤/٢٠٢٠م رابط الموقع:https://www.aleqt.com

٩٥- مقال بعنوان: ما هو الإنترنت الخفي؟ بدون تاريخ للنشر، تم الاطلاع في ٢٨/٣/٢٠٢٠م رابط الموقع:https://www.mustafaemara.com

٩٦- مقال بعنوان: أسواق على الإنترنت المظلم في عالم العملات المشفرة، تم اطلاع في٢٨/٣/٢٠٢٠م، رابط الموقع: https://bit-chain.com

٩٧- مقالة بعنوان: معاملات (بيتكوين) على أسواق الويب المظلم تتضاعف خلال ٢٠١٨م، نشر شبكة معلومات SyndiGate Media Inc، دبي، ٢١ يناير ٢٠١٩م.

٩٨- مقال بعنوان: العملات المشفرة وغسل الأموال، تم الاطلاع في ٣٠/٣/٢٠٢٠م، رابط الموقع https://www.syr-res.com/article/١٦٨٤٨.html

٩٩- مقال بعنوان: تعدين بتكوين يهدد الكهرباء، نشر بتاريخ ١٩/٥/٢٠١٨م، تم الاطلاع في ١٤/٤/٢٠٢٠م رابط الموقع:https://www.skynewsarabia.com

١٠٠- مقال بعنوان: تاريخ بيتكوين، تم الاطلاع في ١٢/٤/٢٠٢٠م، رابط الموقع: https://ar.wikipedia.org/wiki

١٠١- مقال بعنوان: خوارزمية، بدون تاريخ نشر، تم الاطلاع في ١٢/٤/٢٠٢٠م، رابط الموقع، https://ar.wikipedia.org/wiki/.

فهرس الموضوعات

المحتويات

١٩٩.....
مقدمة.....٢٠٢
أسباب اختيار الموضوع:.....٢٠٣
تمهيد.....٢٠٦
أولاً: تعريف (التَّداوُل).....٢٠٦
ثانياً: تعريف العُملات (النقود).....٢٠٦
ثالثاً: مفهوم العملات المشفرة.....٢٠٧
رابعاً: مفهوم الأمن المجتمعي.....٢٠٨
الدلالات المعاصرة لضرورة الأمن المجتمعي.....٢١٠
المبحث الأول.....٢١٣
المطلب الأول: نشأة العملات (النقود) ومراحلها التاريخية.....٢١٣
المطلب الثاني: أنواع العملات (النقود).....٢١٩
المبحث الثاني.....٢٢٣
المطلب الأول: مفهوم التشفير وتاريخه.....٢٢٣
المطلب الثاني: تاريخ العملات المشفرة.....٢٢٨
الفرق بين العملة الرقمية المشفرة والعملات الورقية التقليدية:.....٢٣٠
المطلب الثالث: أنواع العملات المشفرة وخصائصها.....٢٣١
كيفية الحصول على العملات المشفرة:.....٢٣٣
المبحث الثالث.....٢٣٨
المطلب الأول: التعريف بشبكة الإنترنت وطبقاتها.....٢٣٨
المطلب الثاني: مفهوم الانترنت المظلم وخصائصه.....٢٤٢
أهم الحقائق الخاصة بالإنترنت المظلم:.....٢٤٤
المطلب الثالث: أسواق التعامل بالعملات المشفرة على الإنترنت المظلم.....٢٤٤
المبحث الرابع.....٢٤٧
المطلب الأول: عوامل جذب استعمال العملات المشفرة في الأنشطة الإجرامية.....٢٤٧
المطلب الثاني: استعمال العملات المشفرة في جريمة غسيل الأموال.....٢٤٨
المبحث الخامس.....٢٥٨
المطلب الأول: مفهوم تمويل الإرهاب ومصادره.....٢٥٨
المطلب الثاني: طريقة توظيف الجماعات الإرهابية للعملات المشفرة.....٢٦٣
دوافع استعمال الجماعات الإرهابية للعملات المشفرة:.....٢٦٤
المطلب الثالث: تنظيم داعش وتداول العملات المشفرة:.....٢٦٥
(الخاتمة).....٢٦٩
أولاً: النتائج.....٢٦٩

ثانيًا: التوصيات: ٢٧٠
(أهم المراجع)..... ٢٧٢
فهرس الموضوعات ٢٨٠